بَذْلُ العَمَلْ
فِي بَيَانِ الْفَرْقِ بَيْنَ شَدِيدِ الضَّعْفِ وَمَنْ كَانَ ضَعْفُهُ مُحْتَمَلْ "دراسة تأصيلية تطبيقية"

إعداد

دكتور/ خالد رزق محمد جبر

مدرس الحديث وعلومه في كلية أصول الدين والدعوة

فرع جامعة الأزهر بالزقازيق – شرقية

من ٦١٣ إلى ٧٠٢

Work has been done to explain the difference between someone who is extremely weak and someone whose weakness is possible, “an applied foundational study.”

.DR- Khaled Rizk Mohammed Jabr
Teacher of Hadith and its sciences at the College of Fundamentals of Religion and Da`wah Al-Azhar University Branch in Zagazig

بذل العمل في بيان الفرق بين شديد الضعف ومن كان ضعفه محتمل «دراسة تأصيلية تطبيقية »

خالد رزق محمد جبر.
قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: Khaledgabr.28@azhar.edu.eg

ملخص البحث:
يُعدُّ هذا البحث من الدراسات الحديثية المتخصصة ؛ حيث تناول واحدةً من أدق المسائل الاصطلاحية عند المحدثين وتحديدا في باب "الجرح والتعديل"، وهي مسألة: شديد الضعف من الرواة، ومن كان ضعفه محتمل، وما يترتب على هذه القسمة من قبول مرويات هؤلاء الرواة وأولئك أو ردها، ومدى إمكانية انجبارها بمتابع أو شاهد من عدمه، ومتى يوصف الراوي بشدة الضعف، ومتى يُحتَمل في باب الرواية ضعفه، وإلى أي درجة يرتقي شديد الضعف، والضعيف المحتمل. كل ذلك في هيئة دراسة حديثية مبناها في الأساس على ما وضعه أهل النقد من المحدثين من قواعد اصطلاحية، مشفوعة بنماذج تطبيقية من صنيع الأئمة أنفسهم – سواء من الرواة أو المرويات– بغية الوقوف على مدى صدق هذه القواعد وإمكانية العمل بها في باب الرواية، وقد خرجت هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وفصلين رئيسين اندرج تحت كل فصل منهما ما يناسبه من المباحث والفروع، ملتزما الإيجاز قدر الطاقة ريثما أصل إلى النتيجة المرجوة.

* الكلمات المفتاحية: شديد الضعف؛ ضعيف محتمل؛ انجبار؛ مطعون عليه.

The Labor In Differentiating Between Severe Weakness And Those Whose Weakness is Tolerable "An Applied Theoretical Study"

Khalid Rizk Mohamed Gabr
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Call, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt
Email: Khaledgabr.28@azhar.edu.eg

Abstract:
This research is considered one of the specialized hadith studies, addressing one of the most precise terminological issues among narrators, specifically in the chapter of "Criticism and Verification." It deals with the issue of severe weakness among narrators, those whose weakness is tolerable, and the implications of accepting or rejecting the narrations of these narrators, and whether they can be compelled by a corroborating or witnessing narrator. It also discusses when a narrator is described as severely weak, when his weakness is considered tolerable in the context of narration, to what extent severe weakness and tolerable weakness are evaluated. All of this is presented in a hadith study framework based on the terminological rules established by the critics among the scholars of hadith, accompanied by practical examples from the works of the scholars themselves - whether narrators or narrations - in order to assess the validity of these rules and their applicability in the field of narration. This study is structured with an introduction, a preface, and two main chapters, each containing relevant discussions and subtopics, maintaining conciseness to the best of the researcher's ability until reaching the desired outcome. May Allah be the ultimate goal, the sufficiency, and the best disposer of affairs.

Keywords: Severe Weakness ; Tolerably Weak ; Compulsion; Criticized.

مقدمة:

إن الحمد لله أحمده وأستعين به وأستهديه وأستغفره، وأؤمن به وأتوكل عليه، وأعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله تعالى فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، اختاره سبحانه وتعالى لوحيه، واصطفاه لرسالته، وفضَّله على جميع خلقه، فكان ﷺ أفضل خلقه نفساً، وخيرهم داراً ونسباً، فصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون. أما بعد:

فإن من كمال فضل الله تعالى وإنعامه على حبيبه المصطفى ﷺ وعلى أُمَّتِه من بعده أن قيَّض من عباده علماء مخلصين وأئمةً ونُقَّاداً متقنين بذلوا وسعهم في الدفاع عن دينه سبحانه، والذَّود عن سنة نبيه ﷺ ، حيث تصدّوا لأهل البدع والأهواء، فميّزوا بين الصحيح والسقيم من المرويات، وقعَّدوا لذلك القواعد وذيلوها بالفوائد والتتمات، ووضعوا لذلك شروطا وضوابط ظلّوا يتذاكرونها جُلَّ أوقاتهم ويتناقلونها فيما بينهم، ويدوِّنونها في كتبهم بعد أن وعتها صدُورُهم ثم أورثوها مَنْ بعدهم جيلا بعد جيل حتى صارت في مجموعها عِلمًا مستقلا له قدره وشرفه، إنه علم الحديث الشريف بفروعه وأنواعه.

وما ازداد هذا العلم الشريف شرفا وبهاءً إلاَّ لمَّا كان متعلقا بسنة نبينا ﷺ، فشرف كل علم مستمد من شرف ما يتعلق به، ولذا فقد اهتم العلماء بكل كبيرة فيه وصغيرة، سواء في باب الرواية منه أو في باب الدراية، حيث اعتنوا بالإسناد والمتن غاية العناية واهتموا بهما أيَّما اهتمام، وخير شاهد لذلك براعتهم في شتى أنواع هذا العلم وفروعه وعلى وجه الخصوص علم الجرح والتعديل، والذي يُعدُّ حقا أدقَّ ميزان لنقد الرجال، والذي يترتب عليه تفنيد مروياتهم، وتصنيفها والحكم عليها قبولا وردا.

وكان من جملة ما ذاع أو شاع بين أهل العلم وطلابه من المسائل الحديثية التي أحسبها تستحق النظر والتأصيل: مسألة شديد الضعف من الرواة، ومن كان ضعفه محتملا، وما يترتب على هذه القسمة من قبول مروياتهما أو ردها، ومدى إمكانية انجبارها بمتابع أو شاهد من عدمه، ومتى يوصف الراوي بشدة الضعف، ومتى يُحتَمل في باب الرواية ضعفه، وإلى أي درجة يرتقي شديد الضعف، والضعيف المحتمل، كل هذه وغيرها

سؤالات مشروعة لا شك توقّف أمامها كلّ من تكحّلت عيناه بالنظر في مباحث الحديث الشريف ودارسة علومه، أو أَنِسَ في يومه وليلته باستقراء تراجم رواته ومعرفة أصوله، فشرعتُ كطالب علم مستعينا بالله تعالى في بذل العمل لتحرير هذه المسألة بتتبع أقوال السادة العلماء فيها قدر الطاقة، وجمع متناثرها، سائلا الله عز وجل ربي أن يوفقني لما فيه صلاح أمر ديني ودنياي، وأن يتقبله خالصا لوجهه الكريم إنه سبحانه ولي ذلك ومولاه، وما هي إلا محاولة من طالب علم يسعى لإرضاء ربه، راجيا كريم فضله، وواسع عفوه وجميل صفحه ﴿ إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [(١)].

مشكلة البحث: ويمكن صياغتها في عدة أسئلة بإيجاز على النحو التالي:

(١) هل الموصوفون بالضعف من الرواة جميعهم في درجة واحدة على السواء، وإذا لم يكونوا كذلك فما ضابط أو معيار التفاوت بينهم؟

(٢) هل كل ضعيف يقبل الانجبار بمتابع أو شاهد فيرتقي قولاً واحداً؟ أم أن في المسألة للعلماء تفصيل؟

(٣) هل من الصحيح أن الضعيف إذا توبع بمثله أو أقوى منه يرتقي إلى الصحيح لغيره مباشرة – أقصد يرتقي لدرجتين مرة واحدة – أم أن في هذه المسألة خلاف معتبر؟

أهداف البحث: اعتقادي كباحث يسعى لتحقيق النتائج من بحثه هو: أن هدف البحث هو ثمرته المرجوة، فهو إذاً ردٌ على مشكلاته وأسئلته، وعليه فيمكن لنا صياغة أهداف البحث في هيئة أجوبة على الأسئلة السابق ذكرها في مشكلة البحث وإن كانت ترد – بحول الله تعالى وقوته – مفصّلة في ثنايا هذه الدراسة، لكن من الممكن إجمالها هنا مع الاختصار على النحو التالي:

(١) الموصوفون بالضعف من الرواة – وإن كان وصف الضعف يشملهم جميعا– إلا أنهم ليسوا في درجة واحدة منه، فهناك من يكون ضعفه شديدا، وهناك من يكون ضعفه محتملا، ومرد ذلك كله والضابط فيه أو المعيار هو الوقوف على نوع الخلل الذي أصاب الراوي وتحديده سواء كان من ناحية ضبطه أو من ناحية عدالته.

---

(١) سورة يوسف: عجز الآية رقم ١٠٠.

(٢) ليس كل ضعيف يقبل الانجبار فيرتقي، فهناك فرق كبير بين شديد الضعف المطعون عليه في عدالته، وخفيف الضعف الذي طعن عليه في ضبطه، فالأول هو الشديد والثاني هو المحتمل.

(٣) في مسألة ترقية الحديث بالجابر أو العاضد منهجان لدى أهل النقد من المحدثين فمنهم من يرى ترقية الضعيف الذي تُوبع بمثله أو أقوى منه إلى الحسن لغيره فحسب – يعني الترتيب الطبيعي في مسألة الترقي –، ومنهم من يعتبر حال المتابِع فيجعل مدار الأمر عليه فيعطي للمتابَع حكم المتابِع، فإذا تابع صحيحٌ ضعيفًا محتملاً أخذ هذا الضعيف حكم الصحيح لقوته فيصير صحيحا لغيره مرة واحدة، هكذا يروْن، والحق أن في هذه المسألة تفصيل لعله يرد خلال البحث إن شاء الله تعالى.

أهمية البحث والدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في نقاط متعدة، من أبرزها:

(١) إفراد هذه المسألة ونظائرها بالبحث والدراسة بغية إبراز مناهج السادة المحدثين في تناولها ومعالجة صورها، ولا ريب أن في تسليط الضوء على مثل هذه المسائل من الفوائد ما لا يسع المتخصص تركه أو التغافل عنه.

(٢) تسهم مثل هذه الدراسات في إضافة وتوثيق بعض الاتجاهات أو الآراء المعاصرة للسادة العلماء في المسائل الحديثية الدقيقة والتي من شأنها إظهار مدى التباين والتباعد أو التناغم والتوافق بين منهج السادة المتقدمين والسادة المتأخرين من أهل هذا الفن.

الدراسات السابقة:

كسائر غيره من الموضوعات الحديثية لا ضير إن وُجد عرضا في بعض المؤلفات الحديثية ما يشير إليه أو يتشابه مع مفرداته، غير أنني لم أقف – في حدود علمي – على بحث علمي تناول هذه المسألة وأفردها كدراسة علمية مستقلة بذات العنوان أو التفصيل، ولا تعارض إن شاء الله تعالى إن تناولت بعض المؤلفات في الحديث وعلومه شيئا من أجزاء هذه الدراسة بشكل عام ضمن موضوعاتها المتفرقة، فهذا ما عهدنا لدى من يكتبون في تخصص واحد.

حدود البحث:

أما من ناحية الموضوع فهو يدور حول نوعين رئيسين من الرواة وهما: (١) المطعون عليه في عدالته، (٢) والمطعون عليه في ضبطه، وهو ما يستلزم استقراء جهود السابقين وتطبيقاتهم في كتب السنة في حدود ما يخدم الدراسة ويدعمها، وأما من ناحية تأصيل المعلومة ومصدرها فنظرا لارتباط هذه الدراسة بالمؤلفات الحديثية (رواية ودراية) فإن طبيعة البحث تقتضي أن يرتكز في مجموعه على هذين النوعين من المصادر الحديثية (كتب الرواية) ويستفاد منها النماذج التطبيقية، و (كتب الدراية) وهي الأساس في الناحية التأصيلية.

منهج البحث:

اعتمد البحث في أوله على المنهج الوصفي حيث العناية بجمع أقوال السادة العلماء في المحاور محل الدراسة من مصادرها المعتمدة مع مراعاة الدراسات السابقة في الموضوع ذاته إن وجدت، ثم يتحول تدريجيا إلى المنهج التحليلي الاستقرائي حيث تفصيل الجزئيات أو تفسير وتوضيح كافة جوانب المسألة المطروحة محل الدراسة و البحث بغية الوصول إلى نتائج دقيقة تتفق مع التطبيق الفعلي للسادة المحدثين في كتبهم.

خطة البحث: وقد بَنَيْت هذه الدراسة على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، ثم ذيلتها بالخاتمة والفهارس العلمية التي تعرف بمضامين البحث ومشتملاته.

أما المقدمة: فهي تلك التي بين يديك الآن، وقد أردفتها ببيان مشكلات الدراسة التي تُعد السبب الرئيس في تناولها بالبحث، وبيان أهداف هذه الدراسة، وذكر أهميتها، مع الإشارة للدراسات السابقة في نفس الموضوع، وبيان حدود العمل فيها من ناحية المصادر المعتمدة، ومنهج البحث العلمي المتبع فيها، ثم ذكر خطة البحث اجمالا.

وأما التمهيد: فقد جعلته في عبارات مختصرة تمهد للقارئ الكريم طريقَه للتعمق في أصل الموضوع والوصول إلى أهدافه وفق المنهجية العلمية للبحث العلمي.

وأما الفصل الأول: فهو بعنوان شديد الضعف من الرواة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تأصيل القول في معرفة "شديد الضعف" من الرواة، مقرونا بذكر ما يدل عليه من الألفاظ والعبارات.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية معدودة لبعض من اشتد ضعفه من الرواة ؛ لبيان العلاقة بين ما وصف به الراوي وأثره على مروياته، وموقف المحدثين من قبول تلك المرويات للانجبار من عدمه.

وأما الفصل الثاني: فهو بعنوان: من كان ضعفه محتملا من الرواة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تأصيل القول في معرفة "من كان ضعفه محتملا من الرواة"، مع ذكر ما يدل عليه من الألفاظ والعبارات.

المبحث الثاني: بعض النماذج التطبيقية المعدودة لمن كان ضعفه محتملا من الرواة ، لبيان العلاقة بين وصف الراوي ووصف مروياته، وموقف السادة المحدثين من قبول تلك المرويات من عدمه، أو انجبارها من عدمه.

ثم الخاتمة: وقد تضمنت أهم وأبرز نتائج البحث والدراسة، تليها قائمة المراجع المختصرة وفيها ذكر أهم المراجع لهذه الدراسة، ثم أخيرا فهرس الموضوعات.

التمهيد:

وصف الراوي وتزكيته بما يقتضي قبول روايته سواء بصريح اللفظ أو بمفهومه، وكذا طعنه أو التمسك بردِّ روايته لعلةٍ قادحةٍ من فسق أو كذب أو شذوذ أو تدليس لم يكن أبدا من أهل النقد من المحدثين إلا بقصد النصيحة، صونًا للشريعة، لا طعنا في الناس على جهة التنقيص المجرد عن المصلحة الشرعية، ولا غيبةً لأعراضهم فيما ليس مباحا في ذلك.

وفيما طالعتنا به مصادرنا الحديثية أن عبد الله بن مبارك وهو من أهل النقد ذكر المعلى بن هلال فقال: "هو لا بأس به، إلا أنه إذا جاء الحديث يكذب" فأنكر عليه أحد من حوله قال له: أتغتاب؟ قال: "اسكت، إذا لم نُبَيِّنْ كيف يُعرف الحق من الباطل" (١).

وهذا أبو تراب النخشبي لمَّا سمع أحمد بن حنبل يقول فُلَانٌ ضَعِيفٌ ، فُلَانٌ ثِقَةٌ قال: "يا شيخ لا تغتب العلماء! " فقال له أحمد: "ويحك! هذا نصيحة، ليس هذا الغيبة".

وقال أبو بكر بن خلاد ليحيى بن سعيد القطان: " أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حَدِيثَهُمْ خُصَمَاءَكَ عند الله تعالى؟ ! ". فقال: لأن يكونوا خصمائي أَحَبُّ إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ. يقول: "لِمَ لمْ تذبّ الكذب عن حديثي؟ ! ". (٢)

ولا عجب! فالنبي ﷺ هو أول من وضع أساس هذا العلم ولبنته الأولى، وأرسى قواعده دليل ذلك ما أُثر عنه ﷺ في بعض مواقفه التي عدَّل فيها بعض من حوله أو جرحهم، واتبعه على ذلك أصحابه، ثم التابعين من بعدهم حتى تجسد هذا المنهج عِلمًا مستقلا له أركانه وضوابطه عُرف بين أهل العلم فيما بعد بعلم "الجرح والتعديل".

بل لم يزل فضلاء الأمة وخيارهم يقومون عليه ويمارسونه طالما توفرت فيهم العدالة مع العلم بالقواعد والإنصاف وعدم التشدد وشهادة من حولهم بكونهم ليسوا من أهل البدع أو الداعين لها أو للمذاهب الفاسدة.

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي ت ٤٥٨هـ / ت عوامة: ج١/ص ٣٣٨/برقم٧٢١.

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ت ٤٦٣هـ /ط جمعية دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد: ص٤٥.

وإن عِلماً كهذا لهو من أعظم نعم الله عز وجل التي تفضَّل بها على أمة حبيبه المصطفى ﷺ، ففيه صونٌ لأهم ما تميزت به الأمة المحمدية وهو الإسناد من الزيف والدخل وما شابه، فالإسناد بلا خلاف خصيصة من خصائص هذه الأمة وله فضله وأهميته.

يقول الْخَطِيْب البغدادي فيما صحَّ عنه بإسناده المتصل إلى مُحَمَّد بن حاتم بن المظفر: إِنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَشَرَّفَهَا وَفَضَّلَهَا بِالْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ كُلِّهَا، قَدِيمِهِمْ وَحَدِيثِهِمْ، إِسْنَادٌ، وَإِنَّمَا هِيَ صُحُفٌ فِي أَيْدِيهِمْ، وَقَدْ خَلَطُوا بِكُتُبِهِمْ أَخْبَارَهُمْ، وَلَيْسَ عِنْدَهُمْ تَمْيِيزٌ بَيْنَ مَا نَزَلَ مِنَ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ مِمَّا جَاءَهُمْ بِهِ أَنْبِيَاؤُهُمْ، وَتَمْيِيزٌ بَيْنَ مَا أَلْحَقُوهُ بِكُتُبِهِمْ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أَخَذُوا عَنْ غَيْرِ الثِّقَاتِ. وَهَذِهِ الْأُمَّةُ إِنَّمَا تَنُصُّ الْحَدِيثَ مِنَ الثِّقَةِ الْمَعْرُوفِ فِي زَمَانِهِ، الْمَشْهُورِ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ عَنْ مِثْلِهِ حَتَّى تَتَنَاهَى أَخْبَارُهُمْ، ثُمَّ يَبْحَثُونَ أَشَدَّ الْبَحْثِ حَتَّى يَعْرِفُوا الْأَحْفَظَ فَالْأَحْفَظَ، وَالْأَضْبَطَ، فَالْأَضْبَطَ، وَالْأَطْوَلَ مُجَالَسَةً لِمَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ كَانَ أَقَلَّ مُجَالَسَةً. ثُمَّ يَكْتُبُونَ الْحَدِيثَ مِنْ عِشْرِينَ وَجْهًا وَأَكْثَرَ حَتَّى يُهَذِّبُوهُ مِنَ الْغَلَطِ وَالزَّلَلِ، وَيَضْبِطُوا حُرُوفَهُ وَيَعُدُّوهُ عَدًّا. فَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ. (١)

هكذا أدرك الْمُحَدِّثُوْنَ ما للإسناد من أهمية بالغة في الصناعة الحديثية؛ إِذْ هُوَ دعامتها الأساسية ومرتكزها في أبحاث العدالة والضبط، وأنه لا يمكن نقد الْمَتْن نقداً صحيحاً إلا من طريق البحث في الإسناد، ومعرفة حلقات الإسناد والرواة النقلة، فلا صحة لمتن إلا بثبوت إسناده.

وأعظم ما يدل عَلَى اهتمام السادة العلماء بالإسناد هُوَ ما ورَّثوه لنا من ذلكم التراث الضخم الكبير الهائل، وما سخَّروا للإسناد من ثروة علمية في كتب الرجال، وقد تداول بين النقاد ألفاظ مخصوصة بالجرح والتعديل بل قسموها بعد ذلك فيما يعرف بمراتب الجرح والتعديل، فصار الرواة في درجات متفاوتة جرحا وتعديلا.

ففي باب المقبول وجدنا الثقة والثبت والحجة وما في معناها، وفي باب المردود وجدنا ألفاظا أخرى لها دلالات متنوعة منها ما يدل على خفة

---

(١) شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ، ت محمد سعيد خطي، ط دار إحياء السنة النبوية: ص٤٠.

الضبط، ومنها ما يدل على انعدامه بالكلية، وألفاظا تدل على خبر يجوز جبره، وأخرى تشير إلى ما لا يقبل الجبر.

وقد استوقفني من تلك الألفاظ والعبارات قولهم في بعض الرواة بأنه: (شديد الضعف) وقولهم في آخرين بأن (ضعفه محتمل) والفرق بينهما لا شك كبير.

وإذا كان اعتقادي أن ذلك من المسائل التي قد تستوجب شيئا من التفصيل فيطول بها بحثي هذا، إلا أن اعتقادي الأكبر بوجوب خدمة سنة نبينا محمد ﷺ دفعني وأثار في نفسي شغف الطلب والمعرفة بحقيقة كلتا العبارتين وأثر كل منهما على الراوي ومروياته فشمرت عن ساعديَّ وصححت نيتي وشرعت في عملي هذا راجيا الله عز وجل أن ينفعني به وينفع به من بعدي، فتناولت عقب هذا التمهيد تفاصيل البحث والدراسة في هيئة قسمين رئيسين تضمنا بيان الفرق بين " شديد الضعف " من الرواة، " و من كان ضعفه محتملا " ، وأتبعت كل قسم منهما بنماذج تطبيقية من صنيع الأئمة أنفسهم في كتبهم ولم يكن مقصودي منها الاستيعاب أبدا قدر ما هو مجرد مثال يتضح أو يتأكد به المقال.

❋❋❋

الفصل الأول: شديد الضعف من الرواة

المبحث الأول: تأصيل القول في معرفة " شديد الضعف " من الرواة، مقرونا بذكر ما يدل عليه من الألفاظ والعبارات.

نقل ابن الصلاح إجماعَ جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يُشترط فيمن يُحتج بروايته: أن يكون عدلا، ضابطًا لما يرويه. [١]

وكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ فيما يرويه عنه معن بن عيسى: لَا يُؤْخَذُ الْعِلْمُ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَيُؤْخَذُ مِمَّنْ سِوى ذَلِكَ لَا يُؤْخَذُ مِنْ سَفِيهٍ مُعْلِنٍ بِالسَّفَهِ، وَإِنْ كَانَ أَرْوَى النَّاسِ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ كَذَّابٍ يَكْذِبُ فِي أَحَادِيثِ النَّاسِ، إِذَا جُرِّبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُتَّهَمُ أَنْ يَكْذِبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ هَوًى يَدْعُو النَّاسَ إِلَى هَوَاهُ، وَلَا مِنْ شَيْخٍ لَهُ فَضْلٌ وَعِبَادَةٌ إِذَا كَانَ لَا يَعْرِفُ مَا يُحَدِّثُ بِهِ.[٢]

ونصوص أخرى متعددة واضحة في اشتراط العدالة لصحة الرواية، وفي معنى العدالة يقول أبوحامد الْغَزَالِيّ: العدالة عبارةٌ عن اسْتِقَامَةِ السِّيرَةِ وَالدِّينِ، ويرجعُ حاصلُهَا إلى هَيْئَةٍ راسخة فِي النَّفْس تحْمَلُ عَلَى ملازمة التقوى وَالْمُرُوءَةِ جَمِيعًا حتى تَحْصُلُ ثِقَةُ النُّفُوس بصِدْقِهِ، فَلَا ثِقَةَ بِقَوْلِ مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ تَعَالَى خَوْفًا وَازِعًا عَنْ الْكَذِب، قال: وَلَا يكْفِي أَيْضًا اجْتِنَابُ الكبائر بل من الصغائر مَا يُرَدُّ بِهِ كَسَرِقَةِ بَصَلَةٍ وَتَطْفِيفٍ فِي حَبَّةٍ قَصْدًا. وَبِالْجُمْلَةِ كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى رَكَاكَةِ دِينِهِ إلَى حَدٍّ يَسْتَجْرِئُ عَلَى الْكَذِبِ بِالْأَعْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ. [٣]

ويصفُ الحافظ ابن حجر العدلَ من الرواة فيقول: مَنْ لهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ على مُلازمةِ التَّقوى والمُروءةِ. قال: والمُرادُ بالتَّقوى اجْتِنابُ الأعمالِ السَّيِّئَةِ مِن شِرْكٍ أَو فِسقٍ أَو بدعةٍ.[٤]

ويستقرئ الجزائري اجتهادات الأئمة في بيان معنى العدالة ثم يعقب فيقول: من أصعب الأشياء الوقوف على رسم الْعَدَالَة فضلا عن حَدهَا، يقول:

---

[١] مقدمة ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) تحقيق نور الدين عتر: ص١٠٤.

[٢] العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل رواية المروذي وغيره، تحقيق وصي الله عباس – ط المكتب الإسلامي: ص١٨٦.

[٣] المستصفى: لأبي حامد الغزالي، تحقيق عبد الشافي: ط دار الكتب العلمية: ص١٢٥.

[٤] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص ٥٨ تحقيق عتر ط مطبعة الصباح دمشق.

وقد خاض العلماء في ذلك كثيرا فقال بعضهم: العدالة هي ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر والإصرار على الصغائر، وقال بعضهم: هي ملكة تمنع عن اقتراف الكبائر وعن فعل صَغِيرَة تشعر بالخسة كسرقة باقة بقل، وقال بعضهم: من كان الأغلب من أمره الطَّاعَة والمروءة قُبلت شَهَادَته وَرِوَايَته، وَمن كَانَ الْأَغْلَب من أمره المعصية وخلاف الْمُرُوءَة رُدَّتْ شَهَادَته وَرِوَايَته. (١)

قلت: يستنبط مما تقدم أن العدالة في مفهومها تساوي مفهوم الديانة، فكل ما يُحدث خللا في ديانة الراوي يقدح في عدالته، ولذا فقد جعل المحدثون العدالة بهذا المعنى الركن الأكبر في قبول الرواية، والطعن فيها يكون أشد وأكبر من الطعن في غيرها، والموصوف به يصير أشد ضعفا ممن وصف بغيره.

والطعن في عدالة الرواة كما بينه غيرُ واحد من العلماء يكون إما بالوصف بالكذب، أو التهمة به، أو بالوصف بالفسق، أو بالجهالة بنوعيها جهالة العين أو جهالة الحال، أو بالبدعة على ما يرد في تفصيلها. نصَّ على ذلك الحافظ ابن حجر حيث قال: «ثُمَّ الطَّعْنُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِكَذِبِ الرَّاوِي، أَوْ تُهَمَتِهِ بِذَلِكَ، أَوْ فُحْشِ غَلَطِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ، أَوْ فِسْقِهِ، أَوْ وَهْمِهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ، أَوْ جَهَالَتِهِ، أَوْ بِدْعَتِهِ، أَوْ سُوءِ حِفْظِهِ». (٢)

وفصَّل الحافظ ابن حجر قوله في موضع آخر مشيرا إلى شدة الضعف أو احتماله فقال: يكون – يعني الطعن – بعشرة أشياء بعضُها أَشدُّ في القَدْحِ مِن بعض، خمسةٌ منها تتعلَّق بالعدالَةِ، وخمسةٌ تتعلَّق بالضَّبْطِ.

والكلام هنا عن وجوه الطعن المتعلقة بالعدالة وهي خمسةٌ تفصيلها على النحو التالي:

✍ الأول – وهو أشدها–: وصف الراوي بالكذب:

وكذب الراوي في الحديث النبوي: أَنْ يرويَ عن النبي ﷺ ما لمْ يَقُلْهُ متَعمِّداً الكذب. كذا فسَّره الحافظ ابن حجر وغيره. ويُسمّى حديثه حينئذٍ

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ الأديب طاهر الجزائري ت ١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م: تحقيق أبي غدة ط مكتبة المطبوعات الإسلامية حلب. ج١/ص ٩٤.

(٢) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر: تحقيق عبد المحسن القاسم: ص ٥٨.

بالموضوع أو المكذوب أو المختلق أو المصنوع، والحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظنِّ الغالب، لا بالقطْع؛ إذْ قد يَصْدق الكذوب.

ويُعْرَف الموضوع من الروايات بإقرار واضعِه، أو بالقرائن الدالة على ذلك وهي متنوعة، ولأهل العلم بالحديث ملَكَةٌ قويّةٌ يُمَيِّزون بها ذلك.

ويصف النقادُ والمعدلون من أهل العلم "الكذابين" من الرواة بألفاظ وعبارات كثيرة لكن دلالاتها في الغالب واحدة، ومنها: قولهم: فلانٌ كذَّابٌ، أو يكذِبُ، أو فلانٌ يضعُ الحديث، أو وَضَّاعٌ، أو وَضَعَ حديثاً، أو دَجَّالٌ، أو ضعيف الحديث جدا، أو لا تحل رواية حديثه إلا على جهة التعجب، أو هالك، أو واهي الحديث، ونحو ذلك.

والموصوفون بذلك من الرواة عدد كثير لا تتسع هذه الورقات لاستيعابهم، لكن منهم مثالاً لا حصرا:

(١) حمَّادُ بنُ عَمرو، أبو إِسْماعيلَ، النَّصِيبيُّ. أحد الموصوفين بالكذب بنص كلام أهل النقد: فَهذا يَحْيَى بْنَ مَعِين يقول: مِمَّنْ يَكْذِبُ وَيَضَعُ الْحَدِيثَ. وقال في موضع آخر: لَيْسَ بشَيْءٍ. وقَالَ البخاري: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وقال السَّعْدِيُّ: كَانَ يَكْذِبُ فَلَمْ يَدَعْ للْحَلِيمِ فِي نَفْسِهِ مِنْهُ هَاجِسٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: متروك الْحَدِيث. وقال أبو حاتم: مُنكَرُ الحديثِ، ضعيف الحديث جدا. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يضع الحديث وضعًا على الثقات، لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. وذكره ابن عدي في الضعفاء وقال: لَهُ أَحَادِيثُ، وَعَامَّةُ حَدِيثِهِ مَا لا يُتَابِعُهُ أَحَدٌ مِنَ الثقات عليه. قلت: هكذا يظهر مما تقدم أنه شديد الضعف حيث طُعن عليه في عدالته.[١]

(٢) هِلالُ بْنُ زَيْدِ بْنِ يَسارِ بْنِ بَوْلا، البَصْرِيٌّ، وَيُقالُ: أَبُو عِقال. وهذا أيضا أحد من وصفه أهل النقد بالوضع، قال البخاري: فِي حَدِيثِهِ مَنَاكِيرُ. وقال النسائي: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ما حدث بها أنسٌ قط، منها رواية الثقات عنه ورواية الضعفاء جميعًا، لا يجوز الاحتجاج به بحال، ولا ذكر حديثه إلا على جهة الاعتبار. وذكر له ابن عدي شيئا من حديثه في الضعفاء ثم قال: عامة أحاديثه ما ذكرت وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ بِهَذِهِ الأَسَانِيدِ غَيْرُ محفوظة. قلت: لمَّا كان الطعن في

---

[١] التاريخ الكبير للبخاري: ج ٣/ ص٣٧١ / برقم ٢٩٩٤. تحقيق الدباسي والنحال).الكامل في ضعفاء الرجال لأبي أحمد بن عدي: ج ٣/ ص١٠/ برقم٤١٥.

عدالته صار لا يجوز الاحتجاج به بحال كما تقدم فيدخل أيضا فيمن اشتد ضعفه من الرواة. [١]

(٣) محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب. ويُقال: محمد بن سعيد بن عبد العزيز. ويُقال: ابن أبي عتبة، ويُقال: ابن أبي قيس. ويُقال: ابن أبي حسان. ويُقال: ابن الطبري، الشامي الدمشقي. قال فيه البخاريُّ: متروكُ الحديثِ، قُتِل في الزَّنْدَقَة وَصُلِب. وكذا قال مسلمٌ في الكنى، و أبو زُرْعة. وقال أحمد بن حَنْبل: كان يكْذبُ. وقال أبو حاتم: صُلِبَ في الزندقة، والناس يُموّهون في الرواية عنه، فيقلِبون اسمه حتى لا يُفطن له. وقال أبو حاتم الرازيُّ: متروكُ الحديثِ. وفسَّر صنيعه يعقوبُ بن سُفيان بما رواه من طريق خالد بن يزيد الأزرق أنه سمعه يعني محمد بن سعيد يقول: إني لأسمع الكلمة الحسنة فلا أرى بأسًا أن أجعل لها إسنادًا. وذكره يعقوب في المعرفة والتاريخ ضمن جماعة وقال: لا ينبغي لأهل العلم أن يشغلوا أنفسهم بحديث هؤلاء. قلت: هكذا تُرك حديثه بالجملة لمَّا كان الطعن في عدالته، فهو أيضا ممن يصح وصفه بشديد الضعف. [٢]

(٤) مُحَمَّد بن مروان بْن عَبد اللَّهِ بْن إِسْمَاعِيلَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ السدي الصغير الكوفي، مولى عبد الرحمن بْن زيد بن الخطاب. قَال يحيى بْن مَعِين: ليس ثقة. وَقَال مُحَمَّد بْن عَبد اللَّهِ بن نمير: ليس بشيءٍ. وَقَال يعقوب بْن سفيان الفارسي: ضعيف، غير ثقة. وَقَال صَالح بْن مُحَمَّد الْبَغْدَادِيّ الحافظ: كان ضعيفا، وكان يضع الحديث أيضا. وَقَال أَبُو حاتم: ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة. وقَال البُخارِيُّ: لا يكتب حديثه البتة. وَقَال النَّسَائي: متروك الحديث. وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. قلت: هكذا لمَّا استحل وضع الحديث انخرمت عدالته فترك الناس حديثه لشدة ضعفه. [٣]

(٥) مُبَشِّر بن عُبيد القرشي، أبو حفص الحِمْصي. كُوفي الأصل. قال البخاري: مُنْكَرُ الحديثِ. وقال أبو زُرْعة الرازي: هُو عندي مِمن يَكْذب.

---

[١] التاريخ الكبير للبخاري: ج ١٠/ص ١١١/ برقم ١١٨٩١ت الدباسي والنحال. المجروحين لابن حبان: ت حمدي: ج٢/ ص٤٣٤/ برقم١١٤٧. الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٨/ ص ٤٢٢ / برقم ٢٠٣٥.

[٢] تاريخ دمشق: ج ٥٣/ص ٧١/برقم٦٣٨٤. تهذيب الكمال: ج ٢٥/ص ٢٦٤ / برقم ٥٢٤١.

[٣] تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج ٢٦/ ص٣٩٢/ برقم ٥٥٩٧.

وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين" وقال: يكذب عن الزهري وزيد بن أسلم وحجاج بن أرطاة. وقال في موضع آخر: متروكُ الحديثِ، أحاديثه لا يتابع عليها. زاد في موضع آخر: يَضَعُ الحديث. [١]

هكذا يتضح لنا ومن خلال ذكر هذه النماذج المعدودة أن الكذب من أشد ما يطعن به الراوي حيث لا تقبل روايته بحال من الأحوال، ذلك أن من كان الكذب خلقه فهو غير مؤتمن على دينه هو، فكيف لنا أن نأمنه أن يبلغنا ديننا.

الثاني من وجوه الطعن في العدالة: اتهام الراوي بالكذب:

واتهام الراوي بالكذب يكون من وجوه: منها أن يروي حديثا لا يُروى إلاَّ من جهته، مع مخالفته للقواعد الشرعية المعلومة لدى العلماء والتي استنبطوها من القرآن الكريم وما صحَّ عن النبي ﷺ، أو أن يُعرف هذا الراوي بالكذب في كلامه مع العامة كما في المجالس اليومية وغيرها مثلا، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي. وهذا ما أشار إليه الإمام مالك في قوله: "لا يؤخذ العلم من أربعة، ... ذكر منهم: ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب في حديث رسول الله ﷺ".

فإذا انضم إلى ذلك كونه من الضعفاء، أو ممن فحش غلطه وغفلته، كان الترك آكد وأولى، قال عبد الرحمن بن مهدي: قيل لشعبة: "مَتَى يُتْرَكُ حَدِيثُ الرَّجُلِ؟ قَالَ: إِذَا رَوَى عَنِ الْمَعْرُوفِينَ مَا لَا يَعْرِفُهُ الْمَعْرُوفُونَ فَأَكْثَرَ، وَإِذَا أَكْثَرَ الْغَلَطَ، وَإِذَا اتُّهِمَ بِالْكَذِبِ، وَإِذَا رَوَى حَدِيثَ غَلَطٍ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَتَّهِمْ نَفْسَهُ فَيَتْرُكْهُ طُرِحَ حَدِيثُهُ، وَمَا كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ فَارْوِ عَنْهُ". [٢] ويُسمّى حديث المتهم بالكذب حينئذٍ متروكاً، [٣] ويسمى أيضا بالمطروح، وهو المردود الساقط من الاعتبار.

ويصف النقاد والمعدلون من أهل العلم "من اتهم بالكذب من الرواة" بألفاظ وعبارات كثيرة منها قولهم: فُلَانٌ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، أَوْ بِالْوَضْعِ، أوَ فُلَانٌ سَاقِطٌ، أَوْ فُلَانٌ هَالِكٌ، أَوْ فُلَانٌ ذَاهِبٌ، أَوْ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ، وَفُلَانٌ مَتْرُوكٌ، أَوْ مَتْرُوكُ

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال:ج٨/ ص١٦١/برقم١٩٠٠. ميزان الاعتدال:ج٣/ص ٤٣٣/برقم٧٠٥٢.

[٢] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:ج٢/ص ٣٢. المحدث الفاصل ت عجاج: ص٤١٠.

[٣] قلت: يرد إن شاء الله تعالى في الفصل الثاني الإشارة إلى قول السيوطي الذي جعل منشأ ضعف الحديث المتروك مترددا بين فقد العدالة، وفقد الضبط.

الْحَدِيثِ، أَوْ تَرَكُوهُ، أو مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ، أوْ يقال هُوَ عَلَى يَدَيْ عَدْلٍ ، وكَثِيرًا مَا يُعَبِّرُ الْبُخَارِيُّ بقوله: فِيهِ نَظَرٌ، وَسَكَتُوا عَنْهُ فِيمَنْ تَرَكُوا حَدِيثَهُ.

والمتروكون من الرواة أو بمعنى آخر الموصوفون بالترك من الرواة كثيرون امتلأت بذكرهم كتب الضعفاء أمثال "الضعفاء والمتروكون" للنسائي، وللدارقطني، ولابن الجوزي.

ولبيان علة تركهم أو ترك مروياتهم أذكر بعضا من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر:

(١) أبان بن أَبي عياش، واسمه فيروز ويُقال: دينار، مولى عبد القيس، العبدي ، أبو إسماعيل البَصْرِيّ. قال عَمْرو بْن علي الفلاس: متروك الحديث، وهو رجل صالح، كان يحيى وعبد الرحمن، لا يحدثان عَنه. وَقَال أَحْمَد بْن حنبل : متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهر، كان وكيع إذا أتى على حديثه يقول: رجل، ولا يسميه استضعافا له. وَقَال فِي موضع آخر: كان منكر الحديث. وَقَال يحيى: ليس حديثه بشيءٍ. وقال في موضع آخر: متروك الحديث. وَقَال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، وكان رجلا صالحا، ولكنه بُلي بسوء الحفظ. وَقَال عَبْد الرَّحْمَن بْن أَبي حاتم: سئل أبو زُرْعَة عَنه فَقَالَ: تُرك حديثه ولم يقرأ علينا حديثه، فَقيل له: كان يتعمد الكذب؟ قال: لا، كان يسمع الحديث من أنس ومن شهر ومن الحسن، فلا يميز بينهم. وكان شعبة سيئ الرأي فيه. وقال أبو إسحاق السعدي الجوزجاني: ساقط. وَقَال النَّسَائي: متروك الحديث. وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وَقَال أبو أحمد بْن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، وهو بيِّن الأمر في الضعف، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب إلا أنه يشبه عليه ويغلط. قلت: الذي يظهر من كلام العلماء أنه لم يتعمد كذبا لكنه روى ما لا يُروى إلا من جهته فترك حديثه لأجل ذلك، ووصفه بمتروك الحديث هو الغالب على لسان أكثر المعدلين، مما يجعله في عداد من اشتد ضعفه من الرواة. [١]

(٢) سُفْيَان بن وَكِيع بن الْجراح أَبُو مُحَمَّد، يروي عَن أَبيه. قَالَ البُخَارِيّ: يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ لأَشْيَاء لقنوه إيَّاهَا، وقَالَ أَبُو زرْعَة لَا يشْتَغل بِهِ. قيل لَهُ أَكَانَ مُتَّهم بِالْكَذِبِ؟ قَالَ: نعم. وَقَالَ ابْن عدي: كَانَ إِذا لقن تلقن. وَقَالَ النَّسَائيّ: لَيْسَ بِشَيْء. وَقَالَ ابْن حبَان: قيل لَهُ فِي أَشْيَاء لقنها فَلم يرجع عَنْهَا فَاسْتحقَّ

[١] الكامل لابن عدي: ج٢/ص ٥٧/برقم٢٠٣. تهذيب الكمال: ج٢/ص ١٩/ برقم ١٤٢.

التّرْك لإصراره. قلت: لو اكتفى بمجرد التلقين لتغير الحال، لكنه لما كان يصر على غلطه، بل أقوى من ذلك قول أبي زرعة فيه بما لا يحتمل التأويل أنه ممن يتهم بالكذب جعله من جملة من اشتد ضعفه من الرواة.[١]

(٣) مُحَمَّد بن حُمَيْد بن حَيَّان، أبو عبد الله الرَّازِيُّ، قال ابن الجوزي إجمالا: متهمٌ بالكذب ثم فصَّل القول فقال: يروي عَن ابْن الْمُبَارك ، كذَّبه أَبُو زرْعَة ، وَابْن وارة . وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بثِقَة. وَقَالَ ابْن حبَان: يتفرد عَن الثِّقَات بالمقلوبات. وَقَالَ صَالح بن مُحَمَّد الْأَسدي : مَا رَأَيْت أحذق بِالْكَذِبِ مِنْهُ وَمن الشَّاذكُونِي. قلت: الذي يظهر مما تقدم أنه مطعون عليه في عدالته حتى صار ممن اشتد ضعفه من الرواة. [٢]

(٤) الْمسيب بن شريك أَبُو سعيد التَّمِيمِي الشقري، وُلد بخراسان ونشأ بالكوفة، وتوفّي ببغداد سنة ستّ وثمانين ومائة. يروي عَن الْأَعْمَش. قَالَ يحيى: لَيْسَ بِشَيْء. وَقَالَ أَحْمد: ترك النَّاس حَدِيثه. وَقَالَ الْبُخَارِيّ: سكتوا عَنهُ. وَقَالَ السَّعْدِيّ: سكت النَّاس عَن حَدِيثه. وَقَالَ النَّسَائِيّ، وَمُسلم، والساجي: مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ الفلاس: اجْتَمعُوا على ترك حَدِيثه. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف. وَقَالَ السَّعْدِيّ، وَابْن حبَان: لَا يجوز الاحْتِجَاج بِهِ. وَقَالَ أَحْمد بن حَنْبَل: مَا كَانَ يكذب إِنَّمَا كَانَ يُخطئ. قلت: الأكثرون على ترك حديثه كما حكى الفلاس، وفيه إشارة إلى شدة ضعفه. [٣]

(٥) مقَاتل بن سُلَيْمَان الْأَزْدِيّ أَصله من بَلخ قَالَ وَكِيع: كَذَّاب. وَقَالَ يحيى: لَيْسَ حَدِيثه بِشَيْء. وَقَالَ السَّعْدِيّ: كَانَ دجالًا جسورا. وَقَالَ أَبُو دَاوُد : تركُوا حَدِيثه. وَقَالَ الْبُخَارِيّ: مُنكر الحَدِيث سكتوا عَنهُ. وَقَالَ مرّة: لَا شَيْء الْبَتَّةَ. وَقَالَ زَكَرِيَّا السَّاجِي: كَذَّاب مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ الرَّازِيّ: مَتْرُوك الحَدِيث. وَقَالَ النَّسَائِيّ: الكذابون المعروفون بِوَضْع الحَدِيث على رَسُول الله ﷺ أَرْبَعَة ابْن أبي يحيى بِالْمَدِينَةِ، والواقدي ببَغْدَاد، وَمُقَاتِل بن سُلَيْمَان بخراسان، وَمُحَمّد بن شُعْبَة المصلوب بِالشَّام._وَقَالَ ابْن حبَان: كَانَ مقَاتل يَأْخُذ عَن الْيَهُود وَالنَّصَارَى علم الْقُرْآن الَّذِي يُوَافق كتبهمْ، وَكَانَ مشبها يشبه الرب عز وَجل بالمخلوقين وَكَانَ يكذب مَعَ ذَلِك فِي الحَدِيث.

---

[١] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي:ج٢/ص ٤/برقم١٤٥٢.

[٢] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي:ج٣/ ص٥٤/برقم٢٩٥٩

[٣] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي:ج٣/ص ١٢١/برقم٣٣٢٣

قلت: تكاد تتساوى الأقوال بين من وصفوه بالكذب الصريح ومن اتهموه به، والنتيجة واحدة وهي كونه شديد الضعف مطعون عليه في عدالته. [١]

الثالث من وجوه الطعن في العدالة: وصف الراوي بالفسق:

إذا كانت العدالة – كما تقرر سلفا – تعني استقامة السيرة والديانة بالبعد عن الكبائر وعدم الإصرار على فعل الصغائر، أو: اجتناب كل ما يُخِلُّ بِالْمُرُوءَةِ، فإن الفسق في أصل معناه: خروجٌ عن هذه الاستقامة، ولذا سُمّي العاصي فاسقا لخروجه عند حد الاستقامة المطلوبة، والمراد به هنا بطبيعة الحال هو الفسق في ظاهر الأقوال والأفعال، لا الفسق في المعتقد الذي يعني البدعة كما سيأتي بيانه بعد ذلك.

وخبر الفاسق الذي تبين فسقه لا يُقبل، وإن لم يظهر عليه الكذب الصريح فإنه ليس بمأمن أن يقع فيه ما دام باقيا على معصيته، وكيف لا والله عز وجل هو الذي أمر بالتوقف في قبول خبره حتى يتبين أمره قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ﴾ [٢]، وهذا منهج المحدثين كما رواه البيهقي عن النخعي قال: كانُوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلى سمته وإلى صلاته وإلى حاله ثم يأخذون عنه.

أما إذا أقلع عن ذنبه وعُلمت توبتُه وظهرت عليه علاماتها ولم يقم به مانع آخر من موانع قبول الرواية كسوء الحفظ مثلا، فإن قبول خبره حينئذٍ متعين لتحقق التخلص من تهمة الذنب بالتوبة، وظواهر نصوص الشرع داعمة لذلك؛ قال تعالى: ﴿ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ .[٣]

ويصف النقاد والمعدلون هذه الطائفة من الرواة بألفاظ وعبارات كثيرة منها قولهم: فلان فاسق، أو فاجر، أو صاحب خيانة وجوْر، ونحو ذلك، ومن الموصوفين بالفسق على سبيل المثال:

(١) جميل بْن الْحَسَن بن جميل العتكي الجهضمي أبو الحسن البصري الأهوازي. نقل مغلطاي عن مسلمة بن قاسم قال في كتاب "الصلة": أنبأنا عنه ابن المحاملي، وهو ثقة. وخرَّج حديثه في الصحيح ابن خزيمة، وابن

---

[١] الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي:ج٣/ ص ١٣٦/برقم٣٤٠٣.
[٢] الحجرات آية (٦).
[٣] الفرقان آية (٧٠).

حبان، والحاكم، وابن الجارود، والدارمي. وفي "التاريخ الأوسط" للبخاري قال: حديثه ليس بشيء.[١] وسأل البَرْذَعِيُّ أبا زرعة الرازي عنه فقال: "قد كنتُ كتبتُ عنه، وسألتُ عنه نصر بن علي الجهضمي؟ فقال "اتق الله، ذاك زَفَّان [٢]، يجتمعُ بالليل مع هؤلاءِ المغبرين، يُزَفِّنَّ ويرقصُ معهم"، قال أبو زُرْعَةَ: "فَضَرَبْتُ على ما كتبتُ عنه. [٣] وقال ابنُ أبي حَاتم: "أدركْنَاهُ ولم نكتبْ عنه. وقال الحافظ عبدان بن أحمد الأهوازي: كَانَ كذَّابًا فاسقا فاجرا. واعتمد في حكمه هذا على رواية عنده قَالَ: سَمِعْتُ ابْن معاذ يحكي عَن آخر عَن امرأة زعمت أن جميل تعرض لها، وراودها ، فقالت له : اتق اللَّه! فقال: إنه ليأتي علينا الساعة يحلُّ لنا فيها كلُّ شيءٍ، أو كما قَالَ. قَالَ عبدان: وَكَانَ عندنا بالأهواز ثلاثين سنة لم نكتب عَنْهُ. لكن الحافظ ابن حجر قال: صدوق يخطئ أفرط فيه عبدان، واستدرك على عبدان بأنه قد بنى حكمه المذكور على رواية المجاهيل فلا "الآخر" الذي في الرواية معروف ولا "المرأة" معروفة.

قلت: "عبدان" أحد الحفاظ ومن أهل بلده العارفين به، وهو أخبر بحاله من غيره !. واعتمدَ الحافظ الذهبيُّ أيضا قولَه، فذكره في ديوان الضعفاء و في الكاشف، وزادَ فيه كلام ابن أبي حاتم.

وأستأنس هنا بما قاله ابن أبي حاتم قال: أدركناه، ولم نكتب عنه. وما ذكره ابن حبان في الثقات حيث قال: يُغرب. وقال أبو أحمد بن عدي: لم أسمع أحدا يتكلم فيه غير عبدان، وَهو كثير الرواية، ولَا أعلم لَهُ حديثا منكرا وأرجو أَنَّهُ لا بأس به، إلا عبدان فإنه نسبه إلى الفسق وأما فِي باب الرواية

---

[١] إكمال تهذيب الكمال: ج٢/ص ١٢٠/برقم١٠٢٢. ولم أقف على قول البخاري في تاريخه المطبوع.

[٢] الزفّان: الرقاص، والزَّفْنُ: الرقص. زفن يزفن زفنا، وأصل الزفن اللعب والدفع ومنه حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم في صحيحه كتاب صلاة العيدين ، باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد، ج٢/ص٦٠٩/ ح رقم ٨٩٢ قالت: جَاءَ حَبَشٌ يَزْفِنُونَ فِي يَوْمِ عِيدٍ فِي الْمَسْجِدِ. أي يرقصون. ومنه حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إن الله أنزل الحق ليذهب به الباطل ويُبْطل به اللعب والزفْن والزّمارات والمزاهر. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الشهادات، باب ما جاء في ذم الملاهي من المعازف والمزامير ونحوها، ج٢/ص٣٧٦/ ح رقم ٢١٠٠١. وانظر: تهذيب اللغة للأزهري: ج ١٣/ص ١٥٣، ولسان العرب ج ١٣/ص ١٩٨.

[٣] سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي: ص٢٨١ /برقم٤٩٣.

فإنه صالح. قلت: هكذا زكّاه أبو أحمد بن عدي في باب الضبط فقط فقال صالحا، أما في باب العدالة فساق فيه قول عبدان. [١]

وخلاصة ما تقدم: أن المجرحين لجميل أكثر من المعدلين، وجاء جرحهم له مفسرا، ولم ينفرد بالكلام فيه عبدان الأهوازي كما قال الحافظ ابن عدي، وإنما تكلَّمَ فيه أيضًا: البخاريُّ، ونصرُ بنُ عليٍّ الجهضميُّ، وتبعه أبو زرعةَ الرازيُّ، وابنُ أبي حَاتمٍ، ولم يوَثِّقْهُ إمامٌ معتبرٌ في مقابلِ ما ورد فيه من جرحٍ مُفَسَّر من هؤلاءِ الأئمة الأثبات وهو ما يرجح كونَه شديد الضعف للطعنِ في عدالته. والله أعلم.

(٢) زَيْدُ بْنُ حِبَّانَ الرَّقِّيُّ، أصله كوفي. قال أحمد بن حنبل: كَانَ يَشْرَبُ يَعْنِي الْمُسْكِرَ، وقال مَرَّةً أُخْرَى: تَرَكْنَا حَدِيثَهُ. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سَمِعت أبي يذكر عَن أبي جَعْفَر السويدي عَن معمر الرقي قَالَ: أَنا سَمِعت من زيد بن حبَان قبل أَن يفْسد أَو يتَغَيَّر. وقال يحيى بن معين: لا شيء. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث لا يثبت حديثه عن مسعر. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كَانَ مِمَّن يخطئ كثيرا حَتَّى خرج عَن حد الاحْتِجَاج بِهِ إِذَا انْفَرد. وليَّن ابن عدي حديثه حيث قال: لا أرى برواياته بأسًا يحمل بعضها بعضا. وقال العقيلي: حدث عن مسعر بحديث لا يتابع عليه. مات سنة ثمان وخمسين ومائة. قلت: ومما تقدم يتبين أنه ممن اشتد ضعفه من الرواة. [٢]

(٣) عَبد الرحمن بن مُسْهِر بن علي، الكوفي أخو علي بن مسهر. كان قاضي الجبل. قال يحيى: ليس بشَيْءٍ. وقال البخاري : فيه نظر. وقال أبو حاتم: متروك. ومرَّ أبو زرعة بحديث له فضرب عليه، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي: عبد الرحمن بن مسهر لا يعرف له كثير رواية ومقدار ما له من الروايات، لَا يُتَابَعُ عَليه. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كان ممن يخطئ حتى يأتي بالأشياء المقلوبة التي يشهد لها من الحديث صناعته بالقلب، وهو الذي مدح نفسه عند هارون الرشيد، فقال: نِعم القاضي قاضي جُبَل. وفي الضعفاء للعقيلي: عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ قَالَ:

---

[١] الكامل لابن عدي :ج٢/ص ٤٢٩/برقم٣٦٠. تقريب التهذيب: ص١٤٢/ برقم ٩٧٠.

[٢] العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله: ج١/ص ٥٦٣/برقم١٣٤٦.الضعفاء الكبير للعقيلي: ج ٢/ ص ٧٣/برقم٥١٨. تهذيب التهذيب: ج ٣/ ص ٤٠٤/برقم ٧٣٩.

عَاتَبْتُ أَبَا يُوسُفَ فِي أَخٍ لعَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ كَانَ اسْتَقْضَاهُ، فَظَهَرَ مِنْهُ خِيَانَةٌ وَجَوْرٌ. وقال الذهبي: كان خفيف العقل. قلت: ومما تقدم يظهر أنه وصف بما يستوجب فسقه ورد حديثه.[١]

(٤) عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ الثَّقَفِيُّ كُوفِيٌّ. قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم أيضا: متروك الحديث. وقال ابن معين أيضا: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ليس بقوي. قيل له: فما حاله؟ قال أسأل الله السلامة. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال زائدة : أشهد أنه يشرب كذا وكذا فإن شئت فاكتب وأن شئت فدع. وقال جرير بن عبد الحميد: كان يشرب الخمر. وقال الدارقطني: متروك. قلت: ومما تقدم يتبين مقدار فسقه وضعف روايته. [٢]

(٥) عَمْرُو بْنُ ثَابِتِ بْنِ أَبِي الْمِقْدَامِ وَاسْمُ أَبِي الْمِقْدَامِ هُرْمُزُ البكري أبو محمد الكُوفِيٌّ. ترك عبد الله بن المبارك حديثه وقال: لا تحدثوا عنه فإنه كان يسب السلف. ولما مات عمرو هذا لم يصل عليه ابن المبارك. وقال يحيى بن معين: غير ثقة. وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وكذا قال أبو حاتم وزاد: يكتب حديثه كان رديء الرأي شديد التشيع. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال أبو داود: رافضي خبيث.

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥/ص ٤٧٩/برقم١١٢١. المجروحين لابن حبان: ت حمدي:ج٢/ص ٢١/برقم٥٩١. الضعفاء الكبير للعقيلي:ج٢/ ص٣٤٦/برقم٩٤٧.وانظر حكايته في: تاريخ بغداد:ج١١/ ص٥٠٩/ برقم ٥٣١٧. وفيها أنه قَالَ: ولاّني أَبُو يوسف الْقَاضِي القضاء بجبل، وبلغني أن الرشيد ينحدر إلى البصرة، فسألت أهل جبل أن يثنوا عليّ فوعدوني أن يفعلوا ذَلِكَ إذا انحدر، فلما قرب سألتهم الحضور فلم يفعلوا وتفرقوا، فلما آيسوني من أنفسهم سرحت لحيتي وخرجت فوقفت لَهُ فوافى وأَبُو يوسف معه في الحراقة، فقلت: يا أمير المؤمنين نعم الْقَاضِي قاضي جبل قد عدل فينا وفعل وصنع، وجعلت أثني عَلَى نفسي، ورآني أَبُو يوسف، فطأطأ رأسه وضحك! فضحك هارون: ممَّ ضحكت؟ قَالَ: إن المُثْنِي عَلَى الْقَاضِي هُوَ الْقَاضِي! فضحك هارون حتى فحص رجليه، وقَالَ: هذا شيخ سخيف سفلة فاعزله، فعزلني. فلما رجع جعلت أختلف إِلَيْهِ وأسأله أن يوليني قضاء ناحية أخرى فلم يفعل، فحدثت النَّاسَ عَن مجالد، عَن الشعبي أن كنية الدجال أَبُو يوسف، وبلغه ذلك، فَقَالَ: هذه بتلك فحسبك وصر إلي حتى أوليك ناحية أخرى، ففعل، وأمسكت عَنْه. ميزان الاعتدال: ج ٢/ص ٥٩٠/ برقم٤٩٧٧.

[٢] الضعفاء الكبير للعقيلي: ج٣/ص ١٧٦/برقم١١٧١. تهذيب التهذيب: ج٧/ص ٤٧٠/ برقم٧٨٢.

وقال في موضع آخر: رجل سوء. وجعل أبو داود يذمه. وقال في موضع آخر: كان من شرار الناس. وقال في موضع آخر: ليس في حديثه نكارة.

وقال النسائي: متروك الحديث. وقال مرة: ليس بثقة ولا مأمون. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. وقال ابن عدي: الضعف على رواياته بين. وقال ابن سعد: كان متشيعا مفرطا ليس هو بشيء في الحديث ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه.

وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالمستقيم. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان يشتم عثمان. وقال الساجي: مذموم وكان ينال من عثمان ويقدم عليا على الشيخين. وقال العجلي: شديد التشيع غال فيه واهي الحديث. وقال البزار كان يتشيع ولم يترك. قلت: ومما تقدم يتبين شدة ضعفه . [١]

✍ الرابع من وجوه الطعن في العدالة: وصف الراوي بالجهالة:

والمراد بجهالة الراوي – كما في نزهة النظر وغيرها –: أن لا يُعْرَفَ فيه تعديلٌ ولا تجريحٌ مُعَيَّنٌ [٢] بل إن جهالة الراوي تعدُّ وصفًا يُتوقع معه كل احتمال ؛ ولذلك عدّوا الجهالة أحد وجوه الطعن في الراوي ؛ لأنه لمَّا لم يُعرف اسمه وذاته لم يُعرف حاله إن كان ثقة أو غير ثقة، كما يروي أحدُهم فيقول: حدثني رجلٌ، أو أخبرني شيخٌ، وهو ما يسميه أهل الفن: مبهما.

والمجهول من الرواة كما نصَّ عليه الخطيب البغدادي: هو كل من لم يُشْتَهَرُ بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثُه إلا من جهة راوٍ واحدٍ". [٣]

ولما كان الجهل بالراوي أمرا نسبيا يختلف من شخص لآخر فقد اجتهد الأئمة في حصر صور الجهالة أو أقسامها، فجعل ابن الصلاح المجهول من الرواة على ثلاثة أقسام:

الأول: مجهول العين وهو الذي لم يُعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد. وقد يكون مسمَّى أي معروف الاسم لكن دون أن يميز عن غيره، وأقل ما ترتفع به جهالة العين أن يروي عنه اثنان فصاعدا من المشهورين بالعلم، غير أن هذا لا يُثبتُ له الحكم بالعدالة على الراجح فليست العبرة بالعدد، وهو

---

[١] الضعفاء للعقيلي:ج ٣/ ص ٢٦١/برقم١٢٦٨. تهذيب التهذيب: ج ٨/ص ٩/برقم١١.

[٢] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص ١١٩ .

[٣] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص ٨٨.

ما ذهب إليه ابن القطان قال: ولَو ثَبت لدينا كَونه عدلا، لم يضرّهُ أَن يكون لَا يروي عَنهُ إِلَّا وَاحِد، لِأَن الْعدَد لَيْسَ بِشَرْط فِي الرِّوَايَة. [١]

والثاني: مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً، يريد الذي عُرفت عينه برواية اثنين عنه، لكنه لم يعدَّل ولم يجرَّح. وهذا الذي اتفق العلماء على عدم قبول روايته للجهل بحاله، واستثنوا من ذلك ما إذا خرَّج حديثه إمامٌ اشترط أن لا يخرِّج إلا الصحيح كالبخاري ومسلم في صحيحيهما، وكذا إذا حكم إمامٌ من أئمة الحديث المعتمدين على حديثٍ ما هو في إسناده بالصحة.

والثالث: مجهول العدالة الذي جهلت عدالته الباطنة وهو عدل في الظاهر، وهو ما يعرف بالمستور. قال النووي: هو عدل الظاهر خفي الباطن. والراجح في قبول روايته التوقف حتى ينكشف أمره إلا إذا انضم إلى ذلك ما يرجح قبول خبره مما ذكرناه في مجهول الحال.

هذا ما ذهب إليه الحافظ ابن الصلاح في تقسيمه للمجهول، لكن الحافظ ابن حجر له رأي آخر حيث يرى أن المجهول من الرواة على قسمين:

الأول: مجهول العين وهو الذي سُمِّيَ وانفرد بالرواية عنه راوٍ واحد، كالمبهم. قال: فإن سُمِّيَ الراوي، وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم، فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير مَن ينفرد به عنه على الأصح، وكذا مَن ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك.

والثاني: مجهول الحال وهو من روى عنه اثنان فصاعدا ولم يرد فيه جرح أو تعديل، وهو المستور. فجعل مجهول الحال والمستور قسما واحدا. [٢]

ومن خلال ما تقدم يتبين أن كل مبهم لا يُعرف اسمه أو وصفه، أوليس لعلماء النقد معرفةٌ بحاله جرحا أو تعديلا، أو قلَّت مروياته أو الرواة عنه بالقدر الذي لا يعرف به بين الرواة فهو أحد المجاهيل – عينا أو حالا – وهو الوصف الذي يقدح في صحة الرواية ما لم يتغير حاله.

---

[١] بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: ج ٥/ص ٥٢١.

[٢] مقدمة ابن الصلاح ص٢٢٣. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص ١٣٦- ١٣٧. بتصرف.

ومن صور مجهول العين قولهم في الرواية: حدثنا رجل أو شيخ أو أحد أصحابنا أو من نثق به أو حدثنا فلان، ونحو ذلك. ممن لا يُعرف شخصه أي عينه.

ومن صور مجهول الحال: قول بعضهم في الرواية: حدثنا زيد أو أخبرنا أبو عبد الله، ونحو ذلك ممن عرفت عينه وجهل حاله من ناحية الضبط والعدالة.

والحاصل: أن رواية المجهول بنوعيه لا تقبل عند المحدثين إلا إذا ارتفعت الجهالة وبان من حال الراوي ما يوجب قبول روايته.

الخامس من وجوه الطعن في العدالة: وصف الراوي بالابتداع:

والبدعة: هي اعتقاد ما أُحْدِثَ على خِلاف المعروف عن النبي ﷺ، لا بمعاندةٍ، بل بنوعِ شُبْهَةٍ. قاله ابن حجر.[1]

وقال السخاوي: الْبِدْعَةُ هي ما أُحْدِثَ على غير مثال متقدم، فَيَشْمَلُ المحمود والمذموم، لَكِنَّهَا خصت شرعا بالمذموم مِمَّا هُوَ خلاف الْمَعْرُوف عَن النبى ﷺ، فالمبتدع من اعْتقد ذَلِك لَا بمعاندة بل بِنَوْع شُبْهَة.

وقسَّم العلماء البدعة إلى قسمين: بدعة مكفرة، وبدعة مفسقة، أما المكفرة فيراد بها كل ما يخرج صاحبها عن دائرة الإيمان وهي نوعان:

الأول: ما اتفق على تكفير أصحابها: كمنكري العلم بالمعدوم القائلين: ما يعلم الأشياء حتى يخلقها، أو منكري العلم بالجزئيات، أو الإيمان برجوع سيدنا علي إلى الدنيا، أو حلول الإلهية في علي أو غيره.

والثاني: ما اختلف في تكفير أصحابها: كالقائلين بخلق القرآن، والنافين لرؤية الله تعالى يوم القيامة.

وأما البدعة المفسقة: فهي التي لا تخرج صاحبها عن دائرة الإيمان: مثل بدع الخوارج، والروافض الذين لا يغلون ذاك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ.

واختلف العلماء من أئمة الحديث ونقاده في حكم الرواية عن أهل البدع والأهواء، اختلافاً كثيراً وخاصة المتأخرين منهم، وقد تباينت أنظارهم تبايناً واضحاً، فمنهم من ذهب إلى رد رواية المبتدع رداً كاملاً ولم يقبلها سواء

---

[1] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١١٩.

أكان هؤلاء من الغالين أم من غير الغالين، من الدعاة أم من غيرهم، ومنهم من قبلها حتى من الغالين، والدعاة منهم.

وقد حقق الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى هذه المسألة وأتى فيها بقول فصل موافق لما عليه أئمة الحديث ونقاده فقال: " والتحقيق أنه لا يُرد كل مكفر ببدعته، لأن كل طائفة تدعي أن مخالفيها مبتدعة، وقد تبالغ فتكفر مخالفيها، فلو أخذ على الإطلاق لاستلزم تكفير جميع الطوائف.

فالمعتمد: أن الذي ترد روايته: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، فأما من لم يكن بهذه الصفة وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه مع ورعه وتقواه، فلا مانع من قبوله.[١]

وهذا الإمام الذهبي – رحمه الله تعالى – يسوق مثالا لذلك في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي، قال: شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته. وقد وثقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده أبو أحمد بن عدي، وقال: كان غاليا في التشيع. وقال السعدي: زائغ مجاهر.

ثم قال: فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع وحدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلا مَن هو صاحب بدعة؟ وجوابه أن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق. فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة. وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا ، وتعرض لسبهم. والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال مفتر. [٢]

---

[١] تدريب الراوي: ج١/ص ٣٨٤. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: ج٢/ص ٦١. الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: ص١٢٩. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح: ص١٠٠.

[٢] ميزان الاعتدال: ج١/ص ٥/ برقم٢.

خلاصة هذا المبحث:

من خلال ما تقدم يتبين لنا:

(١) أن الطعن في عدالة الرواة – مع تفاوته – هو أحد أسباب تضعيفهم ورد مروياتهم.

(٢) أن الطعن في العدالة ليس شكلا واحدا وإنما يتنوع ما بين الوصف بالكذب أو التهمة به، أو الوصف بالفسق أو الجهالة بنوعيها جهالة العين أو جهالة الحال أو الوصف بالبدعة.

(٣) ترتب على تنوع أشكال الطعن في العدالة تفاوت مراتب الرواة في باب الجرح واختلافهم من حيث الشدة أو عدمها حسب شدة المطعون به أوخفته، ودلالة الألفاظ المستخدمة عند علماء الجرح والتعديل، مع مراعاة تشدد الناقد أو تساهله.

(٤) لما كانت العدالة تساوي الديانة وهي بالتالي تعد الركن الأكبر في الرواية فكان الطعن فيها أشد كما تبين من خلال هذا المبحث على إيجازه.

(٥) من خلال تراجم بعض الرواة – الموصوفين بما يدل على شدة الضعف كالفسق تحديدا – لوحظ أن بعض العلماء يجبر ضعف هؤلاء بالمتابعة كما في ترجمة زيد بن حبان السالفة على سبيل المثال، وفي ذلك إشارة إلى منتهى الدقة وغاية التحري لدى علماء النقد من المحدثين في قبول الروايات أو ردها حيث يسوقون في كل موضع من القرائن ما يدعم صحة ما ذهبوا إليه.

❋❋❋

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية لبعض من اشتد ضعفه من الرواة ؛ لبيان العلاقة بين ما وصف به الراوي وأثره على مروياته، وموقف المحدثين من قبول تلك المرويات للانجبار من عدمه.

أولاً: مثال لحديث الكذاب الذي ثبت عليه الكذب في حديث رسول الله ﷺ، ولم يُعرف حديثُه عن غيره ممن ليس بكذاب، وموقف المحدثين من روايته:

ما أخرجه أبو نعيم [١] في " حلية الأولياء " قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ الْمِصِّيصِيُّ، [٢] ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سَلْمَانَ الْعَطَّارُ، [٣] – بِالْمَصِّيصَةِ – ثَنَا عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ الْمَتُوثِيُّ، [٤] ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَجَاءٍ، ثَنَا مَالِكٌ [٥]، عَنْ سُهَيْلٍ، [٦] عَنْ أَبِيهِ، [٧] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : أَطِعْ رَبَّكَ تُسَمَّى عَاقِلًا، وَلَا تَعْصِهِ تُسَمَّى جَاهِلًا. قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث مالك، لم نكتبه إلا من حديث ابن أبي رجاء. [٨]

قلت: بدراسة إسناد هذا الحديث تبين أنه موضوع ؛ يرويه المجاهيلُ عن كذّاب سرَّاق وهو: عبد العزيز بن أبي رجاء مدار هذا الحديث، وقد انفرد به، ولم يُعرف عن غيره ممن ليس بكذاب، وصفه الدارقطني فقال: متروك، وله مصنفٌ موضوعٌ كله، سرق كتاب العقل من داود المحبر. وقال الخطيب البغدادي نقلا عن الدارقطني: كتاب العقل وَضعه أربعة، أولهم ميسرة بْن عَبْد ربه، ثُمَّ سرقه منه داود بْن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وَسرقه عَبْد العزيز بْن أَبِي رجاء، فركبه بأسانيد أخر، ثُمَّ سرقه سُلَيْمَان بْن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر. وذكره أيضا ابن حبان فيمن لا يحتج به من الرواة. وترجم له الذهبي وذكر في ترجمته هذا الحديث وقال: هذا باطل

---

[١] أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المؤرخ الحافظ، أحد الثقات في الحفظ والرواية، ت سنة ٤٣٠هـ.

[٢] في تاريخ بغداد: ج ١٣/ ص ٢٢٤/ برقم ٦٠٩٦: قال ابن أَبِي الفوارس: توفي أَبُو الحسن علي بْن أَحْمَد الوراق المصيصي فِي جمادى الآخرة سنة أربع وستين وثلاث مائة، وكان فيه تساهل. وذكره ابن العماد الحنبلي في الشذرات (ج٤/ص ٣٤٠) وسكت عنه.

[٣] مجهول لم أقف له على ترجمة.

[٤] مجهول لم أقف له على ترجمة.

[٥] مالك بن أنس إمام دار الهجرة.

[٦] سهيل بن أبي صالح السمان، تابعي ثقة.

[٧] أبو صالح ذكوان السمان تابعي ثقة ثبت.

[٨] حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – ط السعادة: ج٦/ ص ٣٤٥.

كَأَنَّهُ يُشِير إِلَى أَن الْمُتَّهم بِهِ عبد الْعَزِيز هَذَا. وذكره ابن عراق في سرد أَسمَاء الوضاعين والكذابين.[١]

ومما يحسن التنبيه عليه أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع، قال الإمام ابن الجوزي: "وقد رُويت في العقول أحاديث كثيرة ليس فيها شيء يثبت".[٢] وقال العلامة ابن القيم: أحاديث العقل كلها كذب.[٣]

وعلى ما تقدم: تأكد من أقوال النقاد كذب هذا الراوي في حديث رسول اللهﷺ ، فوُصف حديثُه بالموضوع، وامتنع عليه الجبر أو الترقي حيث انفرد به فلم يُعرف من رواية غيره ، وهذا من شديد الضعف الذي لا يقبل الجبر بحال للطعن في عدالة راويه، لا سيما وقد تقدمت أقوال العلماء في درجة هذا الحديث وما في بابه من أحاديث.

فهذا مثال فقط للاستشهاد ثم يقاس عليه ما كان على نحوه ، والله أعلم.

ثانياً: مثال لحديث المتهم بالكذب الذي تفرد بروايته، وموقف المحدثين من روايته:

ما رواه العقيلي في "الضعفاء الكبير " بإسناده قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ الْقَوْمَسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ وَاقِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ مَيْسَرَةَ بْنِ حَلْبَسٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ كِتَابُ اللَّهِ».[٤]

وكذا ما رواه ابن عدي في "الكامل" من طريق هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عَمْرو بْنُ وَاقِدٍ أَبُو حَفْصٍ الْقُرَشِيُّ، حَدَّثني يُونُس بْنُ مَيْسَرَةَ بْنِ حِلْبسٍ، عَن أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلانِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ مَنْ آمَنَ بِي وَصَدَّقَنِي وَشَهِدَ أَنَّ مَا جِئْتُ بِهِ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَقْلِلْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ

---

[١] تاريخ بغداد: ج٩/ص ٣٢٦. روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: ص ١٦. تنزيه الشريعة: ج١/ص ٨٠/ برقم ١٧٦. ميزان الاعتدال: ج٢/ص ٦٢٨/ برقم ٥١٠٠. لسان الميزان: ج ٤/ص٣٠/ برقم٨٠.

[٢] الموضوعات: ج ١/ ص ١٧٧.

[٣] المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ص ٦٦.

[٤] الضعفاء الكبير للعقيلي: ج ٣/ ص ٢٩٣.

وَعَجِّلْ قَبْضَهُ اللَّهُمَّ، ومَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بي وَلَمْ يُصَدِّقْنِي وَلَمْ يَشْهَدْ أَنَّ مَا جِئْتُ بِهِ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَكْثِرْ مَالَهُ وَوَلَدَهُ وَأَطِلْ عُمُرَهُ. [١]

وأحاديث أخرى ساقها الحافظ الذهبي في ترجمة عمرو هذا، ثم قال: وهذه الأحاديث لا تُعرف إلا من رواية عمرو بن واقد، وهو هالك. قال أبو مسهر: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد، ويروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك. وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه. وقال الدارقطني: متروك. وقال النسائي: متروك الحديث، وروى الفسوي عن دحيم قال: لم يكن شيوخنا يحدثون عنه. قال: وكأنه لم يشك أنه كان يكذب، وكذَّبه مروان بن محمد. [٢]

قلت: ولمَّا انفرد عمرو بن واقد بهذه الروايات فلم يروها غيره، وهو ضعيف أجمع المحدثون على ضعفه، وكان الغالب عليه هو التهمة بالكذب صار حديثه متروكا كما وصفه المحدثون، والمتروك وإن كان من نوع الضعيف إلا أنه لا يمكن ترقيته بحال، وذلك لشدة ضعف راويه حيث طُعن عليه في عدالته، وهو من الضعف الشديد الذي لا يقبل الانجبار.

ثالثاً: مثال لحديث الموصوف بالفسق من الرواة وموقف المحدثين من روايته:

ما رواه جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ الْجَهْضَمِيُّ، قال: حَدَّثَنَا مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ بِعَرَفَاتٍ، فَلَمَّا قَالَ:« لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » قَالَ: «إِنَّمَا الْخَيْرُ خَيْرُ الْآخِرَةِ». [٣]

وجميل بن الحسن الجهضمي، من الرواة المختلف فيهم، وتقدم أنه صالح في ضبطه ، شديد الضعف من ناحية عدالته موصوف بالفجور والفسق لما كان يصنعه. وقد ذهب بعضهم إلى أن أحسن ما يقال في حديثه أنه حسن عند المتابعة.

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٦/ ص ٢٠٨.

[٢] المجروحين لابن حبان: ج٢/ ص ٤٣/برقم ٦٢١. الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٦/ص ٢٠٧/ برقم ١٢٨٣. ميزان الاعتدال: ج٣/ ص٢٩٢/ برقم٦٤٦٥.

[٣] أخرجه ابن خزيمة في صحيحه كتاب المناسك ، بَابُ إِبَاحَةِ الزِّيَادَةِ عَلَى التَّلْبِيَةِ فِي الْمَوْقِفِ بِعَرَفَةَ بِأَنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الْآخِرَةِ : ج٤/ ص٢٦٠/ ح رقم٢٨٣١. وابن الجارود في المنتقى من السنن المسندة: ص١٢٦/ برقم ٤٧٠، والحاكم في المستدرك وقال: صحيح ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي كما في التلخيص.

قلت: وعلى ذلك يحمل قول مغلطاي في ترجمته أن ابن خزيمة، وابن حبان، و الحاكم، وابن الجارود، والدارمي خرَّجوا حديثه في الصحيح يعنى باعتبار المتابعة أو لما وافقه من شواهد. فأما عن المتابعة فقد تابعه نصر بن علي الجهضمي وهو أحد الثقات كما عند البيهقي في السنن الكبرى من طريق محمد بن إسحاق بن خزيمة عن نصر بن علي الجهضمي أبي عمرو الصغير. وأما عن شواهده فحديث التلبية (لبيك اللهم لبيك) متفقٌ عليه من حديث ابن عمرﷺ، وأما الزيادة بقوله «إِنَّمَا الْخَيْرُ خَيْرُ الْآخِرَةِ» وهي تلك التي في الحديث المذكور محل الشاهد، فرواها الشافعي في المسند من حديث مجاهد مرسلاً. لكن يبقى النظر في حال شيخ جميل هذا وهو: محبوب بن الحسن بن هلال القرشي فإنه ضعيف من ناحية ضبطه يعتبر بحديثه في المتابعات والشواهد، نصَّ على ضعفه أبو حاتم والنسائي وغيرهما وقال ابن حجر: صدوق فيه لين ورمي بالقدر. وحكى الطبراني في الأوسط أنه لم يرو هذا الحديث عن أبي هند – يقصد داود بن دينار– إلا محبوب بن الحسن. لكن ابن علان الصدِّيقي استدرك على الطبراني قوله بالتفرد قال: وقد رواه غيره. واستدرك على الحاكم قوله صحيح ولم يخرجاه أنه معلول لما أخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن داود بن أبي هند عن عكرمة بن خالد المخزومي، فكأنه وقع في رواية جميل عكرمة غير منسوب فظن أنه مولى ابن عباس ووصل الحديث بذكر ابن عباس وهشيم أحفظ من محبوب وأعرف بحديث داود فروايته هي الراجحة. اهـ. [1]

ولمَّا لم يكن هذا محل دراسة الخلاف التفصيلي في هذا الحديث فقد اكتفيت بتحرير محل الشاهد فقط وهو رواية المتهم بالفسق وموقف النقاد منها، وأن الحكم بالقبول إنما يكون للرواية التي شاركه فيها غيره من الثقات، وتبقى رواية المتهم فقط للاعتبار.

رابعاً: مثال لحديث الموصوف بالجهالة من الرواة، وموقف المحدثين من روايته:

ما رواه أحمد بن حنبل قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوق، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْجُهَنِيُّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " مَا أَصَابَ أَحَدًا قَطُّ هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، فَقَالَ: اللهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ،

[1] الفتوحات الربانية على الأذكار النواوية: ج٤/ ص ٣٦٣.

ابْنُ عَبْدِكَ، ابْنُ أَمَتِكَ نَاصِيَتِي بِيَدِكَ، مَاضٍ فِيَّ حُكْمُكَ، عَدْلٌ فِيَّ قَضَاؤُكَ، أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ رَبِيعَ قَلْبِي، وَنُورَ صَدْرِي، وَجِلَاءَ حُزْنِي، وَذَهَابَ هَمِّي، إِلَّا أَذْهَبَ اللهُ هَمَّهُ وَحُزْنَهُ، وَأَبْدَلَهُ مَكَانَهُ فَرَحًا، قَالَ: فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَا نَتَعَلَّمُهَا؟ فَقَالَ: " بَلَى، يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَهَا أَنْ يَتَعَلَّمَهَا. [١]

فهذا حديث ضعيف رغم شهرته، وممن جزم بضعفه: الإمام الدارقطني الذي ساق طرقه وعرض ما فيها من اختلاف على رواته ثم أتبعه بقوله: وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. [٢]

قلت: ولضعف إسناده علَّتان: أولاهما: جهالة أبي سلمة الْجُهَنِيّ حيث لم يتبين لأئمة الجرح والتعديل من هو؟ رغم اجتهادهم الواضح في ذلك.

والثانية: عنعنة القاسم بن عبد الرحمن في روايته عن أبيه، فهو وإن كان ثقة، لكن اُختُلف في سماعه من أبيه، وحاصل الاختلاف بين أهل النقد أنه لم يَسْمع من أبيه إلا أربعة أحاديث – حديث الضب، وحديث: "مُحَرِّمُ الْحَلَالِ كَمُسْتَحِلِّ الْحَرَامِ"، وحديث تأخير الوليد بن عقبة للصلاة، والرابع موقوفٌ بوصية أبيه له، وفيه: قال أوصني؟ قال: ابك على خطيئتك –، وما عداها فقد دلَّسها عنه، وليس الحديث محل الشاهد من هذه الأربعة، فالاحتياط أن نتوقف في عنعنته عن أبيه خاصةً، وأمَّا في روايته عن غير أبيه فلا يُتوقف في عنعنته إذا صحَّ سماعه مِن الشيخ الذي يروي عنه.[٣]

وأشد العلتين قدحا أولاهما وهي جهالة أبي سلمة الْجُهَنِيّ، ومع اجتهاد أهل النقد في تعيينه لرفع الجهالة عنه، إلا أنه قد اشتبه على بعضهم بأبي عبد الله موسى بن عبد الله الْجُهَنِيُّ الثقة فقال أحدهم: أَبُو سَلَمَةَ الْجُهَنِيُّ أَرَاهُ مُوسَى الْجُهَنِيُّ، قاله يحيى بن معين – وذلك منه على سبيل الظن – فرآهما

---

[١] أحمد في مسنده: ج٦/ص٢٤٦/ ح رقم ٣٧١٢ ط الرسالة.

[٢] علل الدارقطني: ج٥/ ص٢٠٠/ مسألة رقم ٨١٩.

[٣] ولتحرير هذه المسألة بالتفصيل ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ج٥/ص ٢٤٨/برقم١١٨٥.تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: ص٢٠٠. تهذيب التهذيب: ج٦/ص ٢١٥/برقم٤٣٦. وغيرها.

واحدا على الظن، [١] وهو ما لم يوافقه عليه أحدٌ ممن جاء بعده من النقاد حيث فرَّقوا بينهما.

وممن قال بالتفريق بينهما: البخاري وهو إمام الصنعة: فترجم لموسى الجُهَنِي في تاريخه الكبير[٢] وكنَّاه أبا عبد الله، ونصَّ على الخلاف الوارد في اسم أبيه فقال: ابن عبد الله أو ابن عبد الرحمن، ثم ترجم لأبي سلمة الْجُهَنِيّ في الكنى من الكتاب ذاته [٣] ففرق بذلك بينهما، وتابعه ابن حبان في ثقاته فقال في الأول: هُوَ مُوسَى بْن عَبْد اللَّهِ وَقد قيل مُوسَى بن عبد الرَّحْمَن من أهل الْكُوفَة يَرْوي عَن زيد بْن وهب وَمصْعَب بْن سعد، وروى عَنهُ أهل الْعرَاق، ومَاتَ سنة أَربع وَأَرْبَعين وَمِائَة، وقال في الثاني: أَبُو سَلمَة الْجُهَنِيّ يروي عَن الْقَاسِم بْن عَبْد الرَّحْمَن، وروى عَنْهُ الفضيل بن مَرْزُوق. [٤]

وقد فرَّق بينهما أيضاً الحافظ المِزي في " تهذيب الكمال" [٥] حيث ترجم لموسى بن عبد الله ترجمة مستقلة نصَّ فيها على أنه يقال له: أبو سلمة وأبو عبد الله، ثم ذكر في ترجمة القاسم بن عَبْد الرَّحْمَن المسعودي أن ممن يروي عنه: موسى الْجُهَنِيُّ ، وأبو سلمة الْجُهَنِيُّ. ففرق هو الآخر بينهما، وتابعه في التفريق بينهما: الذهبي وقال: لَا يدْرِي من هُوَ. [٦] وأبو المحاسن الحسيني، [٧] والحافظ ابن حجر وقال: والحق أنه مجهول الحال. [٨]

وترجم ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" لموسى الجهني فقط دون أبي سلمة هذا، وكنَّاه بأبي عبد الله [٩]، وممن اقتصر أيضا على كنية " أبي عبد الله" لموسى الجهني ابن سعد في "الطبقات" [١٠] وقال: كان ثقة قليل الحديث.

---

[١] الكنى والأسماء للدولابي:ج٢/ص٥٩٢.

[٢] ج٩/ص١٩/برقم ١٠٤٣٩.ط الدباسي والنحال

[٣] ج١١/ص١٢٠/برقم ٣٣٩. ط الدباسي والنحال

[٤] الثقات لابن حبان: ج ٧/ص ٤٤٩ ، ٦٥٩. ط دائرة المعارف

[٥] تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج٢٩/ص ٩٥/برقم٦٢٧٦- وفي: ج٢٣/ص٣٧٩/برقم ٤٧٩٩.

[٦] تذهيب التهذيب: ج٩/ص١٤٦/برقم٧٠٢٧.

[٧] الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال: ص٥١٧/برقم١٠٨٧.

[٨] لسان الميزان: ت أبي غدة ج٩/ص٨٣/برقم٨٨٨٦.

[٩] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ج٨/ص١٤٩/برقم٦٧٦.

[١٠] الطبقات الكبرى ط العلمية: ج٦/ص٣٣٨/برقم٢٥٦٦.

والفسوي في "المعرفة والتاريخ" في ذكر الْكُنَى وَالْأَسَامِي وَمَنْ يُعْرَفُ بِالْكُنَى [١] قلت: وهذا واضح في التفرقة بينهما.

ولعل منشأ الاشتباه أن موسى الجهني وأبو سلمة الجهني كلاهما من طبقة واحدة، وكل منهما يروي عن القاسم بن عبد الرحمن، غير أن موسى الجهني معروف من رجال التهذيب، روى له الجماعة عدا البخاري وأبي داود، ولم يذكر لفضيل بن مرزوق رواية عنه، أما أبو سلمة الجهني فلا يعرف أنه روى عنه غير فضيل بن مرزوق، ولذا حكم الأئمة بجهالته كما قال الذهبي: أبو سلمة لا يدرى من هو، ولا رواية له في الكتب الستة.[٢] وفي ترجمة أبي سلمة الجهني في "تعجيل المنفعة" قال ابن حجر: وقرأت بِخَط الْحَافِظ بن عبد الْهَادِي: يحْتَمل أَن يكون خَالِد بن سَلمَة قلت: وَهُوَ بعيد لِأَن خَالدا مخزومى وَهَذَا جهنى. [٣]

هكذا اتفق جمهور أهل النقد على التفريق بينهما، والجزم بأن موسى بن عبد الله يكنى بأبي عبد الله لا بأبي سلمة فالفرق بينهما واضح جلي، والصواب ما اتفق عليه جمهور أهل العلم.

أما عن المشاركين لأحمد في إخراج هذه الرواية فقد أخرجها البزار في مسنده: جـ٥/صـ٣٦٣/ ح رقم١٩٩٤، وابن السني في "عمل اليوم والليلة": بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ أَوْ حُزْنٌ، صـ٣٠١/ح رقم٣٤٠، كلاهما من طريق أبي شيبة الواسطي عبد الرحمن بن إسحاق الأنصاري، عن القاسم بن عبد الرحمن، به. وهذه متابعة من عبد الرحمن بن إسحاق لأبي سلمة الجهني غير أنها لا تؤثر لكون عبد الرحمن بن إسحاق متَّفقٌ على ضعفه.

ولها شاهدٌ من حديث أبي موسى الأشعري عند ابن السني في "عمل اليوم والليلة" ": بَابُ مَا يَقُولُ إِذَا أَصَابَهُ هَمٌّ أَوْ حُزْنٌ، صـ٣٠٠/ح رقم٣٣٩. يرويه عنه عبد الله بن زبيد اليامي وهو (مقبول) وبينه وبين أبي موسى الأشعري انقطاع . وذكر الهيثمي هذا الحديث في مجمع الزوائد وقال: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُ. [٤]

---

(١) المعرفة والتاريخ: ج٣/ص٩١.

(٢) مختصر تلخيص الذهبي: ج١/ص٤١٢.

(٣) تعجيل المنفعة: ج٢/ص٤٧١/برقم١٢٩٦.

[٤] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: ج١٠/ص ١٣٦/ح رقم١٧١٣٠.

ومما تقدم يتبين أن وصف الراوي بالجهالة يعد قدحا يتعذر معه قبول خبره للجهل بحاله، إلا إذا روي من طريق آخر واستوفى شروط القبول فحينئذ يكون الحكم للسالم من العلل ويبقى المعلول للاعتبار.

خامساً: مثال لحديث الموصوف بالبدعة من الرواة، وموقف المحدثين من روايته:

تقدم قول ابن حجر أن الذي تُردُّ روايته من أهل البدع: من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه، والأمثلة على ذلك كثيرة أذكر منها:

ما رواه أبو داود الطيالسي في مسنده قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي فَاخِتَةَ، قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه : زَارَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَاتَ عِنْدَنَا، وَالْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ نَائِمَانِ، فَاسْتَسْقَى الْحَسَنُ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قِرْبَةٍ لَنَا، فَجَعَلَ يَعْصِرُهَا فِي الْقَدَحِ ثُمَّ يَسْقِيهِ، فَتَنَاوَلَهُ الْحُسَيْنُ لِيَشْرَبَ فَمَنَعَهُ، وَبَدَأَ بِالْحَسَنِ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّهُ أَحَبُّهُمَا إِلَيْكَ، فَقَالَ : " لا، وَلَكِنَّهُ اسْتَسْقَى أَوَّلَ مَرَّةٍ "، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : " إِنِّي وَإِيَّاكِ وَهَذَيْنِ، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: وَهَذَا الرَّاقِدُ يَعْنِي: عَلِيًّا، يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ.[1]

قلتُ: وعلة هذا الإسناد " عمرو بن ثابت": وهو عمرو بن أبي المقدام الحداد الذي خالف ما عليه إجماع المسلمين فاستحل سبَّ السلف وتحديدا عثمان رضي الله عنه.

كان ابن المبارك يقول: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف، وقد ترك ابن المبارك حديثه ولما مات لم يصل عليه. وقال يحيى بن معين: هو غير ثقة. وقال في موضع آخر: ضعيف. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وكذا قال أبو حاتم وزاد: يكتب حديثه كان رديء الرأي شديد التشيع. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال الآجري عن أبي داود: رافضي خبيث. وقال في موضع آخر: رجل سوء. زاد في موضع آخر: ولكنه

---

[1] أبو داود الطيالسي مسند: ج١/ص١٥٦/ح رقم١٨٦. ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير للطبراني: ج٣/ ص٤٠/ ح رقم٢٦٢٢. وأخرجه أبو يعلى في مسنده من طريق حسين بن محمد، عن عمرو بن ثابت، به دون ذكر القصة. ج ١/ ص٤٩٠/ برقم٥١٠. وأخرجه البزار في مسنده من طريق أحمد بن المفضل، عن عمرو بن ثابت به بنحوه، وقال: وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن علي إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد، ج٣/ص٢٩/ح رقم ٧٧٩.

كان صدوقا في الحديث. وقال في موضع آخر: كان من شرار الناس. وقال في موضع آخر: ليس في حديثه نكارة. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال مرة: ليس بثقة ولا مأمون. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات. وقال ابن عدي: الضعف على رواياته بَيِّن.

وقال ابن سعد: كان متشيعا مفرطا ليس هو بشيء في الحديث ومنهم من لا يكتب حديثه لضعفه ورأيه. وقال العجلي: شديد التشيع غالٍ فيه واهي الحديث. وقال البزار: كان يتشيع ولم يُترك حديثه لذلك. مات سنةً ١٧٢ هـ. ومن خلال ما تقدم يتبين أنه شديد الضعف مطعون عليه في عدالته. [١]

وللحديث طريق آخر من رواية قيس بن الربيع، عن أبي المقدام، عن عبد الرحمن الأزرق، عن علي ﷺ أخرجه أحمد في مسنده جـ ٢/صـ١٧٦/ ح رقم ٧٩٢ وإسناده ضعيف جدا لأجل قيس بن الربيع مضطرب الحديث، صاحب مناكير، أدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به. [٢]

وعبد الرحمن الأزرق مختلفٌ فيه، ورجَّح الحافظ في تعجيل المنفعة [١/ ٢٥٩]: أنه هو عبد الرحمن بن بشر الأزرق لكن لم يذكر أحد أنه يروى عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ثم تردد الحافظ واحتمل أنه ربما يكون هو "عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق". وهذا شيخ مجهول.

<u>خلاصة هذا المبحث:</u>

من خلال ما تقدم ذكره من نماذج تطبيقية يتأكد لنا ما يلي:

(١) الطَّعن في الرَّاوي أو مجرد الشك فيه يعد طعنا أو شكا فيما يرويه لكون الرواي هو طريق روايته.

(٢) الضعف الشديد هو ما ينشأ عن انتفاء عدالة الراوي كليا أو جزئيا، وإنما اكتسب الوصف بالشدة لشدة ما أصاب الراوي من الخلل.

(٣) من لوازم وصف الراوي بشدة الضعف أن حديثه لا ينجبر على الراجح المشهور ولو ورد من طرقٍ كثيرة، فوجوده بهذه الحالة كعدمه.

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال:ج٦/ص٢١٢/ برقم١٢٨٦. ميزان الاعتدال:ج٣/ ص٢٤٩/ برقم٦٣٤٠. تهذيب التهذيب:ج٨/ ص٩/ برقم١١.

[٢] تقريب التهذيب: ص٤٥٧/ برقم٥٥٧٣.

(٤) الفاسق المخل بشيء من أحكام الشرع من ترك واجب أو ارتكاب محرم، اتفق العلماء على عدم قبول روايته، لأن الرواية عن رسول الله دين وأمانة، والفسق معرضُ لهما لاحتمال كذب الفاسق على رسول الله ﷺ.

❋❋❋

الفصل الثاني: مَنْ كان ضعفه محتملا من الرواة.

المبحث الأول: تأصيل القول في معرفة من كان ضعفه محتملا من الرواة، مع ذكر ما يدل عليه من الألفاظ والعبارات.

أجمع الجماهير من أئمة الحديث والفقه على أن تمام الضبط هو ثَالِثُ شُرُوطِ القبول، والركن الثاني الذي يتحقق به – مع العدالة – وصف الراوي بأنه ثقة، [١] والضبط احتياط في باب العلم [٢] ، وقد تنوعت عبارات أهل العلم في بيان معناه، ويمكن الجمع بينها – على تنوعها – بأن الضبط هو وصف الراوي باليقظة التامة وعدم الغفلة، وبالحفظ إن حدّث من حفظه، والإتقان إن حدّث من كتابه، مع الدراية بما يحيل المعانى إن روى الحديث بغير لفظه، وهو نوعان: ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب، وهو صيانته لديه منذ سمع فيه إلى أن يؤدي منه. [٣]

غاية الأمر أن تمام الضبط كما تقرر لدى العلماء هو شرطٌ للصحيح لذاته، فإن خفَّ ضبط الراوي نزل بالحديث إلى درجة الحسن لذاته، وَوَصْفُ الراوي بما ينفي عنه تمام الضبط أو خفته هو ما يُعرف بالطعن في ضبط الرواة، وآفات الضبط متعددة، منها: سوء الحفظ، أو فحش الغلط، أو كثرة الغفلة، أو الوهم والخطأ، ونحو ذلك.

وقد تقدم في الفصل السابق الإشارة إلى قول الحافظ ابن حجر في بيانه لوجوه الطعن حيث قال: " ثم الطعن يكون بعشرة أشياء بعضها أشد في القدح من بعض: خمسة منها تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط. وانتهينا هناك – بعد شيء من التفصيل – إلى أن كلَّ طعن في عدالة الراوي يعد طعنا شديداً.

وهنا نتناول – بحول الله تعالى وقوته – بقية هذه العشرة والمشار بها إلى وجوه الطعن في الضبط وهي خمسة على الظاهر: (الغفلة وكثرتها – الغلط و كثرته – مخالفة الثقات – الوهم – سوء الحفظ)، وتفصيل الكلام فيها على النحو التالي:

---

[١] مقدمة ابن الصلاح ت عتر: ص١٠٤.

[٢] جامع الأصول: ج١/ص ٧٢.

[٣] نخبة الفكر: ج٤/ص٧٢٢. تدريب الراوي: ج١/ص ٣٥٣.

الأول: وصف الراوي بـــالغفلة أو (كثرة الغفلة):

والغفلة من آفات الضبط، وهي من العوارض التي تعترض بعض الرواة بدرجات مختلفة لأسباب متنوعة، وقد اعتنى أهل النقد من المحدثين بتفصيل ذلك فوضعوا ألفاظا وعبارات اصطلحوا عليها يفرقون بها بين قلة الغفلة وكثرتها، أظهرت تلك المصطلحات في التطبيق أن ليس كل وصف بالغفلة ترد به الرواية، أو تقدح في راويها. وإنما يتوقف ذلك على دراسة حال كل راوٍ على حدة، مع مراعاة ما يحتف بروايته من قرائن. فما هي الغفلة إذاً؟

الغفلة في اللغة: غيبةُ الشيء عن بال الإنسان، وعدم تذكره له. والْمُغَفَّل: هو الذي تَكْثُرُ منه الغفلةُ، وليس بمتيقظ ولا ذاكر. [١] والغفلة عند المحدثين: هي ما يطرأ على الراوي من سهو يُخل بضبطه مع كونه عدل رضا، لكن بقدر تأثيرها في الضبط والأداء تكون درجة ضعف الحديث. ولذا قُيدت الغفلة هنا بالكثرة لأن مجرد الغفلة ليس سببا للطعن؛ لقلة من يعافيه الله تعالى منها. [٢]

وعليه وبناء على ما تقدم فحديث من كثرت غفلته مع قلة مروياته وفقدان من يتابعه مردودٌ، لكون ذلك في الغالب يعود إلى عدم فطنته، أو تهاونه الملحوظ في ضبط روايته.

يقول الإمام الترمذي: فكل من روى عنه حديث، ممن يتهم أو يضعف لغفلته أو لكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به.[٣] وروى الخطيب بسنده المتصل إلى ابن عباسﷺ أنه قال: لا يكتب عن الشيخ المغفل.[٤]

وقد أوضح أبو بكر الْحُمَيْدِيُّ، فيما رواه عنه الأئمة بأسانيدهم: ضابط الغفلة التي يُردُّ بها حديث العدل من الرواة، قَالَ: " فَمَا الْغَفْلَةُ الَّتِي يُرَدُّ بِهَا حَدِيثُ الرِّضَا الَّذِي لَا يُعْرَفُ بِكَذِب؟ قال قُلْتُ: هُوَ أَنْ يَكُونَ فِي كِتَابِهِ غَلَطٌ، فَيُقَالُ لَهُ فِي ذَلِكَ، فَيَتْرُكُ مَا فِي كِتَابِهِ وَيُحَدِّثُ بِمَا قَالُوا، أَوْ يغيْره فِي كِتَابِهِ

---

[١] النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المهذب: ج ٢/ص ٣٦٤. معجم متن اللغة: لأحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) معاصر: ج ٤/ص ٣١٠.

[٢] شرح شرح النخبة للملا علي القاري: ص ٤٣٢. الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين للجوابي. ص ٣٨٥. بتصرف .

[٣] شرح علل الترمذي:ج١/ص٣٧٠.

[٤] الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: بَابُ رَدِّ حَدِيثِ أَهْلِ الْغَفْلَةِ، ص١٤٨.

بِقَوْلِهِمْ، لَا يَعْقِلُ فَرْقَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ، أَوْ يُصَحِّفُ ذَلِكَ تَصْحِيفًا فَاحِشًا، يَقْلِبُ الْمَعْنَى، لَا يَعْقِلُ ذَلِكَ فَيُكَفُّ عَنْهُ ".[١]

ويسمى حديث كثير الغفلة عند بعض الناس منكرا أولئك الذين لا يشترطون في المنكر قيد المخالفة – يعني مخالفة الضعيف للثقة – وسمَّاه السيوطي متروكاً، قال: فالحديث الذي لا مخالفة فيه، وراويه مُتَّهَمٌ بالكذب، بِأَنْ لَا يُرْوَى إلا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النبوي، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يُسَمَّى المتروك. [٢]

والألفاظ الاصطلاحية الدالة على الوصف بالغفلة متنوعة، فهي ترد أحيانا مجردة كقولهم: فلان فيه غفلة، أو: كانت فيه غفلة. وترد أحيانا مقرونة بما يفيد الكثرة، وأحيانا أخرى ترد مقرونة ببعض ألفاظ الجرح أو التعديل، ولذلك فكل حالة لها حكم يناسبها، ومثال ذلك قول ابن حبان في غندر: كَانَ مِنْ خِيَارِ عِبَادِ اللَّهِ وَمن أصحهم كتابا على غَفلَة فِيهِ. [٣] ، وقول أبي حاتم في إسماعيل بن أبي أويس: محله الصدق وكان مغفلا. [٤] وقول الإمام أحمد في

---

[١] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ج٢/ص٣٣، ٣٤. الكفاية للخطيب البغدادي: ص١٤٨.

(٢) تدريب الراوي:ج١/ص٢٨٠.

(٣) لكن قال ابن معين : أراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر، و كان من أصح الناس كتابا. وعند ابن حجر: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة. تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج٢٥/ص٥/رقم٥١٢٠. تقريب التهذيب: ص٤٧٢/رقم٥٧٨٧.

(٤) قال ابن حجر في هدي الساري: ص٣٩١: احْتج بِهِ الشَّيْخَان إِلَّا أَنَّهُمَا لم يكثرا من تَخْرِيج حَدِيثه ولَا أخرج لَهُ البُخَارِيّ مِمَّا تفرد بِهِ سوى حديثين وَأما مُسلم فَأخْرج لَهُ أقل مِمَّا أخرج لَهُ البُخَارِيّ وروى لَهُ الْبَاقُونَ سوى النَّسَائِيّ فَإِنَّهُ أطلق القَوْل بضعفه وروى عَن سَلمَة بن شبيب مَا يُوجب طرح روايَته وَاخْتلف فِيهِ قَول بن معِين فَقَالَ مرّة لَا بَأْس بِهِ وَقَالَ مرّة ضَعِيف وَقَالَ مرّة كَانَ يسرق الحَدِيث هُوَ وَأَبوهُ وَقَالَ أَبُو حَاتِم مَحَله الصدْق وَكَانَ مغفلا وَقَالَ أَحْمد بن حَنْبَل لَا بَأْس بِهِ وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ لَا أختاره فِي الصَّحِيح. قال قلت: وروينا فِي مَنَاقِب البُخَارِيّ بِسَنَد صَحِيح أَن إِسْمَاعِيل أخرج لَهُ أُصُوله وَأذن لَهُ أَن ينتقي مِنْهَا وَأَن يعلم لَهُ على مَا يحدث بِهِ ليحدث بِهِ ويعرض عَمَّا سواهُ وَهُوَ مشْعر بِأَن مَا أخرجه البُخَارِيّ عَنهُ هُوَ من صَحِيح حَدِيثه لِأَنَّهُ كتب من أُصُوله وعَلى هَذَا لَا يحْتَج بِشَيْء من حَدِيثه غير مَا فِي الصَّحِيح من أجل مَا قدح فِيهِ النَّسَائِيّ وَغَيره إِلَّا أَن شَارَكَهُ فِيهِ غَيره فَيعْتَبر فِيهِ. وانظر أيضا: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم:ج٢/ص١٨٠/برقم٦١٣. الكامل في ضعفاء الرجال:ج١/ ص٥٢٥/ رقم١٥١.

حرمي بن عمارة: صدوق فيه غفلة.[١] وقول زكريا بن يحيى الساجي في أبان بن أبي عياش: " كان رجلا صالحا سخيا فيه غفلة يهم في الحديث ويخطئ فيه [٢]. وقول أبي الفتح بْن أَبِي الفوارس في أبي إسحاق البزوري: كَانَ من أهل القرآن وَالستر، ولم يكن محمودا فِي الرِّوايَة، وكان فيه غفلة وتساهل.[٣] وقول الدارقطني في بُنان بْن أحمد بْن عَلْوَيه: لا بأس به، ما علمت إلا خيرًا، كان شيخًا صالحًا فيه غفلة.[٤] ، وقول ابن حبان في وهب بن حفص البجلي الحراني: كان شَيْخًا مُغَفَّلًا يُقَلِّبُ الْأَخْبَارَ ولا يعلم ويخطئ فيها ولا يفهم ويسرق الحديث. وزاد في موضع آخر: لَا يجوز الاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ إِذَا انْفَرد. [٥]، وقول ابن أبى حاتم عن أبيه في يزيد بن سنَان أبي فَروة الرهاوي: محله الصدق. كان الغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به. [٦] وغير ذلك من الأمثلة كثير يطول المقام بذكره، والخلاصة: أن الوصف بالغفلة ليس على درجة واحدة وإنما منه اليسير الذي لا يقدح في الراوي ولا في روايته، ومنه الشديد الذي يقدح في الراوي وروايته لكنه يقدح فيه من ناحية ضبطه فإن توبع من طريق آخر انجبر به وارتقي إلى الدرجة الأعلى لكونه ضعفا محتملا.

✍ الثاني: وصف الراوي بـــالغلط أو (كثرة الغلط):

الغلط يطلق في اللغة ويراد به: خلاف الإصابة، أو: أن تعيا بالشيء فلا تعرف وجه الصواب فيه، وقلَّما يسلم من ذلك أحد، إلا إنه إذا كثر غلط

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي: ج١/ص ٢٧٠/رقم٣٣٤ . الجامع لعلوم الإمام أحمد:ج١٦/ ص ٤٤١. الضعفاء الكبير للعقيلي: ج١/ص ٢٧٠/ رقم٣٣٤. ميزان الاعتدال: ج١/ص ٤٧٣/ رقم ١٧٨٤.

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله: ج٣/ص ٣٦٠/برقم٥٥٧٦. الضعفاء الكبير للعقيلي: ج١/ ص ٤٠/ رقم٢٢. الكامل في ضعفاء الرجال:ج٢/ص ٥٧/رقم٢٠٣. ميزان الاعتدال: ج١/ص ١٠/ رقم ١٥. تهذيب التهذيب:ج١/ص ٩٧/ برقم١٧٤.

(٣) تاريخ بغداد:ج٦/ص٥٠٥/ برقم٢٩٩٩. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي: ص١٨٣/ رقم٦٥.

(٤) سؤالات حمزة للدارقطني:ص١٨١/رقم٢١٦. تاريخ بغداد:ج٧/ص٥٩٠/ برقم ٣٤٩٥.

(٥) المجروحين لابن حبان:ج٣/ص ٧٦. ميزان الاعتدال:ج٤/ص٣٥١/رقم٩٤٢٥. لسان الميزان:ج٦/ ص٢٢٩/ رقم٨١٩. الكامل في ضعفاء الرجال:ج٨/ص٣٤٤/رقم١٩٩٤.

(٦) المجروحين لابن حبان:ج٣/ص ١٠٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج٣٢/ص ١٥٥/رقم٧٠٠١.

الراوي حتى غلب غلطُه على صوابه فهذا الذي يعرف عند المحدثين بفُحش الغلط. وفي لغة العرب كل شيء جاوز حده فهو فاحش.(١)

ولعل هذا المعنى – أعني فُحش الغلط – هو ما دفع الحافظ ابن حجر أن يسوق أسباب الطعن في الراوي مساقا متصلا دونما تمييز حتى قال: وَلَمْ يَحْصُلِ الاعْتِنَاءُ بِتَمْيِيزِ أَحَدِ القِسْمَينِ مِنَ الآخَرِ لِمَصْلَحَةٍ اقْتَضَتْ ذَلِكَ، وَهِيَ تَرْتِيبُهَا عَلَى الأَشَدِّ فَالأَشَدِّ فِي مُوجِبِ الرَّدِّ عَلَى سَبِيلِ التَّدَلِّي.(٢) فلَم يُرتِّبْها رحمه الله تعالى حَسَبَ هذا التقسيم الذي اتبعته خلفا لمن سبقني في هذا الباب، بل جَعَلها تتداخل لغَرَض علمي مهم هو التدرجُ بالنزول من الأشدِّ إلى ما دونه، وهذا مرادُه من قوله: "الأشدّ فالأشد على سبيل التدلّي".

ولذلك ذَكَرَ هناك فُحْشَ الغَلَطِ بَعْدَ الاتهام بالكَذِب لأنّ فُحْشَ الغَلَط طَعْنٌ شديد في الراوي كالاتهام بالكَذِب.

أما مجرد الوصف بالغلط وهو الذي يناسب هذا الباب – أعني الضعيف المحتمل – فهو الغلط القليل، فإنه لا يؤثر، إذ لا يخلو الإنسان من مجرد الغلط، قال سفيان الثوري:« لَيْسَ يَكَادُ يُفْلِتُ مِنَ الْغَلَطِ أَحَدٌ، إِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْحِفْظُ فَهُوَ حَافِظٌ وَإِنْ غَلَطَ، وَإِذَا كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ تُرِكَ».(٣)

وقَالَ أَبُو عِيسَى الترمذي: وَإِنَّمَا تفاضل أهل الْعلم بِالْحِفْظِ والإتقان والتثبت عِنْد السماع مَعَ أَنه لم يسلم من الْخَطَأ والغلط كَبِير أحد من الْأَئِمَّة مَعَ حفظهم.(٤)

وقال ابن تيمية: وأما الغلط، فلا يسلم منه أكثر الناس، بل في الصحابة من قد يغلط أحيانا، وفيمن بعدهم.(٥)

فإذا كثر غلط الراوي، تُرك حديثه، كما ذهب إليه ابن مهدي وغيره، كذا رواه الخطيب قَالَ: كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يَتْرُكُ حَدِيثَ رَجُلٍ إِلَّا رَجُلًا

---

(١) مختار الصحاح : ص ٢٣٤مادة "فحش".

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر:ص١٥٠.

(٣) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص١٤٤.

(٤) العلل للترمذي: ص٧٤٦.

(٥) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: ج١/ص ١٧٥/برقم٤٧٥.

مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ أَوْ رَجُلًا الْغَالِبُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ ". [١] وَأما إِذا كَانَ غلطه أقل من الْإِصَابَة، أَو قَلِيلا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا، فَهُوَ مَقْبُول. قاله ابن حجر [٢]

وقيد آخرون قبول رواية من يغلط بأنه إذا رُدَّ عليه غلطُه قبله ورجع إلى الصواب وإلا فلم تُقبل، وقد بوب لذلك الخطيب في "كفايته" قال باب فيمن رجع عن حديث غلط فيه، وكان الغالب على روايته الصحة أن ذلك لا يضره، وأشار إلى أن ذلك مذهب عبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وعبد الله بن الزبير الحميدي وشعبة بن الحجاج أيضا. [٣]

وينبغي التنبيه إلى أنه ليس كل من وصف بالغلط أو الخطأ ونحوه من أوجه الطعن في الضبط يجب تخطئته في كل موضع، بل فيما قامت الحجة على خطئه فيه أو كان من مظان الخطأ. [٤]

والألفاظ الاصطلاحية الدالة على الوصف بالغلط أو كثرته كقولهم: كثير الغلط، أو قليل الغلط، أو قول بعضهم: يُخاف عليه الغلط، أو صدوق إلا أنه يغلط، أو كان يغلط ولا يرجع إلى الصواب، ونحو ذلك.

وأيا ما يكن، فالوصف بالغلط ليس على درجة واحدة وإنما منه اليسير الذي لا يقدح في الراوي ولا في روايته بمقارنة ما أخطأ فيه مع جملة مروياته إن كان مكثرا، ومنه الفاحش الذي يقدح في الراوي وروايته ولا خلاف في أن الغلط بنوعية قدح في ناحية الضبط متى توبع من طريق أو طرق أخرى فقد ينجبر.

✍ <u>الثالث: وصف الراوي بمخالفة الثقات:</u>

و"مخالفة الثقات" مركبٌ إضافيٌ من كلمتين، الثانيةُ منهما وهي: "الثقات" جمع ثقة، وهو الذي يعرف في اصطلاح المحدثين: بالعدل الضابط، فالعدالة شرط التوثيق الأول، وتثبت بالتنصيص، أو بالشهرة والاستفاضة، فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو نحوهم من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغني فيه بذلك عن بينةٍ شاهدةٍ بعدالته تنصيصا.[٥]

---

(١) الكفاية:ص١٤٣.

(٢) شرح نخبة الفكر للقاري:ص٤٣٤.

(٣) الكفاية: ص ١٤٥.

(٤) النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد:ج٣/ص٣١٣.

(٥) مقدمة ابن الصلاح – ت عتر: ص١٠٥. بتصرف

والضبط: هو الشرط الثاني للتوثيق، ولا يتحقق ضبط الراوي إلا بموافقته للثقات المتقنين، وهو المعيار الذي ارتضاه أهل العلم من المحدثين، وبانعدامه يبقى الراوي مخالفا، ومخالفة الثقات لا شك تتنافى مع تمام الضبط.

يقول ابن الصلاح: يُعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة – ولو من حيث المعنى – لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطا ثبتا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه. (١)

أما الكلمة الأولى من هذا المركب الإضافي– مخالفة الثقات – فهي كلمة "المخالفة" والمخالفة والخلاف في باب اللغة بمعنى: المضادة. يقال: خَالَفَه مُخَالَفَة وخِلافاً. والاختلاف: ضد الاتفاق. ويقال تَخالَفَ الأَمْران واخْتَلَفا: لَمْ يَتَّفِقا. وكلُّ مَا لَمْ يَتَسَاوَ، فَقَدْ تَخَالَفَ واخْتَلَفَ.(٢)

وتأسيسا على المعنى اللغوي فمن الممكن بيان معنى مخالفة الراوي بأنها: عبارة عن رواية الراوي للحديث على وجهٍ مغاير لما رواه غيره من الرواة، في سند الحديث أو متنه. وقيل في معناها: هي التغاير المؤثر الحاصل في السند أو المتن مع اتحاد المخرج. وقد اجتهد أحد الباحثين في تعريف المخالفة مستندا إلى ممارسته لكتب الحديث فقال: "هي أن يروي الرواةُ عن شيخهم حديثاً ما، فيقع بينهم تغاير في سياق إسناده أو متنه". (٣)

والمخالفة وصفٌ يَرِدُ على صور متعددة، كتغيير سياق الإسناد أو زيادة راوٍ فيه، أو تقديم أو تأخير، أو دمج موقوف بمرفوع وما إلى ذلك من أنواع المخالفة، فإن كانت تلك المخالفة بتغيير سياق الإسناد فيسمى (مُدرَج الإسناد) وذلك بأن يروي الحديث جماعةٌ بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو ويجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف، أو يكون المتن عند راو – يعني بإسنادٍ ما – إلا طرفًا منه فإنه عنده بإسنادٍ آخر فيرويه راو عنه تامًّا بالإسناد الأول ... ونحو ذلك، وإن كان مدمجًا موقوفًا

---

(١) السابق.

(٢) لسان العرب: ج٩/ص٩٠– ٩١.

(٣) رسالة "ماجستير" بعنوان: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح. لأبي بكر كافي: ص٢٥٩.

من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوعٍ من كلام النبي ﷺ فيسمى (مدرج المتن)، وإن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير في السندَ كأن يقول: "مُرَّة بن كعب" في "كعب بن مُرَّة"، أو في المتن كأن يقول في حديث السبعة: " ... حتى لا تعلم يمينُه ما تنفِق شماله" . كما وقع له لبعض الرواة، وأصل الحديث: " ... حتى لا تعلم شمالُه ما تُنْفِق يمينه" فيسمى: (المقلوب). وإن كانت المخالفة بزيادة راوٍ في الإسناد المتصل المُصَرَّح فيه بالسماع فيسمى (المزِيد في متصل الأسانيد). وإنَّ كانت المخالفة بإبدال الراوي براوٍ آخر ولا مُرَجِّح لإحدى الروايتين على الأخرى فيسمى: (مضطرب الإسناد)، وقد يكون الإبدال في المتن فيسمى أيضًا: (مضطرب المتن). وقد يقع الإبدال لقصد الامتحان كما وقع في امتحان البخاري في بغداد. وقد تكون المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء سورة الخط في السياق، فإن كان بالنسبة إلى اللفظ فيسمى: (المُصَحَّف)، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فيسمى: (المُحَرَّف). [١]

وفي جميع ما سبق فإن كان المُخالِف ثقةً سُمِّي حديثه في اصطلاح المتأخرين "شاذاً"، وإن كان المُخالِف ضعيفاً سُمِّي حديثه "منكراً".

وشاهده قولُ الحافظ ابن حجر: "وإن وقعت المخالفة مع الضعف، فالراجح يُقال له "المعروف"، ومقابلُهُ يقال له "المنكر". [٢] وقال في موضع آخر مبينا العلاقة بين الشاذ والمنكر: «... بين الشاذ والمنكر عموماً وخصوصاً مِن وجهٍ؛ لأن بينهما اجتماعاً في اشتراط المخالفة، وافتراقاً في أنّ الشاذَّ روايةُ ثقةٍ، أَوْ صَدُوْقٍ، والمنكَر روايةُ ضعيفٍ. وقد غَفَلَ مَنْ سَوّى بينهما. [٣] وقال في سياق آخر: "وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئا، فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عددا بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد تشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكرا. [٤]

---

(١) بتصرف يسير: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٢٦ – ١٣١. ت الزحيلي.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٩٦ ت الرحيلي.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص٩٧ ت الرحيلي.

(٤) مقدمة هدي الساري لابن حجر: ص ٣٨٤.

وجعله – يعني المخالفة – من وجوه الطعن المتعلقة بالضبط، من جهة أن الباعث على مخالفة الثقات إنما هو عدم الضبط والحفظ، وعدم الصيانة عن التغير والتبديل.(١)

ولمَّا كان الشاذ أو المنكر حديثٌ وقعت فيه مخالفة فالأصل أنه ضعيف لانتفاء شرط الضبط، لكنه ضعف محتمل لا يصل إلى مرتبة الشديد لكونه متعلق بخلل في الضبط، فإذا وقفنا على من تابع راوي الحديث الشاذ أو المنكر أو ما يشهد لحديثهما اطمئن القلب أن للحديث أصل ثابت، وانتفت علة المخالفة وتراجع احتمال التفرد به فيتقوى الحديث بالطريقين أو بمجموع الطرق ليرتقي من الضعيف إلى الدرجة التي تناسبه حسب قوة المتابعة أو الشاهد، وإلا فيبقى الشاذ شاذا، والمنكر منكرا.

أما كون الشاذ من الضعيف المحتمل الذي يرتقي وينتفى عنه الشذوذ فهذا مرتهن بوجود المتابع وليس ذلك بدعا من القول وإنما له شواهده، ومن ذلك مثالاً: قول الحافظ السخاوي نفسه حين امتنع عن الإملاء لمزاحمة من لا يحسن فعاتبه الناس في ذلك، فأرسل لمن لامه على ترك مجالس الإملاء يقول: "إنَّه ترك ذَلك عِنْد الْعلم بإغفال النَّاس لهَذَا الشَّأْن بحَيْثُ اسْتَوَى عِنْدهم مَا يشْتَمل على مُقَدمَات التَّصْحِيح وَغَيره من جمع الطّرق الَّتِي يتَبَيَّن بهَا انْتِفَاء الشذوذ وَالْعلَّة أَو وجودهما مَعَ مَا يُورد بالسند مُجَردا عَن ذَلك".(٢) فقد نصَّ رحمه الله تعالى في هذا السياق صراحة على أن الشذوذ والعلة ينتفيان إذا وجد من الطرق ما يصلح لمتابعتهما.

وأما كون المنكر من الضعيف المحتمل الذي يقبل الجبر متى توبع فهذا مما اختلف فيه المتأخرون اختلافا كبيرا لأجل العبارة المأثورة عن الإمام أحمد " المنكر أبدا منكر" ففريقٌ يرى أن هذه العبارة لا ينبغي التمسك بها مطلقا لكون صاحبها نفسه – يعنون الإمام أحمد – قد غيرها في بعض مواقفه، وذلك لتعدد إطلاقات المنكر عنده، وفريقٌ آخر يرى أن مقصود الإمام بهذه العبارة واضح وأن المنكر من الضعيف الذي لا ينجبر ولا يتغير، وهذه من المسائل التي طال الكلام في عرضها بين أساتذتنا من أهل التخصص، وليس هذا محل تفصيلها فقد كتبت فيها بحوث مستقلة، ولكن

---

(١) مقدمة في أصول الحديث للدهلوي: ص٧٠.

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:ج٨/ص١٤.

الذي يعنينا في هذا المقام أن نجد من الأدلة التطبيقية ما يؤيد كون الشاذ والمنكر من الضعيف المحتمل الذي يقبل الانجبار متى توبع.

وجدير بنا هنا أن نذكر تعقيب الحافظ ابن حجر على قول المنذري حين علق على كلام الحافظ السَّلَفِيَّ قال: ... لعل السَّلَفِيَّ كان يرى أن مطلق الأحاديث الضعيفة إذا انضم بعضها إلى بعض أخذت قوة. قال – يعني ابن حجر–: لكن تلك القوة لا تُخْرِجُ هذا الحديث عن مرتبة الضعف، فالضعف يتفاوت، فَإِذَا كَثُرَتْ طُرُقُ حديث رجح على حديث فَرد فيكون الضعيف الَّذِي ضَعْفُهُ نَاشِئٌ عَنْ سُوءِ حِفْظِ رُوَاتِهِ إِذَا كَثُرَتْ طُرُقُهُ ارْتَقَى إِلَى مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ، وَالَّذِي ضَعْفُهُ نَاشِئٌ عَنْ تُهْمَةٍ أَوْ جَهَالَةٍ إذا كثرت طُرُقُهُ ارتقى عن مرتبة المردود الْمُنكر الذي لا يجوز العمل به بحال إلى رتبة الضعيف الذي يجوز العمل به في فضائل الأعمال. (١)

✍ <u>الرابع: وصف الراوي بالوهم:</u>

الوَهْمُ في اللغة: نوع من السهو والغلط، وهو من خطرات القلب، والجمع أوهام، وتَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّله وتمثَّله، كان في الوجود أو لم يكن. وأوهمت الشَّيْءَ إذا أغفلته. ويقال: وَهِمْتُ في كذا وكذا أي غلِطْتُ. وَوَهَمَ فِي الشَّيْءِ مِنْ بَابِ وَعَدَ إِذَا ذَهَبَ وَهَمُهُ إِلَيْهِ وَهُوَ يُرِيدُ غَيْرَهُ. (٢)

والوهم اصطلاحاً: رواية الحديث على سبيل التَّوَهُّم. (٣) والراوي الواهم: هو من يروي الحديث على سبيل التوهم فيصل المنقطع مثلا، أو يدُخل حديثا في حديث آخر، أو غير ذلك. فالوهم نوع من الغلط المخالف لحقيقة الأمر، وهو تخيل ما ليس له وجود أصلا كما في بعض معانيه. وذلك ناتج عن قِلَّة الضبط أي التحفُّظ والتيقُّظ.

قال عبدالرحمن بن مهدي: « الناس ثلاثة ، رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه ، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه». (٤)

وللوهم درجات يتفاوت فيها الرواة، ففي الرواة من هو نادر الوهم كالثقة الذي أخطأ في حديث واحد، ومنهم من هو قليل الوهم، وهو الذي يعنيه

---

(١) الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع: ص٧٠. في الكلام على الحديث رقم ٤٥.

(٢) لسان العرب: ج٢/ص٦٤٣/ مادة وهم. مختار الصحاح: ص٣٤٦« و. هـ. م».

(٣) شرح نخبة الفكر للقاري: صـ٤٥٥.

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص١٤٣.

النقاد بقولهم يخطئ قليلا أو يخطئ أحيانا أو ربما أخطأ أو يهم في الشيء بعد الشيء ، ونحو ذلك، ومنهم من هو كثير الوهم، ويصفه النقاد بقولهم: ثقة يخطئ كثيرا، أو صدوق يخطئ كثيرا، أو يهم كثيرا، ومنهم من كان الغالب على حديثه الوهم، وهو الذي غلب على حديثه الخطأ والوهم حتى استحق لقب فاحش الخطأ، وكتب العلل والرجال مملوءة بالدرجات الأربع التي أجملناها من درجات الوهم، والوهم يقع في الإسناد وفي المتن لكنه في الإسناد أغلب، ومهما تعددت درجات الوهم فمردها جميعا إلى اختلال الضبط، وهو من الضعف المحتمل الذي يقبل المتابعة متى وجدت.

✍ الخامس: وصف الراوي بسوء الحفظ:

وسيئ الحفظ هو الذي يحدث من حفظه غير أنه لا يحسن حفظ ما يسمعه من مروياتٍ، فيكثر خطؤه فيما يحدث به من حفظه، بخلاف الذي يحدث من كتابه، وكان كتابه صحيحاً فلا معنى لوصفه بسوء الحفظ وإن كان حفظه سيئاً؛ بل إن وصفه بذلك مع الاقتصار عليه وعدم البيان لكيفية أدائه وأنه يحدث من كتابه يوهم أنه يحدث من حفظه السيء؛ ولهذا لا ينبغي أن يوصف به إلا مع البيان والتقييد. (١)

أشار الحافظ ابن حجر لسيء الحفظ فقال: مَنْ لم يَرْجَحْ جانبُ إصابته على جانب خطئه، وهو على قِسْمَين: الأول: إن كان لازماً للراوي في جميع حالاته فهو الشاذُّ، على رأي بعض أهل الحديث. والثاني: إن كان سوء الحفظ طارئاً على الراوي؛ إما لكِبَره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه، أو عدَمِها، بأن كان يعتمدها فَرَجَعَ إلى حفظه فساءَ فهذا هو المُخْتَلِطُ. والحكم فيه: أن ما حَدَّث به قَبْل الاختلاط إذا تَمَيَّز قُبِل، وإذا لم يتميز تُوُقِّفَ فيه، وكذا مِن اشتبه الأمر فيه، وإنما يُعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه.(٢)

قال: ومتى تُوبعَ السيءُ الحفظ بمُعْتَبَرٍ: كأَنْ يكونَ فَوْقَهُ، أو مِثْلَهُ، لا دونه، وكذا المختلِط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلِّس إذا لم يُعْرف المحذوف منه صار حديثُهم حسناً، لا لذاته، بل وصْفُهُ بذلك باعتبار المجموع، مِن المتابِع والمتابَع؛ لأن كلَّ واحدٍ منهم احتمالُ أن تكون روايته صواباً، أو غير صوابٍ، على حدٍّ سواء، فإذا جاءت من

---

(١) التنكيل للمعلمي اليماني : ج١٠/ص ٣٦٠ / ترجمة«٦٣» جرير بن عبد الحميد.

(٢) نزهة النظر: ص١٤٠ ت الرحيلي. المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود: ج١/ ص٨.

الْمُعْتَبَرِين روايةٌ موافِقةٌ لأحدهم رَجَحَ أحدُ الجانبين من الاحتمالين المذكورين، وَدَلَّ ذلك على أن الحديثَ محفوظٌ؛ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو مُنحَطٌّ عن رتبة الحسن لذاته، وربما تَوقَّف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه. (١)

ومما تقدم يتبين أن سوء الحفظ قادح ناتج عن اختلال الضبط لكنه يقبل الانجبار متى وجد المتابع له أو الشاهد لكونه من الضعف المحتمل.

خلاصة هذا المبحث:

ننتهي من خلال هذا المبحث إلى أن ما يلحق الراوي من الوصف بالغفلة، أو الغلط، أو مخالفة الثقات، أو الوهم، أو سوء الحفظ، يعد طعنا في ضبطه، وأن بعض هذه العوارض قد تنفي عن الراوي تمام الضبط فيصير خفيفا، وبعضها ينفي عنه الضبط بالكلية. مما يترتب عليه تفاوت درجات الطعن ما بين الجرح الخفيف والشديد، فالوصف بسوء الحفظ لا شك أخفّ في الجرح من الوصف بفحش الغلط أو كثرة الغفلة، وخفة الطعن في رواة الحديث أو شدته، تعدّ من العوامل المؤثرة على ضعف الحديث خفة أو شدة، وبالتالي قابليته للانجبار أو عدمه.

وجدير بالذكر هنا أن المتفق عليه عند أهل العلم أن جبر الرواية بتعدد الطرق: شَرْطها أن يكون المتابَعِ – بفتح الباء– ضعفه محتمَلاً، بحيث يمكن جبره بتعدد الطرق؛ وذلك إذا لم يكن الطعن منصبّاً على عدالته، وإنما يكون راجعا لخلل في ضبطه كسوء الحفظ، أو الاختلاط الذي لم يتميز، والمستور، والمرسَل، والمدلَّس، ونحو ذلك. وشَرْطها في المتابِع – بكسر الباء–: أن يَكون المتابِعُ معتَبَراً في المتابعة، أو معتَبَراً به في هذا الباب، وذلك بأنْ يكون أعلى مِن المتابَع، أو مثلَهُ، لا دُونَهُ –في درجة الثقة–. لكنهم اختلفوا حديثا في ترقية هذا الضعيف هل يرتقي بدرجة واحدة يعني من الضعيف إلى الحسن لغيره ؟ أم يرتقي بدرجتين مرة واحدة يعني يرتقي من الضعيف إلى الصحيح لغيره؟ وجهان وعليهما العمل معا، وفي المسألة تفصيل وأدلة يطول شرحها، أسأل الله تعالى أن ييسر لنا افرادها ببحث مستقل حتى نستوفيها حقها. والله أعلم.

❋❋❋

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص١٤٠ ت الرحيلي.

المبحث الثاني: بعض النماذج التطبيقية لمن كان ضعفه محتملا من الرواة ، لبيان العلاقة بين وصف الراوي ووصف مروياته، وموقف السادة المحدثين من قبول تلك المرويات من عدمه، أو انجبارها من عدمه

✍ الأول من وجوه الطعن في ضبط الراوي: وصف الراوي بالغفلة أو كثرتها، والنماذج التطبيقية فيه على نوعين، الأول: بعض النماذج التطبيقية لمن وصف بالغفلة فقط واحتمل الناس حديثه:

(١) إسماعيل بن عَبد الله بْن عَبد الله بْن أويس بن مالك بن أَبي عامر الأصبحي، أَبُو عَبْد اللَّهِ بن أَبي أويس المدني، ابن أخت مالك بن أنس. رَوَى عَنْ: عبد العزيز بْن مُحَمَّد الدَّراوَرْدِيّ، وخاله مالك بْن أَنَس، وغيرهما، وروى عنه: البخاري، ومسلم، وغيرهما.

قال أحمد بْن حنبل: لا بأس به. واختلف فيه يحيى بْن مَعِين فقَال: لا بأس به، وقال ثانية: صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك، يعني أنه لا يحسن الْحَدِيث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه. وَقَال ثالثةً: أَبُو أويس وابنه ضعيفان. وَقَال رابعةً: ابْن أَبي أويس وأبوه يسرقان الْحَدِيث. وَقَال خامسةً: مخلط يكذب، ليس بشيءٍ. وقال سادسةً: يَسْوَى فِلْسَيْن. وَقَال أَبُو حاتم: محله الصدق، وكَانَ مغفلا. وَقَال النَّسَائي: ضعيف. وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة. وَقَال أَبُو القاسم اللالكائي: بالغ النَّسَائي فِي الكلام عليه، إِلَى أن يؤدي إِلَى تركه، ولعله بان لَهُ ما لم يبن لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف.

قَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ: وابن أبي أويس هَذَا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليها، وعن سُلَيْمان بْن بلال، وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابْن مَعِين، وأحمد. والبخاري يحدث عنه الكثير، وهُوَ خير من أبيه أبي أويس.

قال الذهبي: كان عالم أهل المدينة، ومحدثهم في زمانه على نقص في حفظه وإتقانه، ولولا أن الشيخين احتجا به، لزحزح حديثه عن درجة الصحيح إلى درجة الحسن... ولا ريب أنه صاحب أفراد ومناكير تنغمر في

سعة ما روى، فإنه من أوعية العلم، وهو أقوى من عبد الله كاتب الليث. ومات سنة ست أوسبع وعشرين ومائتين . [١]

قلت: ومن حديثه: ما أخرجه البخاري في «صحيحه » كتاب العلم ، باب كَيْفَ يُقْبَضُ الْعِلْمُ،ج١/ص٥٠/ ح رقم١٠٠. قال: حدثنا إسماعيل بن أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لم يبق عالما، اتخذَ الناس رؤوسا جُهَّالًا، فَسُئِلُوا، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا.

والشاهد مما تقدم: هو ما أيده كلام الحافظ الذهبي المتقدم، فمع وصف إسماعيل بالغفلة إلا أن البخاري ومسلم قد أخرجا له في الصحيح وإن كان على سبيل الانتقاء، والأمر كما قال الذهبي:... تنغمر في سعة ما روى، وهذا من الضعف المحتمل الذي احتمله الأئمة.

(٢) أَنَس بن عياض بن ضمرة، ويُقال: أَنَس بْن عياض ابن جعدبة، ويُقال: أَنَس بْن عياض بْن عَبْد الرَّحْمَنِ الليثي، أَبُو ضمرة المدني. روى عن: موسى بْن عقبة، ونافع بن عَبد اللَّهِ، وغيرهما. ورَوَى عَنه: إِبْرَاهِيم بْن حمزة الزبيري، وإبراهيم بْن المنذر الحزامي، وغيرهما.

قال يحيى بْن مَعِين: ثقة. وكذا قال ابْن عدي. وَقَال يحيى في موضع آخر: صويلح. وَقَال مُحَمَّد بْن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وَقَال أَبُو زُرْعَة، والنَّسَائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في "المشاهير" وقال: من المتقنين. وذكره الذهبي في "السير" ووصفه بقوله: الإمام، المحدث، الصدوق، المعمر، بقية المشايخ. وذكر أبو داود أن مروان بن محمد الفزاري وثقه ثم قال: "كانت فيه غفلة الشاميين، كان يعرض كتبه على الناس. ومات سنة مائتين، وقيل: سنة ثمانين ومائة. والصحيح سنة مائتين.[٢]

---

[١] الضعفاء الكبير للعقيلي:ج١/ص٨٧/ برقم١٠٠. الكامل في ضعفاء الرجال:ج١/ ص٥٢٥/ برقم١٥١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج٣/ ص١٢٤/ برقم٤٥٩. سير أعلام النبلاء – ط الرسالة: ج١٠/ ص٣٩١/ برقم١٠٨.

(٢) مشاهير علماء الأمصار: ص٢٢٦/ برقم١١٢٢.تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج٣/ ص٣٤٩/ برقم٥٦٧.سير أعلام النبلاء/ط الرسالة: ج٩/ ص٨٦/ برقم٢٥.تهذيب التهذيب:ج١/ص٣٧٥/ برقم ٦٨٩.

قلت: ومن حديثه ما أخرجه البخاري في «صحيحه »، كتاب الجنائز ، بَاب: الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمُصَلَّى وَالْمَسْجِدِ،ج١/ص٤٤٦/ ح رقم١٢٦٤. قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن اليهود جاؤوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ منهم وامرأة قد زَنَيَا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا، قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الجنائز عند المسجد.

والشاهد مما تقدم أن وصف أبي ضمرة بالغفلة مع ما تقدم من ثناء الأئمة عليه لم يؤثر على مروياته، بل أخرج له البخاري في صحيحه تأكيدا على أن ذلك مما يُحتمل للراوي ولا يقدح فيه القدح الشديد.

(٣) حاتم بن إِسْمَاعِيلَ المدني، أَبُو إسماعيل مولًى لبني عبد المَدَّان بن الديّان من بني الحارث بن كعب. روى عن: أسامة بن زيد اللثي، والجعد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وغيرهما، وروى عنه: عبد الرحمن بْن مهدي، وعبد الرحمن بْن يونس المستملي، وغيرهما.

قال أحمد بْن حنبل: حاتم بْن إِسْمَاعِيلَ أحب إلي من الدَّراوَرْدِيّ، زعموا أن حاتما كَانَ فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح. وَقَال أَبُو حاتم: هو أحب إليَّ من سَعِيد بْن سالم. وَقَال النَّسَائي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان ثقةً مأمونًا كثير الحديث. مات سنة سبع وثمانين ومئة، روى له الجماعة. وذكره الذهبي في الميزان وقال: ثقة مشهور صدوق. وقال ابن حجر: صدوق يهم، من الثامنة. [١]

قلت: وعلى كل فقد احتج به الجماعة كما تقدم مع ما وصف به من الغفلة، ومن حديثه ما أخرجه البخاري في «صحيحه»: كتاب الوضوء، باب اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ،ج١/ص٨١/ ح رقم ١٨٧. قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ الْجَعْدِ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعٌ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَشَرِبْتُ مِنْ

---

[١] الطبقات الكبرى:ج٧/ص٦٠٣ / برقم ٢٢٧٣.ط الخانجي. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج٥/ ص١٨٧/برقم٩٩٢. ميزان الاعتدال:ج١/ص٤٢٨/برقم١٥٩٥. تقريب التهذيب: ص١٤٤/ برقم ٩٩٤.

وَضُوئِهِ، ثُمَّ قُمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَنَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النُّبُوَّةِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، مِثْلَ زر الحجلَة.

الثاني: بعض النماذج التطبيقية لمن وصف بكثرة الغفلة أوشدتها من الرواة:

(١) الربيع بن سُلَيْمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي، مولاهم، أبو مُحَمَّد المِصْرِي المؤذن صاحب الشافعي، وراوي كتب الأمهات عنه، روى عن: أسد بْن مُوسَى، وأيوب بْن سويد الرملي، وغيرهما، وروى عنه: أَبُو داود، وابن ماجه، وغيرهما. قال النَّسَائي: لا بأس به. وَقَال أَبُو سَعِيد بْن يونس، وأبو بكر الخطيب: كان ثقة. وقال ابن أبي حاتم: سمعنا منه وهو صدوق ثقة، سئل أبي عنه فقال: صدوق. وقال الخليلي: ثقة متفق عليه. وقال مسلمة: كان من كبار أصحاب الشافعي ينتمي إلى مراد وكان يوصف بغفلة شديدة وهو ثقة أخبرنا عنه غير واحد. وذكره الذهبي في "السير" وحكى قول أبي عمر بن عبد البر قال: وكان الربيع لا يؤذن في منارة جامع مصر أحد قبله، وكانت الرحلة إليه في كتب الشافعي، وكانت فيه سلامة وغفلة، ولم يكن قائما بالفقه قال ابن حجر: ثقة، من الحادية عشرة، ومات سنة سبعين ومائتين. [١]

قلت: ومن حديثه: ما أخرجه ابن ماجه في «سننه» كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنِهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي مَسْحِ الرَّأْسِ،ج١/ص١٤٩/ ح رقم٤٣٤. قال: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالَا: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ جَدُّ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِيَنِي، كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: « نَعَمْ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ، فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ تَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدَّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

---

[١] تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج٩/ص٨٧/ برقم١٨٦٤. سير أعلام النبلاء – ط الرسالة:ج١٢/ ص٥٨٧/ برقم٢٢٢. تهذيب التهذيب:ج٣/ص٢٤٥/برقم٤٧٣. تقريب التهذيب: ص٢٠٦/ برقم ١٨٩٤.

والشاهد مما تقدم أن الربيع بن سليمان مع ما وصف به من شدة الغفلة فهو أحد الثقات، وقد أخرج ابن ماجه وهو أحد أصحاب الكتب الستة حديثه مقرونا بمتابعة حرملة بن يحيى له وحرملة صدوق حسن الحديث. وفي ذلك دلالة على أن الوصف بالغفلة من الضعف المحتمل الذي يقبل الانجبار بالمتابعة متى وجدت.

(٢) محاضر بن المورع الهمداني اليامي ويقال السلولي ويقال السكوني الكوفي.

روى عن: سعد بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وغيرهما، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وحجاج بن الشاعر، وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: سَمِعت منه أحاديث ولم يكن من أصحاب الحديث كَانَ مغفلا جدا. وقال أبو زرعة: صدوق صدوق. وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه. وقال الآجُرِّيِّ: سمعتُ أبا داود قال: قال أبو سعيد الحداد: مُحاضر لا يُحسن يَصْدُق، فكيف يُحسن يَكذِب، كنا نوقفه على الخطأ في كتابه، فإذا بلغ ذلك الموضع أخطأ. وقال ابن سعد: كان ثقةً صدوقًا ممتنعًا بالحديث ثمّ حدّث بعد ذلك. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو أحمد بن عدي: ومحاضر هذا قد روى عَنِ الأَعْمَش أحاديث صالحة مستقيمة، وغيره إِذَا روى عن غيره كذلك ولم أر فِي رواياته حَدِيثًا مُنْكَرًا فَأَذْكُرُهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثِقَة. وقال ابن قانع: ثقة. وقال مسلمة بن قاسم: ثقة مشهور. وذكره الذهبي في "الكاشف" وقال: صدوق مغفل، وقال في "الميزان": له في صحيح مسلم حديثٌ واحد. قال ابن حجر معلقاً: متابعةً، وزاد: ذكره البخاري في الحج وفي حديث آخر في البيوع. ومات سنة ستٍّ ومائتين.[١]

قلت: وهذا حديثه أخرجه مسلم في "صحيحه"، كِتَاب صَلَاةِ الْمُسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَاب التَّرْغِيبِ فِي الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَالإِجَابَةِ فِيهِ، ج١/ص٥٢٢/ ح رقم٧٥٨. قال: حَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا مُحَاضِرٌ أَبُو الْمُورِّعِ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مَرْجَانَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ " يَنْزِلُ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِشَطْرِ اللَّيْلِ، أَوْ

---

[١] الطبقات الكبرى:ج٨/ص٥٢١/برقم٣٥٦٨. ط الخانجي. الكامل في ضعفاء الرجال:ج٨/ ص١٩٣/ برقم١٩١٨. الكاشف: ج٢/ ص٢٤٣/برقم٥٣٠١. ميزان الاعتدال:ج٣/ ص٤٤١/ برقم ٧٠٧٩. تهذيب التهذيب: ج١٠/ ص٥١/ برقم٨١.

لِثُلُثِ اللَّيْلِ الآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ! أَوْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ! ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ!. (قَالَ مُسْلِم) ابْنُ مَرْجَانَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الله. ومرجانة أمه.

والشاهد مما تقدم: احتمال مسلم لروايته وإخراجه لها في صحيحه – على ما ورد فيه من جرح كما تقدم – دليل على انه من الضعيف المحتمل، وهو الذي يتعلق بضبط الراوي.

(٣) يزيد بن سنان بن يزيد التميمي الجزري، أَبُو فروة الرهاوي، والد مُحَمَّد بْن يزيد بْن سنان، مولى بني طهية من بني تميم. رَوَى عَن: محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيّ، وميمون بْن مهران، وغيرهما، وروى عنه: شَرِيك بْن عَبد الله، وشعبة بْن الحجاج، وغيرهما.

قال أحمد بْن حنبل: ضعيف. وَقَال يحيى بْن مَعِين: ليس حديثه بشيءٍ. وَقَال علي بن المديني: ضعيف الحديث. وقال البخاري: صدوق إلا أن ابنه محمدًا روى عنه أحاديث مناكير. وقال في موضع آخر: مقارب الحديث. وَقَال أَبُو حاتم: محله الصدق، وكان الغالب عَلَيْهِ الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج بِهِ. وَقَال أَبُو عُبَيد الآجري، عَن أبي دَاوُد: ليس بشيءٍ، وابنه ليس بشيءٍ. وَقَال النَّسَائي: ضعيف، متروك الحديث، وَقَال فِي موضع آخر: ليس بثقة. وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عَدِيّ: له حديث صالح، وروى عَنْ زَيْد بْن أَبي أنيسة نسخة ينفرد بها عنه بأحاديث، وله عَن غير زيد أحاديث مسروقة عَن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظ. وذكره ابن حبان في "المجروحين" وقال: وكان ممن يخطئ كثيرًا، حتى يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالمعضلات. وقال الحافظ ابن حجر: ذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. وقال الجوزجاني: فيه لين وضعف. وقال أبو زرعة: ليس بقوي وقال الأزدي: منكر الحديث. وقال الحاكم: روى عن الزهري ويحيى بن أبي كثير وهشام بن عروة المناكير الكثيرة. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. مات سنة خمس وخمسين ومائة، وروى له التِّرْمِذِيّ، وابن ماجه. [1]

---

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج٣٢/ص١٥٥/برقم٧٠٠١. المجروحين لابن حبان: ت حمدي:ج٢/ ص٤٥٧/برقم١١٨٥. تهذيب التهذيب:ج١١/ ص٣٣٥/برقم٦٤٠.

قلت: ومن حديثه: ما أخرجه الترمذي في «سننه » أَبْوَابُ صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالرَّقَائِقِ وَالْوَرَعِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بابٌ منه، ج٤/ص٦٣٣/ ح رقم٢٤٥٠. قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ الثَّقَفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو فَرْوَةَ يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ التَّمِيمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ فَيْرُوزَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مَنْ خَافَ أَدْلَجَ، وَمَنْ أَدْلَجَ بَلَغَ المَنْزِلَ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ غَالِيَةٌ، أَلَا إِنَّ سِلْعَةَ اللَّهِ الجَنَّةُ. قال أبو عيسى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ.

ومن حديثه أيضا: ما أخرجه الترمذي في «سننه » أَبْوَابُ الاسْتِئْذَانِ وَالْآدَابِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ، ج٥/ص٥٦/ ح رقم٢٦٩٤. قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا قُرَّانُ بْنُ تَمَّامٍ الأَسَدِيُّ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلَانِ يَلْتَقِيَانِ أَيُّهُمَا يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ؟ فَقَالَ: «أَوْلَاهُمَا بِاللَّهِ». قال أبو عيسى: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ» قَالَ مُحَمَّدٌ: «أَبُو فَرْوَةَ الرَّهَاوِيُّ مُقَارِبُ الحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ ابْنَهُ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ يَرْوِي عَنْهُ مَنَاكِيرَ».

والشاهد مما تقدم: احتمال الترمذي حديثه وهو أحد الأئمة بل والنص على تحسين روايته حتى وإن كان بالمتابعة فيه دليل على احتمال ضعفه لكونه مما يعود إلى الخلل في ضبطه. ومثل هذا كثير من الضعف المحتمل الذي احتمله الأئمة.

الثاني من وجوه الطعن في ضبط الراوي: وصف الراوي بالغلط أو فحشه، والنماذج التطبيقية فيه على نوعين:

الأول: بعض النماذج التطبيقية لمن وصف بمجرد الغلط واحتمل الناس حديثه:

(١) حسان بن إبراهيم بن عبد الله، الإمَامُ الفَقِيْهُ المُحَدِّثُ، قَاضِي كرمان؛ أبو هشام العنزي الكوفي ثم الكرماني.

روى عن: سعيد بن مسروق الثوري، ويونس بن يزيد الأيلي، وغيرهما، وروى عنه: علي بن المديني، ومحمد بن أبي يعقوب الكرماني، وغيرهما. قال يحيى بن معين: لابأس به، وفي موضع آخر قال: ثقة. وقال النسائي ليس بالقوي. وقال ابن عدي: له حديث كثير وهو عندي من أهل الصدق إلا أنه يغلط في الشيء وليس ممن يظن به أنه يتعمد في باب الرواية إسنادا أو

متنا وإنما هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به، واستنكر له أحمد بن حنبل أحاديث. ولد سنة ست وثمانين ومات سنة ست وثمانين ومائة. وقال ابن حجر: له في الصحيح أحاديث يسيرة توبع عليها روى له الشيخان وأبو داود.[١]

قلت: ومن حديثه ما أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأحكام، بَاب: هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُفْتِي وَهُوَ غضبان، جـ٦/صـ ٢٦١٧/ح رقم٦٧٤١ قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حدثنا يونس قال محمدٌ [هو ابن شهاب]، أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ، فَذَكَرَ عُمَرُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَتَغَيَّظَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: لِيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ يُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ فَتَطْهُرَ، فَإِنْ بَدَا لَهُ أَنْ يطلقها فليطلقها.

فالشاهد أن البخاري أخرج حديث حسان في الصحيح مع كونه يغلط، لكنه الغلط اليسير الذي احتمله المحدثون مع كثرة مروياته، وقد توبع حسان على أحاديثه كما نص عليه الحافظ ابن حجر في هدي الساري.

(٢) عبد العزيز بن مُحَمَّدِ بن عُبَيد بن أَبي عُبَيد الدَّراوَرْدِيّ، أبو محمد المدني، مولى جهينة أحد مشاهير المحدثين.

رَوَى عَن: يزيد بن خصيفة، ويزيد بْن عَبد الله بْن الهاد، وغيرهما، وروى عنه: أبو إسحاق إِبْرَاهِيم بْن إسحاق الطالقاني، وإبراهيم بن حمزة الزبيري، وغيرهما. سئل أَحمد بن حنبل عنه فقال: كان معروفا بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عَبد الله بن عُمَر يرويها عن عُبَيد الله بْن عُمَر. وقال يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال في موضع آخر: ثقة حجة. وَقَال أبو زُرْعَة: سيئ الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيء فيخطئ. وَقَال النَّسَائي: ليس بالقوي. وقال الساجي: كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم وقال بن سعد كان ثقة كثير الحديث يغلط. توفّي سنة سبعٍ، وثمانين ومائة.

---

[١] الكامل في ضعفاء الرجال:ج٣/ ص٢٥٣/ برقم٥٠١. الكمال في أسماء الرجال: ج٤/ ص١٤٨/ برقم٢١٢٢. ميزان الاعتدال:ج١/ص ٤٧٧/برقم١٨٠١. هدي الساري: ٣٩٦.

قال الحافظ ابن حجر: روى له البخاري حديثين قرنه فيهما بعبد العزيز بن أبي حازم وغيره، وأحاديث يسيرة أفرده لكنه أوردها بصيغة التعليق في المتابعات، واحتج به الباقون.[١]

قلت: ومن حديثه: ما أخرجه البخاري في صحيحه ــ مقرونا ــ كتاب مواقيت الصلاة، بَاب: الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ كَفَّارَةٌ، جـ١/ صـ ١٩٧/ح رقم٥٠٥. قال: - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ يَزِيدَ [هو بْن عَبد الله بْن الهاد]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ، يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا، مَا تَقُولُ: ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ. قَالُوا: لَا يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ شَيْئًا، قَالَ: فَذَلِكَ مِثْلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللهُ بها الخطايا. فالشاهد أن البخاري أخرج حديث الدراوردي في الصحيح مقرونا بغيره من الثقات مع كونه يغلط لكنه الغلط اليسير الذي احتمله المحدثون متى توبع.

(٣) مُعَاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدَّستُوائي البَصْرِيُّ. روى عن: أبيه، ويحيى بن العلاء الرازي، وغيرهما، وروى عنه: أحمد بن حَنْبَل، وإسحاق بن إبراهيم بن راهوية، وغيرهما. كان من أصحاب الحديث الحذاق، قال فيه يحيى بن مَعِين: صدوق، وليس بحجة، وقال في موضع آخر: ليس بذاك القوي. وقال ابن عدي: له عن أبيه وغيره أحاديث صالحة، وهو ربما يغلط في الشيء، وأرجو أنَّه صدوق، وتكلم فيه الحميدي من أجل القدر. وقال ابن قانع ثقة مأمون. ومات سنة مائتين. قال الحافظ ابن حجر: لم يكثر له البخاري واحتج به الباقون.[٢]

قلت: ومن حديثه: ما أخرجه البخاري في "صحيحه" كتاب العلم، بَاب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا، جـ١/صـ٥٩/ ح رقم ١٢٨. قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنَ مَالِكٍ: أَنّ النَّبِيَّ ﷺ، وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَاحِلِ، قَالَ: يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ. قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: يَا

---

[١] الطبقات الكبرى:ج٥/ص ٤٩٢/برقم ١٤٤٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج١٨/ص ١٨٧/ برقم٣٤٧٠. هدي الساري لابن حجر: ص٤٢٠.

[٢] الكمال في أسماء الرجال: ج٨/ص٤١٩/ برقم٥٤٣٠. تهذيب التهذيب:ج١٠/ص ١٩٦/ برقم٣٦٨. هدي الساري لابن حجر: ص ٤٤٤.

مُعَاذٌ. قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا، قَالَ: مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ. قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: إِذًا يَتَّكِلُوا. وَأَخْبَرَ بها معاذٌ عند موته تأثما.

فالشاهد من ذلك أن البخاري أخرج حديث معاذ بن هشام في الصحيح – وإن كان يسيرا – مع كونه ربما يغلط للدلالة على أن مثل ذلك ضعف يحتمل.

وهذ الأحاديث المذكورة استشهادا مع مرويات أخرى تُعدُّ تطبيقا عمليا لما تم تأصيله في هذه المسألة من كون الراوي الموصوف بالغلط في روايته يعتبره أغلب أهل النقد من قسم الضعيف المحتمل الذي يعتبر بحديثه في المتابعة.

الثاني: بعض النماذج لمن فحُش غلطه، أو كان يغلط ويثبت على غلطه:

(١) علي بن عاصم بن صهيب الواسطي أبو الحسن التيمي مولى آل أبي بكر الصديق. روى عن: سليمان التيمي، وحميد الطويل، وغيرهما، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وغيرهما. قال أحمد بن حنبل: كان يغلط ويخطئ وكان فيه لجاج ولم يكن متهما بالكذب. وقال علي بن المديني: كان كثير الغلط وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع. وقال صالح بن محمد: ليس هو عندي ممن يكذب ولكن يهم وهو سيء الحفظ كثير الوهم يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها وسائر حديثه صحيح مستقيم. وقال الساجي: كان من أهل الصدق ليس بالقوي في الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس ولجاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الورَّاقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذا، وقد كان رحمه الله من أهل الدين والصلاح والخير البارع وشديد التوقي لكن للحديث فألف بعده. قال الذهبي: وهو مع ضعفه في نفسه صدوق له صولة كبيرة في زمانه. ولد سنة (١٠٨هـ)، ومات سنة (٢٠١هـ). [١]

[١] ميزان الاعتدال: ج٣/ص١٣٥/برقم٥٨٧٣. تهذيب التهذيب: ج٧/ص٣٤٤/برقم٥٧١.

ومن حديثه ما أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده: ج٤١/ص٤٨٢ /ح رقم٢٥٠٣٠ (ط الرسالة): قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَجَبِيُّ، عَنْ أُمِّهِ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: " كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَّكِئُ عَلَيَّ وَأَنَا حَائِضٌ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

فالحديث بهذا الإسناد ضعيف لحال علي بن عاصم وبقية رجاله ثقات من رجال الشيخين، ومع كون علي بن عاصم هذا هو علة ضعف الإسناد – لما تقدم من حاله– لكنه لما تابعه عددٌ من الثقات صار حديثه بهذا الإسناد صحيحا لغيره.

والشاهد في ذلك أن علي بن عاصم مع ما وصف به من كثرة الغلط لكن أهل النقد عدُّوه من الضعيف المحتمل الذي يرتقى حديثه ويُقبل متى توبع.

(٢) يَحْيَى بن اليَمَان العِجْليّ الكوفيُّ، أبو زكريّا الحافظ. روى عن: سُفْيَان الثوري، وسُليمان الأعمش، وغيرهما. وروى عنه: قُتَيْبة بن سعيد، ويحيى بن معين، وغيرهما. قال أبو زرعة الرازي: يَهِمُ كثيرًا. وقال في موضع آخر: لم يكن عندي ممن يكذب، ولكن كان يخيل إليه الشيء. وقال أبو داود: يخطئ في الأحاديث ويقلبها. وقال النسائي: ليس بالقويِّ. وقال أيضًا: لا يُحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث كثير الغلط لا يُحْتَجّ به إذا خولف. وقال ابن معين: ثِقَةٌ، وقال في موضع آخر: ضَعيفٌ. وقال العِجْلي: مِنْ كبار أَصْحَاب الثَّوْريّ، ثِقَةٌ جَائزُ الحَدِيثِ، صَدُوقًا. وقال يعقوب بن شَيْبة: صدوقٌ، كثير الحديث، وإنَّما أُنْكِرَ عليه كثرة الغلط، وليس بحجة إذا خُولف. وقال ابن عدي: عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ غير محفوظ، وهو في نفسه لا يتعمد الكذب إلا أنه يخطئ ويشتبه عليه. وقال الذهبي في "الكاشف": صدوقٌ، فُلج فساء حفظه. وفي "السير": قد رضيه مُسْلمٌ، وحديثه مِنْ قبيل الحسن. وقال أحمد: يضطرب في حديثه، ليس بحجة. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: مضطربٌ، ومحله الصدق. وقال النَّسائيُّ: ليس بالقوي، لا يُحتج بحديثه لسوء حفظه، وكثرة خطئه. وقال أيضاً: كان يُضَعَّف في آخر عمره. وقال ابن حجر: صدوقٌ عابدٌ، يُخطئ كثيرًا، وقد تَغَيَّر.

ومما تقدم يتبين أنَّه "صدوقٌ، تَغَيَّر في آخر عُمره، فساء حفظه، وكثر خطئه"، وقد رضيه مُسلمٌ – كما نص عليه الذهبي –، ولا يُحتج بحديثه عند

الانفراد أو المخالفة، أما مع الموافقة أو المتابعة فقد احتمل الناس ضعفه، ومَنْ ضَعَّفه إجمالا فذلك يُحمل على تَغَيُّره في آخر عُمُره.[١]

قلت: ومن حديثه ما أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الزهد والرقائق، ج٤/ ص٢٢٨٢/ ح رقم ٢٩٧٢ قال: حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ قال: ويحيى بن يمان حدثنا، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عائشة، قالت: إن كنا، آل محمد ﷺ، لنمكث شهرا ما نستوقد بنار. إن هو إلا التمر والماء.

هكذا ارتضاه مسلم وأخرج له في صحيحه مقرونا بعبدة بن سليمان كلاهما عن هشام بن عروة ، متابعة عنه في نفس الإسناد.

(٣) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي القارئ، مختلف في اسمه والصحيح أنه لا اسم له إلا كنيته. روى عن: هشام بن عُروة، وحُميد الطويل، وغيرهما. وروى عنه: أحمد بن حنبل، وعبد الله بن المبارك، وغيرهما.

قال أحمد: صدوقٌ ثقةٌ، صاحب قرآن وخير، صحيح الكتاب، وإذا حدَّث مِن حفظه رُبَّما أخطأ، وقال في موضع آخر: كثير الغلط جدا، وكتبه ليس فيها خطأ. وقال أبو نعيم: لم يكن في شيوخنا أكثر غلطا منه. وقال الترمذي: أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ كَثِيرُ الغَلَطِ. وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك فقال هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابا. وذكره ابن عدي في الكامل وقال: لم أجد له حديثا منكرا من رواية الثقات عنه. وقال ابن حبان: كان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه وذلك أنه لما كبر ساء حفظه فكان يهم. وقال ابن حبَّان أيضا: مِنْ الحُفَّاظ المُتْقنين. وقال في موضع آخر: كان يَهم في الأحايين. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقا عارفا بالحديث والعلم إلا أنه كثير الغلط. وقال العجلي: كان ثقة صاحب سنة وكان يخطئ بعض الخطأ. وقال يعقوب بن شيبة: كان له فقه وعلم ورواية وفي حديثه اضطراب. وقال الذهبي في "المغني": أحد الأَعْلَام، ثِقَة يغلط. وفي "تاريخ الإسلام": أنبل أصحاب عاصم. وفي "الميزان": صدوقٌ ثبتٌ في القراءة، لكنَّه في الحديث

---

[١] الطبقات الكبرى:ج٨/ص٥١٣/برقم٣٥٣٩. الكامل في ضعفاء الرجال:ج٩/ص٩١/ برقم٢١٣٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج٣٢/ص٥٥/برقم٦٩٥٣. سير أعلام النبلاء – ط الرسالة:ج٨/ ص٣٥٦/ برقم١٠٠. المختلطين للعلائي: ص١٣١/برقم٤٦. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: ص٣٧٤/برقم١١٧.

يغلط ويهم. وقال ابن حجر: ثِقَةٌ عابدٌ، إلا أنّه لمَّا كَبُر ساء حفظه، وكتابه صحيحٌ. روى له الجماعة، لكن مُسلم لم يرو له إلا شيئا في مقدمة صحيحه وروى له البخاري أحاديث منها في الحج بمتابعة الثوري عن عبد العزيز عن أنس في صلاة الظهر والعصر بمنى يوم التروية [١]، ومنها في الصوم بمتابعة ابن عيينة وآخرين عن أبي إسحاق الشيباني عن بن أبي أوفى في الفطر عند غروب الشمس [٢]، ومنها في الفتن حديثه عن أبي حصين عن أبي مريم الأسدي عن عمار أنه قال في عائشة هي زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة وفي الحديث قصة [٣]. ومنها في التفسير بمتابعة جرير وغيره عن حصين عن عمرو بن ميمون عن عمر في قصة قتله وقصة الشورى. [٤]، [٥]

قلت: هكذا أخرج البخاري له في صحيحه متابعة مع ما قيل فيه من أنه يغلط كثيرا، وفي ذلك تطبيق عملي بأن من كان حاله كذلك فهو من الضعيف المحتمل الذي يقبل الانجبار ويرتقي إذا توبع.

وهنا فائدة هذا محلها: قال ابن حبَّان في "الثقات": وَالْخَطَأ وَالوهم شَيْئَانِ لَا يَنْفَكّ عَنْهُمَا الْبشر، فَلَو كثر خطؤه حَتَّى كَانَ الْغَالب على صَوَابه لَا يسْتَحق مجانبة رواياته فَأَما عِنْد الْوَهم يهم أَو الْخَطَأ يخطئ لَا يسْتَحق ترك حَدِيثه بعد تقدم عَدَالَته وَصِحَّة سَمَاعه ... والصَّوَاب في أمره مجانبة ما عُلم أَنَّهُ أخطأ فيه، والاحتجاج بما يرويهِ سواء وافق الثِّقَات أو خالفهم؛ لأَنَّهُ داخل في جملة أهل العدالة ومن صحت عدالته لم يسْتَحق القدح ولا الجرح إلا بعد

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الحج، بَاب: أَيْنَ يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ (ج٢/ص ٥٩٦ / ح رقم ١٥٧١ت البغا. ومتابعة سفيان له في الحديث الذي قبله برقم ١٥٧٠.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الصوم، بَاب: الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَالْإِفْطَارِ، (ج٢/ ص٦٨٥ / ح رقم ١٨٣٩.ت البغا).

(٣) صحيح البخاري: كتاب الفتن، بَاب: الْفِتْنَةِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ (ج٦/ص ٢٥٩٩/ح رقم ٦٦٨٧ ت البغا).

(٤) صحيح البخاري: كتاب التفسير، باب: {والذين تبوؤوا الدار والإيمان} (ج٤/ ص١٨٥٤/ ح رقم٤٦٠٦. ت البغا).

(٥) الطبقات الكبرى:ج٨/ص٥٠٨/برقم٣٥١٧. مشاهير علماء الأمصار: ص٢٧٢/برقم١٣٧٣. تهذيب الكمال في أسماء الرجال:ج٣٣/ص١٢٩/برقم٧٢٥٢. سنن الترمذي:ج٤/ص٦٩٧/ ح رقم ٢٥٦٧. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: ص٣٨٢/برقم١٢١. هدي الساري لابن حجر:ص٤٥٥.

زَوَال العَدَالَة عَنْهُ بأحد أسباب الجرح، وهكذا حكم كل مُحدث ثِقَة صحت عَدَالَته وَتبين خطأه. (١)

الثالث من وجوه الطعن في ضبط الراوي: وصف الراوي بمخالفة الثقات:

مثال ما رواه الثقة وخالف فيه من هو أوثق منه: ما أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه » كِتَابُ الْمَنَاسِكِ، بَابُ الرُّخْصَةِ لِلْمُحْرِمِ فِي أَكْلِ الصَّيْدِ، ج٤/ص٤٢٩/ ح رقم ٨٣٣٧ – قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحُدَيْبِيَةِ فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ، وَلَمْ أُحْرِمْ قَالَ: فَرَأَيْتُ حِمَارَ وَحْشٍ، فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ فَاصْطَدْتُهُ، فَذَكَرْتُ شَأْنَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَحْرَمْتُ، وَأَنِّي إِنَّمَا اصْطَدْتُهُ لَكَ « فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْأَكْلِ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتُهُ أَنِّي اصْطَدْتُهُ لَهُ». وعن عبد الرزاق أخرجه بنحوه: أحمد بن حنبل في "مسنده": ج٣٧/ ص٢٨٠/ح رقم٢٢٥٩٠.ط الرسالة.

فهذا الحديث يرويه أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني الحافظ أحد أعلام الحديث الثقات المتوفى سنة ٢١١ هـ،(٢) عن شيخه المعروف جدا معمر بن راشد أبو عروة عالم اليمن الذي لمَّا تكلم عنه عبد الرزاق قال: سمعت منه عشرة آلاف. وتوفي سنة١٥٣ هـ.(٣) ويرويه معمر عن شيخه يحيى بن أبي كثير الإمام أبو نصر اليمامي أحد الأعلام الأثبات المتوفى سنة ١٢٩هـ (٤) عن التابعي الثقة عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري المدني المتوفى سنة ٩٥هـ(٥) عن أبيه الصحابي الجليل فارس رسول الله ﷺ، أبي قتادة الحارث وقيل عمرو وقيل النعمان بن ربعي السَلَمي المدني المتوفى سنة ٥٤هـ (٦).

والذي يظهر من قوة هذا الإسناد ونظافته – بعد دراسته – أن الحديث صحيح، وهو كذلك إلا جملة منه ظهر بعد تخريجه والنظر في حال متنه أن

---

(١) الثقات لابن حبان:ج٧/ص٦٦٩.
(٢) الكاشف:ج١/ص٦٥١/برقم٣٣٦٢.
(٣) الكاشف:ج٢/ص٢٨٢/برقم٥٥٦٧.
(٤) الكاشف:ج٢/ص٣٧٣/برقم٦٢٣٥.
(٥) تقريب التهذيب: ص٣١٨/برقم٣٥٣٨.
(٦) أسد الغابة: ج١/ص ٦٠٥/برقم٨٧٩. وفي الكنى منه :ج٦/ ص٢٤٤/برقم٦١٧٣.

معمر – وهو الثقة المعروف – قد شذَّ بها، وهي قوله :" وَأَنِّي إِنَّمَا اصْطَدْتُهُ لَكَ "، وقوله: "وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتُهُ أَنِّي اصْطَدْتُهُ لَهُ ".نصَّ على ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح قال: «...تفرد معمر عن يحيى بن أبي كثير بزيادة مضادة لروايتي أبي حازم – يقصد سلمة بن دينار–» ثم عزاه ابن حجر إلى إسحاق وابن خزيمة والدارقطني.(١)

قلت: قَالَ أَبُو بَكْرٍ ابن خزيمة : هَذِهِ الزِّيَادَةُ: إِنَّمَا اصْطَدْتُهُ لَكَ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتُهُ أَنِّي اصْطَدْتُهُ لَكَ، لَا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ فِي خَبَرِ أَبِي قَتَادَةَ غَيْرَ مَعْمَرٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، فَإِنْ صَحَّتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ ﷺ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ ذَلِكَ الْحِمَارِ، قَبْلَ أَنْ يُعْلِمَهُ أَبُو قَتَادَةَ أَنَّهُ اصْطَادَهُ مِنْ أَجْلِهِ، فَلَمَّا أَعْلَمَهُ أَبُو قَتَادَةَ أَنَّهُ اصْطَادَهُ مِنْ أَجْلِهِ امْتَنَعَ مِنْ أَكْلِهِ بَعْدَ إِعْلَامِهِ إِيَّاهُ أَنَّهُ اصْطَادَهُ مِنْ أَجْلِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَدْ أَكَلَ مِنْ لَحْمِ ذَلِكَ الْحِمَارِ".(٢)

ولمَّا أخرج الدارقطني الحديث في «سننه» رواه في كتاب الحج، باب المواقيت، ج٣/ ص ٣٥٨/ ح رقم٢٧٤٩. عن شيخه أبي بكر بن زياد النيسابوري، وقال أبو بكر: قَوْلُهُ: اصْطَدْتُهُ لَكَ ، وَقَوْلُهُ: وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ مَعْمَرٍ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ.(٣)

وأخرجه أيضا البيهقي في "السنن الكبرى" من طريقين، أولهما من طريق الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري – المذكور سابقا – وساق كلامه المتقدم، والثاني من طريق حسين بن مهدي عن عبد الرزاق وقال عقبه: هَذِهِ لَفْظَةٌ غَرِيبَةٌ، لَمْ نَكْتُبْهَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ رُوِّينَا عَنْ أَبِي حَازِمِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ مِنْهَا وَتِلْكَ الرِّوَايَةُ أَوْدَعَهَا صَاحِبَا الصَّحِيحِ كِتَابَيْهِمَا دُونَ رِوَايَةِ مَعْمَرٍ وَإِنْ كَانَ الْإِسْنَادَانِ صَحِيحَيْنِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.(٤)

---

(١) فتح الباري لابن حجر:ج٤/ص٣٠.

(٢) صحيح ابن خزيمة: ج٤/ص١٨٠/ ح رقم٢٦٤٢.

(٣) ما أخرجه الدارقطني في سننه من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ ، أَنَّهُ اعْتَمَرَ مَعَ عُثْمَانَ فِي رَكْبٍ فَأُهْدِيَ لَهُ طَائِرٌ فَأَمَرَهُمْ بِأَكْلِهِ وَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ ، فَقَالَ لَهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ: أَنَأْكُلُ مِمَّا لَسْتَ مِنْهُ آكِلًا؟ ، فَقَالَ: « إِنِّي لَسْتُ فِي ذَاكُمْ مِثْلَكُمْ إِنَّمَا اصْطِيدَ لِي وَأُمِيتَ بِاسْمِي». كتاب الحج، باب المواقيت: ج٣/ص٣٥٩/ ح رقم ٢٧٥٠.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحج، بَابُ مَا لَا يَأْكُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الصَّيْدِ، ج٥/ص٣١٠/ح رقم ٩٩١٩، ٩٩٢٠.

ووجه الشذوذ: أن هذا الحديث يرويه جمعٌ من الثقات متابعةً لمعمر في روايته عن شيخه يحيى بن أبي كثير، منهم: هشام الدستوائي [١]، وعلي بن المبارك [٢]، ومعاوية بن سلام [٣]، وشيبان بن عبد الرحمن [٤]، أربعتهم عن يحيى بن أبي كثير ، غير أنهم لم يذكروا هاتين اللفظتين اللتين انفرد بذكرهما معمر.

ورُوي أيضاً من طرق أخرى عن جمعٍ آخر من الثقات متابعةً ليحيى بن أبي كثير في روايته عن شيخه عبد الله بن أبي قتادة، منهم: عثمان بن عَبْد الله بن موهب [٥]، وأبو حازم سلمة بن دينار [٦]، وعبد العزيز بن رفيع [٧]، [٧]، وصالح بن أبي حسان [١]؛ أربعتهم عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه أبيه ، دون أن يذكروا هاتين اللفظتين أيضا.

---

(١) هو ابن أبي عبد الله، سنبر: ثقة ثبت كما في (تقريب التهذيب: ص٥٧٣/برقم٧٢٩٩). وغيره، وحديثه أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج، بَاب: إِذَا صَادَ الْحَلَالُ فَأَهْدَى لِلْمُحْرِمِ الصَّيْدَ أَكَلَهُ، ج٢/ ص٦٤٧/ح رقم ١٧٢٥.

(٢) هو علي بن المبارك الهُنَائي: ثقة كان له عن يحيى بن أبي كثير كتابان أحدهما سماع والآخر إرسال فحديث الكوفيين عنه فيه شيء. «تقريب التهذيب: ص٤٠٤/ برقم٤٧٨٧ » وحديثه أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج، بَاب: إِذَا رَأَى الْمُحْرِمُونَ صَيْدًا فَضَحِكُوا، فَفَطِنَ الحلال، ج٢/ص٦٤٧/ح رقم ١٧٢٦.

(٣) معاوية بن سلاَّم دمشقي ثقة مات في حدود سنة ٧٠هـ. «تقريب التهذيب: ص٥٣٨/ برقم ٦٧٦١» وحديثه أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب المناسك، باب إِذَا ضَحِكَ الْمُحْرِمُ فَفَطِنَ الْحَلَالُ لِلصَّيْدِ فَقَتَلَهُ، ج٤/ص٨٢/ ح رقم٣٧٩٤.

(٤) شيبان بن عبد الرحمن التميمي كوفي ثقة صاحب كتاب، مات سنة ٦٤هـ. «تقريب التهذيب:ص٢٦٩/ برقم٢٨٣٣» وحديثه أخرجه أبو عوانة في «مستخرجه» أبواب الزكاة والصدقات، باب تَحريْم الصَّيدِ للمحرم، وإذا صاد الحلال فأهْدى للمُحرِم الصَّيد أكله، ج٩/ص١١٣/ح رقم٣٥٩٠.

(٥) عثمان بن عبد الله بن موهب التيمي مولاهم المدني الأعرج وقد ينسب إلى جده ثقة ومات سنة ٦٠هـ. «تقريب التهذيب»:ص٣٨٥/برقم٤٤٩١. وحديثه أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج، بَاب: لَا يُشِيرُ الْمُحْرِمُ إِلَى الصَّيْدِ لِكَيْ يصطاده الحلال، ج٢/ص٦٤٨/ح رقم١٧٢٨.

(٦) أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج الأفزر التمار المدني ثقة عابد. «تقريب التهذيب»:ص٢٤٧/ التهذيب»:ص٢٤٧/ برقم ٢٤٨٩. وحديثه أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الجهاد والسير، باب: اسم الفرس والحمار، ج٣/ص١٠٤٨/ح رقم٢٦٩٩.

(٧) عبد العزيز بن رفيع بفاء مصغر الأسدي أبو عبد الله المكي نزيل الكوفة ثقة. مات سنة ١٣٠هـ «تقريب التهذيب»:ص٣٥٧/برقم٤٠٩٥. وحديثه أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده »:ج٣٧/ ص ٢٨٩/ ح رقم ٢٢٦٠٣ ط الرسالة

ورُوي أيضاً من طرق أخرى عن جمع آخر متابعةً لعبد الله بن أبي قتادة في روايته عن أبيه أبي قتادة، وليس فيها هاتان اللفظتان، ومن هؤلاء: نافع مولى أبي قتادة [٢]، وعطاء بن يسار [٣]، ومعبد بن كعب بن مالك [٤]، وأبو صالح مولى التوأمة [٥] أربعتهم دون ذكر اللفظتين اللتين ذكرهما معمر كما تقدم.

ومما تقدم يظهر لنا تفرد معمر بهذه العبارة في الرواية تفردا لم أجد من شاركه أو تابعه عليه، مما يتبين معه شذوذ هذه الرواية ومخالفتها لما رواه غيره، سواء من أصحاب يحيى بن أبي كثير عنه، أو ما رواه أصحاب عبد الله بن أبي قتادة عنه، أو ما رواه غير ابن أبي قتادة، عن أبي قتادة. ثلاث طبقات متباينة.

والعلة من بقاء تلك الرواية شاذة هو عدم الوقوف على من تابع معمر عليها، أو إمكانية الجمع بين روايته ورواية الآخرين للتضاد الواضح بينهما في كونه ﷺ أكل في رواية الجمع ولم يأكل في رواية المتفرد، فإذا وجد من شاركه في هذا المعني من الرواة، وقتها فقط يزول الحكم على هذه الرواية

---

(١) صالح بن أبي حسان المدني، صدوق. «تقريب التهذيب»:ص٢٧١/برقم٢٨٥٠. وحديثه عند أحمد في «مسنده»:ج٣٧/ ص٣٠٠ / برقم ٢٢٦١٢.ط الرسالة.

(٢) نافع بن عباس ، أبو محمد الأقرع المدني مولى أبي قتادة قيل له ذلك للزومه وكان مولى عقيلة الغفارية ثقة. «تقريب التهذيب»: ص٥٥٨/برقم٧٠٧٤. وحديثه أخرجه البخاري في «صحيحه » كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الرماح ، ج٣/ص ١٠٦٧/ ح رقم ٢٧٥٧.

(٣)عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المدني، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة. ومات سنة ٩٤هـ وقيل بعد ذلك. «تقريب التهذيب»:ص٣٩٢/برقم٤٦٠٥. وحديثه أخرجه البخاري في «صحيحه » كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الرماح ، ج٣/ص ١٠٦٧/ عقب حديث نافع السابق برقم ٢٧٥٧.وفي كتاب الذبائح والصيد، باب مَا جَاءَ فِي التَّصَيُّدِ، ج٥/ص٢٠٩١/ ح رقم٥١٧٢.

(٤) معبد بن كعب بن مالك الأنصاري السلمي بفتحتين المدني. مقبول عند ابن حجر «تقريب التهذيب»: ص٥٣٩/برقم٦٧٨١.وحديثه أخرجه أحمد بن حنبل في "مسنده":ج٣٧/ ص٢٩٠/ ح رقم ٢٢٦٠٤.

(٥) صالح بن نبهان المدني مولى التوأمة، صدوق اختلط بآخره، وقال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج. ومات سنة ٢٥ أو ٢٦ هـ. «الكامل في ضعفاء الرجال»:ج٥/ص ٨٣/برقم٩١٠» «تقريب التهذيب»:ص٢٧٤/برقم٢٨٩٢. وحديثه عزاه الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة في مسند أبي قتادة (٤/ ١٦٤، ح ٤٠٩٦) إلى أبي عوانة، وذكر طُرُقه وأسانيده، و لم أقفْ عليه.

بالشذوذ، وقد أشار غير واحد من الأئمة إلى هذا المعنى وهو زوال الحكم بالشذوذ حال وجود المتابعة، أقربهم إلينا في هذا السياق الحافظ السخاوي الذي تقدم نقل كلامه في تأصيل مسألة مخالفة الثقات.

فائدة: قَالَ أَبُو بكر النَّيْسَابُورِي: قَوْلُهُ: اصْطَدْتُهُ لَكَ، وَقَوْلُهُ: لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ يقصد الزيادة في حديثي معمر: " لَا أعلم أحدا ذكر فِي هَذَا الحَدِيث غير معمر، وَهُوَ مُوَافق لما رُوِيَ عَن عُثْمَانﷺ. قلت: وهو قول الشَّافِعِي ﷺ: أخبرنَا مَالك عَن عبد الله بن أبي بكر عَن عبد الله بن عَامر، قَالَ: رَأَيْت عُثْمَان بن عَفَّان ﷺ بالعرج فِي يَوْم صَائف وَهُوَ محرم، وَقد غطى وَجهه بقطيفة أرجوان، ثمَّ أَتَى بلَحْم صيد، فَقَالَ لأَصْحَابه: " كلوا "، قَالُوا: أَلا تَأْكُل أَنْت؟ قَالَ: " إِنِّي لست كهيئتكم، إِنَّمَا صيد من أَجلي ". وَالله أعلم [1]

الرابع من وجوه الطعن في ضبط الراوي: وصف الراوي بالوهم:

والوهم كما تقدم يقع في السند وفي المتن ، فمثال ما وقع في السند ما أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده»: ج٣/ص٤٩٠/ ح رقم٢٠٦٠. قال: – حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: " أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِإِسْبَاغِ الْوُضُوءِ ".هكذا رواه أحمد فقال: عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

وخالفه الترمذي فأخرجه في «سننه» أَبْوَاب الْجِهَادِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَاب مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَنْ تُنْزَى الحُمُرُ عَلَى الخَيْلِ، ج٤/ص٢٠٥/ ح رقم١٧٠١.قال: – حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَهْضَمٍ مُوسَى بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. فقال: عَبْد اللَّه بْن عُبَيْد اللَّه.

قَالَ التِرمذي: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا، عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، فَقَالَ: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا – يعني البخاري – يَقُولُ: حَدِيثُ الثَّوْرِيِّ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَوَهِمَ فِيهِ الثَّوْرِيُّ، وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ، وَعَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

---

(١) معرفة السنن والآثار للبيهقي: ج٧/ ص٤٣٢/ ح رقم١٠٥٩١. مختصر خلافيات البيهقي:ج٣/ ص٢٣٩/ مَسْأَلَة رقم (٦٥).

وأخرجه الترمذي أيضا في «العلل الكبير » ، فِي إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ، ص٣٨/ح رقم٢٨.ونقل كلام البخاري فيه.

وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» كِتَابُ السَّبْقِ وَالرَّمْيِ، بَابُ كَرَاهِيَةِ إِنْزَاءِ الْحُمُرِ عَلَى الْخَيْلِ، ج١٠/ص٤٠/ ح رقم١٩٧٨٨. وجاء فيه: عُبَيْدِ اللَّهِ مِنْ وَلَدِ الْعَبَّاسِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ... ثم قال: كَذَا، قَالَهُ الثَّوْرِيُّ فِي هَذَا الإِسْنَادِ : عُبَيْدِ اللَّهِ، وَكَذَلِكَ قَالَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، فِيمَا رَوَى عَنْهُ الطَّيَالِسِيُّ، وَإِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ، وَإِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَية عَنْ أَبِي جَهْضَمٍ، وَحَدِيثُ سُفْيَانَ وَهْمٌ، قاله البخاري، وغيره.

وقد تعقب الحافظ المزي على البخاري كما في «تهذيب الكمال»: ج١٥/ ص٢٥٤/ في آخر ترجمة عَبد الله بن عُبَيد الله بن عباس برقم٣٤٠٣. قال: وفِي نِسْبَةِ الْوَهْمِ إِلَى الثَّوْرِيِّ نَظَرٌ ؛ فَإِنَّ حَمَّادَ بْنَ سَلَمَةَ رَوَاهُ عَن أَبِي جَهْضَمٍ مِثْلَ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ. وكَذَلِكَ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عيسى بن الطباع، عن حماد بْنِ زيد.

والشاهد مما تقدم: أن الترمذي وهو إمام كبير قد صحح هذا الحديث مع ما في سنده من وهم – على حد قول الإمام البخاري – لما توفرت له طرق أخرى للحديث وهي صحيحة ، والتي أشار إليها بقوله: وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى فلان وفلان.

ومثال ما وقع من الوهم في المتن: ما أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» كتاب الطهارات، [ذكر ما جاء من روايات بنسخ الْأَمْرِ بِالْوَضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ]، ج١/ص١٤٨/ح رقم١٨٨.قال:- أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ ، قال : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، قال : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، قال : كَانَ " آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.

قال ابن أبي حاتم: سألتُ أَبي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عليُّ بْنُ عَيَّاش ، عَنْ شُعَيب بْنِ أَبي حَمْزَة، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ المُنكدِر، عَنْ جَابِرٍ؛ قَالَ: كَانَ آخِرَ الأمرِ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ تركُ الوُضُوء مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟ فَسمعتُ أَبي يَقُولُ: هَذَا حديثٌ مُضطَرِبُ الْمَتْنِ؛ إِنَّمَا هُوَ: أنَّ النبيَّ ﷺ أكل كَتِفًا ولم يَتَوَضَّ؛ كَذَا رَوَاهُ

الثقات عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شُعَيبٌ حدَّث بِهِ مِنْ حِفظِه؛ فوَهِمَ فِيهِ.(١)

قلت: ولا أعتقد أن أبا حاتم يقصد بقوله هنا الاضطراب الاصطلاحي الذي هو بمعنى: اختلاف رواية الحديث الواحد على أوجه متساوية يتعذر الجمع أو الترجيح بينها، فهذا أمر بعيد في هذه المسألة لثبوتها، وإنما الظاهر أنه يشير إلى ما في رواية شعيب من خلل في ضبطه للفظ الرواية حال أدائها من حفظه، فالثابت هو ترك الوضوء مما مست النار، وقد جاء ذلك عن جمع من الصحابة غير جابر بن عبد الله، منهم ابن عباس قال: « أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ كَتِفًا ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ بِمِسْحٍ كَانَ تَحْتَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى». (٢). وعن ابن مسعود، قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ" يَأْكُلُ اللَّحْمَ، ثُمَّ يَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَمَا يَمَسُّ قَطْرَةَ مَاءٍ ".(٣) ومن حديث أبي هريرة قال: «نَشَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَتِفًا مِنْ قَدْرِ الْعَبَّاسِ فَأَكَلَهَا وَقَامَ يُصَلِّي وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».(٤)

الخامس من وجوه الطعن في ضبط الراوي: وصف الراوي بسوء الحفظ:

مثاله ما أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده»:ج٣٤/ ص٧٠/ ح رقم ٢٠٤٢٥. قال: – حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكَرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " أَتَانِي جِبْرِيلُ، وَمِيكَائِيلُ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَزِدْهُ، قَالَ: اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، كُلُّهَا شَافٍ كَافٍ، مَا لَمْ تُخْتَمْ آيَةُ رَحْمَةٍ بِعَذَابٍ، أَوْ آيَةُ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ ".

هكذا رواه أحمد بإسناد ضعيف لحال علي بن زيد بن جدعان، فرجاله كلهم ثقات عدا علي بن زيد فقد ضعَّفه غير واحد لسوء حفظه، ومن هؤلاء: الإمام الترمذي قال فيه: صدوق إلا إنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره. وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه. ورُوي عن شعبة قولُه: حدثنا

---

(١) العلل لابن أبي حاتم: ج١/ص٦٤٤، في بيان عِلَلِ أَخْبَارٍ رُوِيَتْ فِي الطَّهَارَةِ، مسألة رقم١٦٨.

(٢) سنن أبي داود: كتاب الطهارة، بَابٌ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ ،ج١/ص٤٨/ ح رقم١٨٩.

(٣) مسند أحمد: ج٦/ ص٣٤٢/ ح رقم٣٧٩٢.

(٤) مسند ابن راهويه:ج٤/ ص١٣٢/ح رقم١٩٠١. مسند أبي يعلى:ج١٠/ص ٣٨٨/ ح رقم ٥٩٨٦.

علي بن زيد وكان رفّاعا. ورُوي عن حماد بن زيد قال: حدثنا علي بن زيد وكان يقلب الأحاديث، وفي رواية: كان يحدثنا اليوم بالحديث ثم يحدثنا غدا فكأنه ليس ذلك. وقال الساجي: كان من أهل الصدق ويحتمل لرواية الجلة عنه وليس يجري مجرى من أجمع على ثبته. وقال ابن حبان: يهم ويخطئ فكثر ذلك منه فاستحق الترك.[١]

ومع ضعف هذا الإسناد فالحديث صحيح لغيره بشواهده، يشهد له حديث عبد الله بن عباس ﷺ عند أحمد في «مسنده» ج٤/ ص٢٠٦/ ح رقم٢٣٧٥.أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: " أَقْرَأَنِي جِبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاجَعْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي، حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ ". وحديث أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ، ج٣٥/ص١٦/برقم٢١٠٩١. قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ " وشواهد أخرى كثيره، فمسألة نزول القرآن على سبعة أحرف من المسائل التي قد تواترت بها الأحاديث.

أقول: ومن خلال عرض بعض النماذج التطبيقية يتأكد لنا أن الطَّعن في الرَّاوي طعنٌ في المرويِّ، وأن التَّشكيك في النَّاقل تشكيك في المنقول. غير أن الطعن في الرواي ليس كله في درجة واحدة وإنما منه الشديد ومنه المحتمل.

❋❋❋

[١] الكامل في ضعفاء الرجال:ج٦/ ص٣٣٣/برقم١٣٥١. تهذيب التهذيب:ج٧/ص ٣٢٢/برقم٥٤٤.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على صادق الوعد الأمين، المبعوث بالحق هداية ورحمة للعالمين سيدنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه والتابعين.

أما بعد

فليس الضعيف من الرواة في درجة واحدة، وليس كل حديث ضعيف يقبل الانجبار فيتقوى بمتابع أو شاهد، وإنما يتقوى بذلك ما كان ضعفه محتملا، وهو الضعف اليسير الناشئ عن خلل في ضبط راويه من غفلة أو غلط، أو سوء حفظ، ونحو ذلك ، على نحو ما بيناه في هذه الدراسة على إيجازها.

وقد أظهر لنا الجانب التطبيقي في هذه الدراسة أن كل ما كان ضعفه بسبب عدم ضبط راويه مع كونه عدلا مرضيا في صدقه وأمانته فإنّ كثرة الطرق تقويه؛ فتنفعه المتابعات والشواهد، و يجبر ضعفه بمجيئه من طريق أو طرق أخرى، وإنما أفادتنا تلك الطرق المجموعة لتقوية الحديث أنَّ حفظ الراوي وإن كان أصابه الخلل إلا إنه لم يختلَّ في هذا الحديث خاصة، بل إنَّه حفظ هذا الحديث – رغم ما طرأ عليه من نقص – ؛ بدليل المتابعات ، أو الشواهد، وبهذا يرتقي.

أمّا ما كان ضعفه شديداً، فهذا الذي لا تنفعه المتابعات ولا الشواهد، فلا يقبل الانجبار ولا يرتقي عن درجة الضعيف، وهذا الذي اشتد ضعف راويه حيث اختلت عدالته كمن وصف بالكذب، أو اتهم به، أو كمن وصف بالفسق، ونحو ذلك، على ما تقدم فيه من تفصيل.

يؤكد ذلك كله ويدعمه قول ابن الصلاح: ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت: فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئا من ضعف حفظ راويه، مع كونه من أهل الصدق والديانة. فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك، لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره

ومقاومته. وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذا. [١]

هذا وما كان من توفيق فمن الله ، ومن كان من نقص أو سهو أو نسيان فمن نفسي أو من الشيطان، فاللَّهمَّ ربنا كاشفَ كلِّ كربةٍ، ومجيْبَ كلِّ دعوةٍ، وجابرَ كلِّ كسيرٍ، وميسِّرَ كلِّ أمرٍ عسيرٍ؛ سبحانك صاحبَ كلِّ غريبٍ، ومؤنسَ كلِّ وحيدٍ؛ لا إلهَ إلَّا أنْتَ، سبْحانَك، أسألُكَ أنْ تجعلَ لي فرجًا ومخرجًا، وأن تقذفَ حبَّك في قلبي حتَّى لا يكون لي همٌّ ولا ذِكْر غيرُك، وأن تحفظَني وترحَمني يا أرحَم الرَّاحمين. والحمد لله رب العالمين.

***

[١] مقدمة ابن الصلاح: ص٣٤.

ثَبْت المصادر والمراجع باللغة العربيّة:

- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط: سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) تحقيق: علاء الدين علي رضا، نشر: دار الحديث – القاهرة ط/: الأولى، ١٩٨٨م.
- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع: لابن حجر (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن الشافعي: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط/: الأولى، ١٩٩٧م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: لأبي الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ) تحقيق: د. الحسين آيت سعيد- : دار طيبة – الرياض ط/ : الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- تاريخ بغداد: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.
- تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: أحمد بن عبد الرحيم، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ) تحقيق: عبد الله نوارة – نشر: مكتبة الرشد – الرياض.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: لعبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي نشر: دار طيبة.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق. نشر: دار البشائر ـ بيروت ط/: الأولى ـ ١٩٩٦م.

- تقريب التهذيب: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عوامة – نشر: دار الرشيد – سوريا.
- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرحمن المعلمي اليماني (ت ١٣٨٦هـ تحقيق: زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي ط/: ١٤٠٦ هـ.
- تهذيب التهذيب: لأبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) نشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ط/: ط/ الأولى، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: لأبي الحجاج جمال الدين المزي (٦٥٤ – ٧٤٢ هـ) تحقيق: د بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت ط/: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤١٣ هـ
- توجيه النظر إلى أصول الأثر للشيخ الأديب طاهر الجزائري ت ١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م.تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب.
- الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ) نشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ط/: الأولى، ١٣٩٣ هـ.
- الجامع لعلوم الإمام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن حنبل – وضع وعناية: إبراهيم النحاس : دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث– مصر، ط/: الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- الجرح والتعديل: لعبد الرحمن ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ): طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الهند، دار إحياء التراث العربي بيروت ط/، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت ٢٧٩هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي: مكتبة مصطفى البابي الحلبي – مصر ط/، ١٣٩٥هـ

- سنن الدارقطني: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) تحقيق: شعيب الارنؤوط: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان ط/: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا: دار الكتب العلمية، بيروت، ط/، ١٤٢٤ هـ.
- سير أعلام النبلاء: لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة ط/: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح عبد الحي ابن العماد العَكري (ت ١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط نشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت ط/: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- شرح علل الترمذي: لزين الدين عبد الرحمن ابن رجب، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ) تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن، ط/: الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرف أصحاب الحديث: لأبي بكر أحمد بن علي، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: د. محمد سعيد خطي أوغلي، ط: دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.
- صحيح البخاري: الجامع الصحيح المختصر لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي(ت٢٥٦هـ)- تحقيق: د. مصطفى ديب البغا. نشر دار ابن كثير، اليمامة- بيروت- سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- الضعفاء الكبير: لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت٣٢٢هـ)- ط دار المكتبة العلمية- بيروت- سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م- ط الأولى- عدد الأجزاء:٤- تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.

- الضعفاء والمتروكون: لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٧٩ هـ) تحقيق: عبد الله القاضي – ط دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٦ هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط: منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت.
- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف بابن سعد ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت ط/: الأولى، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية لعلي بن عمر أبو الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ) تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي. ط دار طيبة- الرياض- سنة ١٤٠٥هـ.
- العلل ومعرفة الرجال لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني(ت٢٤١هـ) رواية المروذي وغيره، تحقيق وصي الله عباس: ط المكتب الإسلامي، دار الخاني- بيروت، الرياض – سنة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب- ط دار المعرفة- بيروت- سنة ١٣٧٩هـ.
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: لأبي الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) تحقيق: علي حسين علي، نشر: مكتبة السنة مصر /ط الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب نشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة ط/: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

- الكامل في ضعفاء الرجال: لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ) تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض ، نشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان ، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م .
- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ) نشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن ط/: الأولى، ١٣٥٧ هـ.
- لسان العرب: لابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (ت ٧١١هـ) نشر: دار صادر – بيروت ط/: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- المتفق والمفترق: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور محمد صادق الحامدي، نشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط/: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- المجروحين من المحدثين:لابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، نشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية،١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، نشر: مكتبة القدسي، القاهرة،١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- مختار الصحاح: لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد، نشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
- مختصر خلافيات البيهقي: لأحمد بن فرح، اللخمي الإشبيلي الشافعي (ت ٦٩٩ هـ) تحقيق: د. ذياب عبد الكريم ذياب عقل، نشر: مكتبة الرشد - السعودية / الرياض ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

- المختلطين: لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ) تحقيق: د.رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، نشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- مسند أبي داود الطيالسي: لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، نشر: دار هجر – مصر ط/: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- مسند أبي يعلى الموصلي: للإمام الحافظ أحمد بن على بن المثنى التميمي (٢١٠ – ٣٠٧ هـ) تخريج وتعليق: سعيد بن محمد السناري. نشر: دار الحديث – القاهرة،١٤٣٤ هـ – ٢٠١٣ م.
- مسند أحمد: للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ – ٢٤١ هـ) تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي نشر: مؤسسة الرسالة. ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: لأبي بكر أحمد بن عمرو العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ)تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، نشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار: محمد بن حبان ، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: مرزوق على ابراهيم، نشر دار الوفاء،١٤١١ هـ – ١٩٩١ م.
- معجم متن اللغة (موسوعة لغوية حديثة) المؤلف: أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق) نشر: دار مكتبة الحياة – بيروت عام النشر: [١٣٧٧ – ١٣٨٠ هـ].
- معرفة السنن والآثار للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، نشر دار الوفاء (المنصورة – القاهرة) ط/: الأولى، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨هـ) نشر: دار الكتب العلمية ط/: الأولى ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
- المعرفة والتاريخ:لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ) رواية: عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي: تحقيق: أكرم ضياء العمري مطبعة الإرشاد – بغداد١٣٩٣ هـ .
- مقدمة ابن الصلاح: لأبي عمرو تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، ط : دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر.
- مقدمة في أصول الحديث: عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي الحنفي (ت ١٠٥٢هـ)تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، نشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان.
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف: محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ) تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة ، نشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح. لأبي بكر كافي. أطروحة ماجستير في الحديث وعلومه، من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ .
- الموضوعات: لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان. نشر: المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط/: الأولى ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة ، بيروت لبنان.

- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم ـ ط ٢ ـ الرياض، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م.

***

ثَبْت المصادر والمراجع باللغة الإنجليزيّة اللاتينيّة:

thabt almasadir walmarajie biallughat al'injlyzyt allatynyt:

- **aliaghtibat biman ramy min alruwat bialiakhtilati: sabt abn aleajami (t 841hi) tahqiqu: eala' aldiyn eali rida, nashra: dar alhadith - alqahirat ta/: al'uwlaa, 1988m.**
- **al'iimtae bial'arbaein almutabayanat alsamaei: liabn hajar (t 852hi) tahqiqu: 'abi eabd allah muhamad hasan alshaafieii: dar alkutub aleilmiat - bayrut - lubnan ta/: al'uwlaa, 1997m.**
- **byan alwahm wal'iiham fi kitab al'ahkami: li'abi alhasan abn alqatan (almutawafaa: 628hi) tahqiqu: du. alhusayn ayat saeid- : dar tibat - alriyad ta/ : al'uwlaa , 1418h-1997m.**
- **tarikh baghdad: li'abi bakr 'ahmad bin eali alkhatib albaghdadii (t 463hi) tahqiqu: alduktur bashaar eawad maerufi.**
- **tarikh dimashqa: li'abi alqasim ealii almaeruf biabn easakir (t 571hi) tahqiqu: eamru bn gharamat aleumrawi: dar alfikr liltibaeat walnashr waltawzie: 1415 hi - 1995 mi.**
- **tuhifat altahsil fi dhikr ruat almarasili: 'ahmad bin eabd alrahimi, 'abu zareat wali aldiyn, aibn aleiraqii (t 826hi) tahqiqu: eabd allah nwarat - nashra: maktabat alrushd - alriyad.**
- **tadrib alraawi fi sharh taqrib alnawawi: lieabd alrahman bin 'abi bakr, alsuyutii (t 911hi) tahqiqu: 'abi qataybat nazar muhamad alfaryabi nashra: dar tib.**
- **taejil almanfaeat bizawayid rijal al'ayimat al'arbaeati: aibn hajar aleasqalanii (t 852hi) tahqiqu: du. 'iikram allah 'iimdad alhaq. nashra: dar albashayir bayrut ta/: al'uwlaa 1996m.**
- **taqrib altahdhibi: abn hajar aleasqalanii (t 852hi) tahqiqu: muhamad eawamat - nashra: dar alrashid - surya.**
- **altankil bima fi tanib alkuthari min al'abatili: eabd alrahman almuealimi alyamanii (t 1386hi tahqiqu: zuhayr alshaawish - eabd alrazaaq hamzati, almaktab al'iislamii ta/: 1406 hu.**

• tahdhib altahdhibi: li'abi alfadl 'ahmad bin eali abn hajar aleasqalanii (t 852hi) nashra: matbaeat dayirat almaearif alnizamiati, alhind ta/: ta/ al'uwlaa, 1326hi.
• tahdhib alkamal fi 'asma' alrajal: li'abi alhajaaj jamal aldiyn almizii (654 - 742 ha) tahqiqu: d bashaar eawad maerufun, muasasat alrisalat - bayrut ta/: al'uwlaa, (1400 - 1413 hu
• tawjih alnazar 'iilaa 'usul al'athar lilshaykh al'adib tahir aljazayirii t 1338h / 1920mu.tahiqiqa: eabd alfataah 'abu ghudata, t maktabat almatbueat al'iislamiat - halbu.
• althiqati: li'abi hatim muhamad bin hibaan aldaarmi, albusty (t 354 ha) nashra: dayirat almaearif aleuthmaniat bihaydar abad aldukn alhind ta/: al'uwlaa, 1393 h.
• aljamie lieulum al'iimam 'ahmad li'abi eabd allah 'ahmad bin hanbal - wade waeinayatun: 'iibrahim alnahaas : dar alfalah lilbahth aleilmii watahqiq altarathu- masr, ta/: al'uwlaa, 1430 hi.
• aljurh waltaedili: lieabd alrahman aibn 'abi hatim (t 327hi): tabeat majlis dayirat almaearif aleuthmaniat - bihaydar abad alhindi, dar 'iihya' alturath alearabii bayrut ta/, 1271 ha 1952 mi.
• sunan altirmidhi: li'abi eisaa muhamad bin eisaa altirmidhi, (t 279hi) tahqiqu: 'ahmad muhamad shakiri, wamuhamad fuad eabd albaqi: maktabat mustafaa albabi alhalabi - misr ta/, 1395h
• sunan aldaariqatani: li'abi alhasan eali bin eumar aldaariqutni (t 385hi) tahqiqu: shueayb alarnuuwta: muasasat alrisalati, bayrut - lubnan ta/: al'uwlaa, 1424 hi - 2004 mi.
• alsunan alkubraa: li'ahmad bin alhusayn bin eali alkhusrawjirdy, 'abu bakr albayhaqi (t 458hi) tahqiqu: muhamad eabd alqadir eataa: dar alkutub aleilmiati, bayrut, ta/, 1424 h.
• sir 'aelam alnubala'i: lishams aldiyn muhamad bin 'ahmad bin euthman aldhahabii (t 748 ha) tahqiqu: majmueat min almuhaqiqin bi'iishraf alshaykh shueayb al'arnawuwt alnaashir: muasasat alrisalat ta/: althaalithati, 1405 hi - 1985 m
• shdharat aldhahab fi 'akhbar min dhahabi: li'abi alfalaah eabd alhay aibn aleimad aleakry (t 1089hi)

tahqiqu: mahmud al'arnawuwt nashra: dar aibn kathir, dimashq - bayrut ta/: al'uwlaa, 1406 hi - 1986 mi.

• sharh ealal altirmidhi: lizayn aldiyn eabd alrahman aibn rajaba, alhanbali (t 795hi) tahqiqi: alduktur humam eabd alrahim saeid, alnaashir: maktabat almanar - alzarqa' - al'urdunu, ta/: al'uwlaa, 1407h - 1987m.

• sharaf 'ashab alhadithi: li'abi bakr 'ahmad bin eulay, alkhatib albaghdadii (t 463hi) tahqiqu: du. muhamad saeid khatiy 'uwghli, ta: dar 'iihya' alsanat alnabawiat - 'anqarat.

• shih albukharii: aljamie alsahih almukhtasar limuhamad bin 'iismaeil 'abu eabd allah albukharii aljaefi(t256hi)- tahqiqu: du. mustafaa dib albugha. nushr dar aibn kathir, alyamamati- bayrut- sanat 1407h-1987m.

• aldueafa' alkabiru: li'abi jaefar muhamad bin eumar bin musaa aleaqilii (t322ha)- t dar almaktabat aleilmiati- bayrut- sanat 1404h - 1984m- t al'uwlaa- eadad al'ajza'i:4- tahqiqu: eabd almueti 'amin qileiji.

• aldueafa' walmatrukun: li'abi alfaraj eabd alrahman bin ealii bin muhamad bin aljawzii (t 579 ha) tahqiqu: eabd allah alqadi - t dar alkutub aleilmiat - bayrut 1406 h.

• aldaw' allaamie li'ahl alqarn altaasie: lilhafiz shams aldiyn muhamad bin eabd alrahman alsakhawii, ta: manshurat dar maktabat alhayaat - bayrut.

• altabaqat alkubraa: muhamad bin saed bin maniye alhashimii albasarii almaeruf biaibn saed , tahqiqu: muhamad eabd alqadir eataa, nashra: dar alkutub aleilmiat - bayrut ta/: al'uwlaa, 1410 hi - 1990 m.

• aleilal alwaridat fi al'ahadith alnabawiat lieali bin eumar 'abu alhasan aldaariqutnii (t385hi) tahqiqu: du. mahfuz alrahman zayn allah alsalafiu. t dar tibati-alriyad- sanatan 1405h.

• aleilal wamaerifat alrijal li'abi eabd allh 'ahmad bin hanbal alshiybani(t241h) riwayat almarudhii waghayruhu, tahqiq wasiy allah eabaasi: t almaktab al'iislamia, dar alkhani- bayrut, alriyad - sanat 1408h - 1988m.

• fatah albari sharh sahih albukharii li'abi alfadl 'ahmad bin ealiin bin hajar aleasqalanii (t852hi) tahqiqa:

muhamad fuad eabd albaqi, muhibi aldiyn alkhatiba- t dar almaerifati- bayrut- sanat 1379h.

- fath almughith bisharh 'alfiat alhadithi: li'abi alkhayr shams aldiyn muhamad bin eabd alrahman alsakhawi (t 902hi) tahqiqu: eali husayn ealay, nashra: maktabat alsanat misr /t al'uwlaa, 1424h / 2003m.
- alkashif fi maerifat man lah riwayat fi alkutub alsitatan: shams aldiyn 'abu eabd allah aldhahabi (t 748hi) tahqiqu: muhamad eawaamat 'ahmad muhamad namir alkhatib nashra: dar alqiblat lilthaqafat al'iislamiat - muasasat eulum alqurani, jidat ta/: al'uwlaa, 1413 hi - 1992 mi.
- alkamil fi dueafa' alrajali: li'abi 'ahmad bin eadii aljirjanii (t 365 ha) tahqiqu: eadil 'ahmad eabd almawjuda-eali muhamad mueawad , nashra: alkutub aleilmiat - bayruta-lubnan , 1418 ha 1997 m.
- alkifayat fi eilm alriwayat lilkhatib albaghdadii 'abu bakr 'ahmad bin eali bin thabit (t 463 ha) nashara: jameiat dayirat almaearif aleuthmaniat - haydar abad, aldukn ta/: al'uwlaa, 1357 hi.
- lisan alearbi: liaibn manzur muhamad bin makram bin ealaa, 'abu alfadali, jamal aldiyn aibn manzur al'ansarii alrrwyfeaa al'iifriqii (t 711hi) nashra: dar sadir - bayrut ta/: althaalithat - 1414 ha.
- almutafaq walmuftaraqu: li'abi bakr 'ahmad bin ealiin alkhatib albaghdadii (t 463hi) tahqiqu: alduktur muhamad sadiq alhamidi, nashra: dar alqadiri liltibaeat walnashr waltawziei, dimashqa, ta/: al'uwlaa, 1417 hi - 1997 mi.
- almajruhin min almuhdithina:labin haban, tahqiqi: hamdi eabd almajid alsalafi, nashira: dar alsamieii lilnashr waltawziei, alriyad - almamlakat alearabiat alsueudiati,1420 ha - 2000 mi.
- majmae alzawayid wamanbae alfawayidi: li'abi alhasan nur aldiyn eali bin 'abi bakr bin sulayman alhaythamii (t 807hi), tahqiqu: husam aldiyn alqudsi, nashra: maktabat alqudsi, alqahirata,1414 ha, 1994 mi.
- mukhtar alsahahi: lizayn aldiyn 'abi eabd allah muhamad bin 'abi bakr alhanafii alraazi (t 666hi) tahqiqu: yusif alshaykh muhamad, nashra: almaktabat aleasriat - aldaar alnamudhajiata, bayrut - sayda, 1420h / 1999m

• mukhtasar khilafiaat albayhaqi: li'ahmad bin farah, allakhmi al'iishbilii alshaafieii (t 699 ha) tahqiqu: du. dhiab eabd alkarim dhiab eaqla, nashra: maktabat alrushd - alsaeudiat / alriyad , 1417 hi - 1997 m.
• almukhtalitina: lisalah aldiyn 'abi saeid khalil bin kikildi aldimashqii alealayiyi (t 761hi) tahqiqu: da.rafaeat fawzi eabd almutalab, eali eabd albasit mazid, nashra: maktabat alkhanji - alqahirati, 1417h - 1996m.
• msanad 'abi dawud alttyalsi: li'abi dawud sulayman bin dawud bin aljarud altayalsii (t 204 ha) tahqiqu: alduktur muhamad bin eabd almuhsin alturki, nashara: dar hajr - misr ta/: al'uwlaa, 1419 hi - 1999 mi.
• msnad 'abi yaelaa almusili: lil'iimam alhafiz 'ahmad bin ealaa bin almathanaa altamimii (210 - 307 ha) takhrij wataeliqi: saeid bin muhamad alsanari. nashara: dar alhadith - alqahirati,1434 hi - 2013 mi.
• musanad 'ahmad: lil'iimam 'ahmad bin hanbal (164 - 241 ha) tahqiqu: shueayb al'arnawuwt - eadil murshid, wakhrun 'iishrafi: d eabd allah bin eabd almuhsin alturki nashra: muasasat alrisalati. 1421 hu - 2001.
• msinid albazaar almanshur biaism albahr alzakhari: li'abi bakr 'ahmad bin eamrw aleatki almaeruf bialbazaar (t 292 hi)tahqiqu: mahfuz alrahman zayn allah, nashra: maktabat aleulum walhukm - almadinat almunawarati.
• mashahir eulama' al'amsar wa'aelam fuqaha' al'aqtari: muhamad bin hibaan , 'abu hatim, aldaarmi, albusty (t 354hi) tahqiqu: marzuq ealaa abrahim, nashr dar alwafa'i,1411 hi - 1991 mi.
• muejam matn allugha (musueat lughawiat hadithatu) almualafi: 'ahmad rida (eudw almajmae aleilmii alearabii bidimashqa) nashara: dar maktabat alhayaat - bayrut eam alnashr: [1377 - 1380 ha.[
• maerifat alsunan walathar lilbihaqi: 'ahmad bin alhusayn bin eali 'abu bakr albayhaqi (t 458hi) tahqiqu: eabd almueti 'amin qileiji, nushr dar alwafa' (almansurat - alqahirati) ta/: al'uwlaa, 1412h - 1991m.
• maerifat alquraa' alkibar ealaa altabaqat wal'aesari: shams aldiyn 'abu eabd allah aldhahabii (t

748hi) nashra: dar alkutub aleilmiat ta/: al'uwlaa 1417 ha- 1997m.

- almaerifat waltaarikhi:la'abi yusuf yaequb bin sufyan alfasawii (t 277 ha) riwayatu: eabd allah bin jaefar bin diristuyh alnahwi: tahqiqu: 'akram dia' aleumari matbaeat al'iirshad - baghdad1393 hu.
- muqadimat abn alsalahi: li'abi eamru taqiu aldiyn almaeruf biabn alsalah (t 643hi) tahqiqi: nur aldiyn eatra, t : dar alfikri- suria, dar alfikr almueasiri.
- muqadimat fi 'usul alhadithi: eabd alhaqi bin sayf aldiyn aldahlawii alhanafii (t 1052hi)tahqiqu: salman alhusayni alnadawi, nashara: dar albashayir al'iislamiat - bayrut - lubnan.
- almanar almanif fi alsahih waldaeifi: muhamad bin 'abi bakr bin 'ayuwb aibn qiam aljawzia (t 751 ha) tahqiqu: eabd alfataah 'abu ghudat , nashra: maktabat almatbueat al'iislamiati, halba.
- manhaj al'iimam albukharii fi tashih al'ahadith wataeliliha min khilal aljamie alsahihi. li'abi bakr kafi. 'utruhat majistir fi alhadith waeulumihi, min jamieat al'amir eabd alqadir lileulum al'iislamiat biqasanatinat aljazayir 1418 hi - 1998.
- almawdueati: liabn aljawzii (t 597hi) tahqiqu: eabd alrahman muhamad euthman. nashra: almaktabat alsalafiat bialmadinat almunawarat ta/: al'uwlaa 1386 hi - 1966 mi.
- mizan aliaietidal fi naqd alrajal: li'abi eabd allah shams aldiyn muhamad bin 'ahmad aldhahabii (t 748hi) tahqiqu: eali muhamad albijawi, nashara: dar almaerifat , bayrut lubnan.
- nukhbat alfikr fi mustalah 'ahl al'athra: 'ahmad bin ealiin abn hajar aleasqalanii (t 852 ha) almuhaqiqi: d eabd almuhsin bin muhamad alqasim t 2 alrayad, 1441 hi - 2020 mi.